

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

## المظاهر الحضارية للمجتمع الليبي القديم

أ. علي مؤمن إدريس مؤمن.

( قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة - طبرق - ليبيا )



العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

## المظاهر الحضارية للمجتمع الليبي القديم

### المخلص:

تدور هذه الدراسة حول المظاهر الحضارية للمجتمع الليبي القديم المقابلة للعصر الفرعوني، وكذلك للفترة الإغريقية المبكرة، فقد تم التركيز على الحياة السياسية وما تحمل من زعيم يدير شؤون القبيلة في فترات السلم والحرب، وكيف كانت الريشة التي توضع على الرأس من علامات الزعامة، بالإضافة إلى الحياة الاجتماعية وما تحتويه من عادات وتقاليد والمتمثلة في الوشم، والختان والكي بالنار، واستطلاع للغيب وكيف كانت ظاهرة تعدد الزوجات تميز المجتمع الليبي عن بقية المجتمعات المجاورة، كما تم التطرق إلى الحياة الدينية وما علاقة الليبيين بمظاهر الطبيعة من شمس، ورياح، وأمطار حتى أصبحت لهم مجموعة من الآلهة مثل أش، ونيت، وبوسيدون، وأمون، وما هي طبيعة عبادة هذه الآلهة، كما كان للحياة الاقتصادية الدور البارز في الرقي بالمجتمع الليبي القديم، فقد تنوع هذا الاقتصاد بين زراعة وتجارة ورعي وصيد، وكيف اعتمد الليبيون على هذه الركائز الأساسية، وأيضاً الحياة المادية من ملابس، وزينة، وتصفيف للشعر، وكذلك الأحذية والقبعات ولاننسى الحياة الفنية وأهم الآلات الموسيقية التي كان الليبيون القدماء يستعملونها مثل الطبل ذات الوجهين والقيثارة وأهم الرقصات التي كان يؤديها الجنود الليبيون في الجيش المصري والقبائل التي ذكرت في هذه الدراسة هي المشوش، الليبو، والتحنو، والتمحو، بالإضافة إلى الفاسامونيس والماكاى. والجرمنتس.

**الكلمات المفتاحية:** مرنبتاح، مري بن دد، الختان، أش، المظاهر، رمسيس.

### Abstract

This study revolves around the cultural aspects of the ancient Libyan society corresponding to the Pharaonic era, as well as the early Greek period. The focus was on political life and the bearing of a leader who managed the affairs of the tribe during periods of peace and war, and how the badminton was placed on the head from the signs of leadership, And how the phenomenon of polygamy was distinguished by the Libyan society from the rest of the neighboring societies. It also touched upon the religious life and the relation of the Libyans with the manifestations of nature from the sun, wind and the traditions of tattoos, circumcision and fire. , And even raining They have a variety of gods such as Ash, Nite, Poseidon, and Amun. What is the nature of the worship of these gods? Economic life also had a prominent role in the ancient Libyan society. This economy varied between agriculture, trade, pastoralism and hunting. The Libyans depended on these basic pillars , And the physical life of clothes, decorations, hairdressing, as well as shoes and hats and to forget the artistic life and the most important musical instruments that the ancient Libyans used such as double-edged drum and guitar and the most important dances performed by the Libyan soldiers in the Egyptian army and the tribes mentioned in this lesson Aces are muddled, lycopene, tingling, and fading, in addition to fasamones, maki, and garmens

**key words:** Merneptah, Mery Bin Dadd, Circumcision, Ashe, Mazaher – Ramses.

لقد شكل التاريخ الليبي القديم ولاسيما الفترة المقابلة للعصر الفرعوني لغزاً محيراً لعلماء التاريخ والآثار فترة طويلة جداً إلى أن تم فك هذا اللغز على يد العالم الفرنسي شامبليون Champollion الذي رافق الحملة الفرنسية على مصر سنة 1789م، فقد أستطاع هذا العالم فك رموز وطلاسم اللغة الهيروغليفية عن طريق ترجمة النص المنقوش على "حجر رشيد" ، فقد كان هذا النص مكتوباً بثلاث لغات، وهي الهيروغليفية والقبطية والإغريقية ، وعن طريق إحاطته باللغة الإغريقية أستطاع أن يقوم بفك رموز النص الهيروغليفي الذي يعني الكتابة التصويرية ، ومن خلال هذا الاكتشاف ظهرت السمات أو الخصائص الحضارية للمجتمع الليبي القديم ومن جميع النواحي السياسية والاجتماعية ، والمادية ، والدينية، والفنية، بإضافة إلى هذه النصوص تمت الاستفادة من الكتاب الرابع "الهيرودوتس Herodotus" الذي ذكر فيها القبائل الليبية المعاصرة للفترة الإغريقية والتي بدأت سنة 631 ق . م بتأسيس مدينة كيريني "Cyrene" شحات .

ومن خلال هذه المصادر تمت معرفة الجوانب السياسية للمجتمع القديم ، وطرائف الحكم ومايتميز به زعيم القبيلة عن باقي أفرادها ، وكذلك الجوانب الاجتماعية المتمثلة في الأسرة وتعدد الزوجات عند الليبيين ، والعادات والتقاليد من ختان ، ووشم ، وكي بالنار واستطلاع للغيب ، كما تم التطرق إلى الحياة الدينية وكيف قدس الليبيون مظاهر الطبيعة المختلفة وقدموا لها القرابين ، بالإضافة إلى الإلهة التي تمت عبادتها إبان تلك الفترة وكذلك عن الحياة الاقتصادية وكيف تنوعت بين الصيد والرعي والتجارة والزراعة وكيف كانت من دعائم الاقتصاد الليبي القديم، وتم التعرّيج على الحياة المادية من أدوات للزينة ، وتصنيف للشعر، وملابس، وأحذية وقبعات ، كما تم التعرف على الحياة الفنية من الآلات التي كانت تستعمل في ذلك الوقت من قيثارة Guitar ، وطبلة ذات الوجهين وغيرها وفي هذه المقدمة المبدئية أتوجه بالشكر إلى كل من أسهم في إعداد هذا البحث سواء من زملائي أعضاء هيئة التدريس بالجامعة أو موظفي المكتبة.

أما عن مشكلة الدراسة فهي تدور حول معالجة قصور من الباحثين للاطلاع على جانب مهم من التاريخ الليبي القديم والذي يكتنفه الكثير من الغموض ، وكذلك لتحقيق رغبة الباحث في معرفة الجوانب أو المظاهر الحضارية للمجتمع الليبي القديم من سياسية واجتماعية ، وفنية ، ودينية ، ومادية ، وخاصة الفترة المقابلة للعصر الفرعوني ، وكذلك الفترة الإغريقية المبكرة .

والهدف من الموضوع هو التعرف على التاريخ الليبي القديم من خلال الحياة السياسية وطرائق الحكم، وكذلك العادات والتقاليد الاجتماعية والدينية وكيف قدس الليبيون مظاهر الطبيعة، وعن الحياة الفنية والمادية .

والمنهج المتبع هذا البحث المنهج السردى التاريخي، ليتبع الأحداث السياسية والاجتماعية للفترة الليبية القديمة والمقابلة للعصر الفرعوني والإغريقي.

أما عن الدراسات السابقة فلا تخلو أي دراسة من دراسات سابقة، وقد تطرق إلى هذا الموضوع مجموعة من الباحثين ومنهم، د . عبدالعزيز الصويغي، في كتابه تاريخ الحضارة الليبية والذي تناول فيه العادات والتقاليد الليبية القديمة والذي نُشر سنة 2013م .

وكذلك رسالة دكتوراه بعنوان الحياة الاجتماعية والثقافية في إقليم قوريناية خلال الفترة ما بين 631-96 ق م ) للطالب عياد مصطفى اعبيكة، كلية الأدب جامعة بنها 2014م وهي غير منشورة .

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### أولاً: الحياة السياسية:

كان مجتمع القبيلة هو السائد، يرأسه زعيم أو رئيس من أسرة معينة تحتكر لنفسها زعامة القبيلة، وهذا الزعيم ينحى عن مكانه إذا ثبت عدم كفاءته، ويسند منصبه إلى أحد أعضاء الأسرة الآخرين، كما حدث مع زعيم قبيلة الليبو<sup>(1)</sup> " مري بن دد " الذي هزمه مرنبتاح (1223-1211 ق. م) وقد ذكرت هذه الهزيمة في أنشودة<sup>(2)</sup> النصر، وجاء في هذا المصدر " إن رئيس الليبو هرب تحت جناح الظلام والريشة ليست على رأسه .. وكان مساعدوه قد هربوا بسبب خوفه ... وإذا عاش فلن يقودهم مرة أخرى لأنه هزم وسينصبون آخر مكانه " .

هذا ويقوم بعض الأشخاص بمساعدة رئيس القبيلة بتسيير شؤونها ولعلمهم كانوا يشكلون مجلساً استشارياً، كما ورد في بعض الصور التي حفظتها معابد مصر، فقد كان بعض الزعماء يتطون بريشة واحدة وآخرون بريشتين، ربما كانت علامة اختلاف في المراكز السياسية، بالإضافة إلى الريشة كان أخذ ذيل الحيوان حلية وزينة ولعلها كانت تميز الرئيس عن العامة، وقد كانت جميع السلطات السياسية والدينية في يد زعيم القبيلة فهو يدبر شؤونها وقت السلم وقائد الجيش وقت الحرب<sup>(3)</sup> .

### ثانياً: الحياة الاجتماعية:

#### أ- الأسر وتعدد الزوجات:

كانت الأسرة هي أساس النظام القبلي لأنها هي الدعامة الأساسية في تكاثر أبناء القبيلة، حيث يتم الاعتماد عليهم في شؤونها الاقتصادية والحربية، فقد كان هؤلاء هم سند القبيلة في لحرب والسلم<sup>(4)</sup> .

وقد كان المجتمع الليبي القديم يسوده الرجل لأنه يقوم على أشق الأعمال، حيث يقود القوافل التجارية ويقوم بفلاحة الأرض، أما النساء فقد كن يقمن بتربية الأطفال، والعناية بهم، وإعداد الطعام، وحلب المواشي، وغزل الصوف، وغيرها من الأعمال التي لاتخلو من المشقة أيضاً<sup>(5)</sup> .

أما فيما يخص تعدد الزوجات فكان شائعاً بين قداماء الليبيين، وخاصة عند رؤساء القبائل الذين كانوا يتخذون زوجات كثيرات لأنهم قادرون على أعالتهم<sup>(6)</sup> .

وقد ورد في نقوش الكرنك: إن "مري بن دد" أمير قبيلة الليبو كان يصحب معه نساءه وعددهن أثنى عشر، كما ورد أيضاً أن " نمرود " رئيس قبيلة المشوش أرسل زوجته " نس تننت إلى الملك بعنجي " وهو مؤسس الأسرة الخامسة والعشرين (715-656 ق. م) لتطلب العفو لزوجها، ولم دخل هذا الملك قصر نمرود طلب أن تأتي إليه كل زوجات الأمير الليبي، وهذا النص دليل على تعدد الزوجات عند الليبيين، ولكن تعدد الزوجات لايعني تدني مستوى المرأة في المجتمع الليبي القديم، لأنها ظهرت في صور الآثار المصرية مرتدية ملابس الرجل ومتحلية بنفس زينته<sup>(7)</sup> .

1- هي قبيلة ليبية سكنت منطقة برقة الحالية، ويصل امتدادها إلى الشرق حتى منطقة الواحات، وخاصة واحة سيوة، وقد ظهر أسم الليبو لأول مرة في عهد الملك رمسيس الثاني (1290-1223 ق. م) من الأسرة التاسعة عشر (1350-1205 ق. م) فقد تم العثور على لوحة برج العرب في منطقة العلمين، وتدل على أن إقليمهم قد أخضع من قبل ذلك الملك ثم ورد ذكرهم في زمن مرنبتاح (1223 - 1211 ق. م) حيث صد هذا الملك هجوماً شنوه على مصر في العام الرابع من حكمه، للمزيد ينظر:

Youssef .A: Merenptah`sFourth yea ,Text at Amada , AsAE LVTT , 1964.

2- هي أحد الشواهد الأثرية على الحرب الليبية في عهد مرنبتاح (1223-1211 ق. م) للمزيد ينظر، سليم حسن، (1950م) مصر القديمة، ج3، القاهرة، مكتبة الانجلو .

3- رجب عبدالحميد الأثرم (2003) محاضرات في اريخ ليبيا، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ط 4، ص 72 .

4- عبداللطيف البرغوثي (1971)التاريخ الليبي من أقدم العصور حتى الفتح الاسلامي، بيروت، دار صادر، ص147 .

5- أحمد عبدالحليم دراز (2000) مصر و ليبيا فيما بين القرن السابع والرابع ق.م، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص239 .

6- عبد اللطيف البرغوثي، المرجع السابق، ص 147 .

7- رجب عبدالحميد لأثرم محاضرات في تاريخ ليبيا القديم، المرجع السابق، ص75 .

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### ب- العادات والتقاليد:

- 1- **الختان** : كانت القبائل الليبية تمارس عادة الختان وخاصة عند قبائل التحنو (8)، والتحمو (9)، والمشوش (10) ولعل خير دليل على ذلك إن المصريين في الغزوات لا يقطعون الأعضاء التناسلية لقتلى هذه القبائل ، بل يقطعوا أيديهم فقط ، في حين كانوا يقطعون هذه الأعضاء لقبيلة الليبو لأنهم لا يمارسون هذه العادة ويحترمون خصومهم المختونين. (11)
- 2- **الكي بالنار**: هذه العادة كانت تمارس من قبل القبائل الليبية القديمة فقد ذكر هيرودوتس ، إن الليبيين البدو الرعاة الذين يسكنون غرب بحيرة تريتونس، كان عندما يبلغ الطفل عندهم الرابعة من عمره يكون عروق رؤوسهم، وكثيراً منهم يكون عروق أصداعهم باستعمال دهن صوف الغنم، وذلك حتى لا يستمر نزول البلغم من الرأس طيلة الوقت ويلحق بهم الضرر، ولهذا يقال أنهم أصحاء جداً ، وإذا ما أصاب الطفل ألم أو تشنج فإنهم يسكبون على موضع الألم بول الماعز، (12) ورغم هذه الطريقة البدائية، ولكنها ناجحة وفعالة وبفضلها فإن الشعب الليبي القديم أوفر صحة من أي شعب آخر.
- 3- **الوشم**: كان من بين العادات التي تمارسها الأسرة الليبية القديمة قبل مجيء الإغريق، وأغلب الظن كانت لأغراض دينية ، لأن بعض علامات الوشم عبارة عن رموز دينية لبعض العبادات الليبية القديمة، حيث عُثر على الرمز الدال على الربة " نيت " وشعارها على شكل وشم على أجسام الأسرى الليبيين في نقوش موقع " صا الحجر " غرب الدلتا ، كما استخدمت هذه العادة من أجل الزينة وخاصة عند الزعماء ورجال الأسرة الحاكمة ، ولهذا يرجح أن يكون من علامات الرئاسة عند القبائل الليبية (13) وهناك عادات أخرى كثيرة نذكر منها على سبيل المثال عادة استطلاع الغيب فقد كان أفراد قبيلة الناسامونيس يذهبون إلى قبور أسلافهم ويؤدون الصلوات ثم ينامون ، وما يشاهدونه في أحلامهم يعدونه وحياً عليهم تنفيذه. (14)

### ثانياً: الحياة الدينية:

إن المعتقدات الدينية عند أي شعب من أهم المقومات الحضارية ، وهذه العقائد تنعكس على سائر الفكر الحضاري ، ولذلك فإن المجتمع الليبي له خاصيته الدينية، فقد قدسوا مظاهر الطبيعة من شمس وسحب وعواصف وأمطار وأشجار، (15) وقد أشار "هيرودوتس" إن البدو الرعاة في ليبيا بعد أن يقطعوا أذن الأضحية ويلقونها فوق البيت، يديرون رقبتها إلى الورا ويذبونها، وهم يقدمون

- 8- ظهر أسم هذه القبيلة منذ طلائع عصر الأسرات فعلى أسطوانة من العاج عثر عليها في " هيرالكيونوبوليس " في الكوم الأحمر شمال أدفوا بصعيد مصر - نقش أسم الملك " نعرمر " أول ملوك الأسرة الأولى (3400-3200 ق . م ) وهو يضرب في تعبير رمزي جماعة من الأسرى سمو بأسم تحنو وفي عصر الأسرة الثانية (3200-2980 ق . م ) والثالثة (2980-2930 ق . م ) والرابعة (2930-2750 ق . م ) أشير إلى تصادم بين التحنو والمصريين ، وقد أمدتنا الأسرة الخامسة (2750-2625 ق . م ) بمسندات أثرية وفيرة عن التحنو .
- 9- ورد ذكرهم أول مرة في نقوش الأسرة السادسة (2625-2456 ق . م ) وفي عهد الفرعون بيبى الأول (2281-2241 ق . م ) على لسان قائد جيشه " أونى " ، حيث ذكر بأنه عندما ذهب لمقابلة قبائل آسيا كان من بين رجاله فرقه من التحو .
- 10- كانت من أكبر المجموعات الليبية وأخطرها على مصر وقد اشتهرت بقدرتها القتالية العالية ، وقد ورد ذكرها أول مرة في عهد الفرعون أمنحتب الثالث من الأسرة الثالثة عشر (1580-1350 ق . م ) ثم استمر ذكر هذه الأسرة الحادية والعشرين (1080-945 ق . م ) ، وقد تميزت هذه القبيلة باستخدامها السيوف الطويلة المصنوعة من البرونز ، وللمزيد ينظر محمد بيومي مهران ، (1990) تاريخ المغرب القديم ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية .
- 11- مصطفى كامل عبدالعليم (1966) تاريخ ليبيا القديم ، بنغازي ، المطبعة الأهلية ، ص73 .
- 12- هيرودوتس (2003) الكتاب الرابع السكيتي والليبي ، ت (محمد المبروك النوب) بنغازي ، منشورات جامعة قارونس ، ص127 .
- 13- أحمد محمد انديشه (2008) الحياة الاجتماعية في المرافء الليبية وظهرها في ظل السيطرة الرومانية ، سرت ، منشورات جامعة التحدى ، ص150 .
- 14- عبدالسلام محمد شلوف ، (1987) ، باتوس الأول ، مجلة البحوث التاريخية ، العدد الثاني ، السنة العاشرة ، ص 94 .
- 15- رجب عبدالحميد لأثرم ، محاضرات في تاريخ ليبيا القديم ، المرجع السابق ، ص71 .

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

القرايين للشمس والقمر، وهذا دليل واضح على عبادة الليبيين لمظاهر الطبيعة،<sup>(16)</sup> وبالإضافة إلى مظاهر الطبيعة كانت لهم مجموعة من الآلهة ومنها:

- 1- **الإله أش Ash:** الذي ظهر اسمه في نقوش الأسرة الخامسة (2563 - 2423 ق. م) ويبدو من خلال ذكره في نصوص الملك سحور (2473-2487 ق. م) فقد كانت له مكانة كبيرة في ليبيا ، ولكن لايعرف طبيعة هذا الإله وعبادته بشكل محدد .
- 2- **الربة نيت Neith:** ورد ذكرها في عصرما قبل الأسرات (4200-4400 ق. م) وفي البرديات<sup>(17)</sup> طوال العصر الفرعوني ، فهي أم الطبيعة وتتصف بالخصب .
- 3- **إله البحر بوسيدون Poseidon:** عبد الليبيون هذا الإله وأخذ المصريون عنهم عبادته ، ومن غير المعروف إذا ما كان من أصل ليبي أو أنه قدم إلى ليبيا عن طريق شعوب البحر،<sup>(18)</sup> التي تحالفت مع الليبيين في غزو مصر.<sup>(19)</sup>
- 4- **الإله أمون Ammon:** كان معبده في واحة سيوة ، والتي تعد من أهم مراكز نبوءات هذا الإله، فقد كانت تصدر منها النبوءات، وقد ظلت هذه الواحة ليبية حتى سيطر عليها المصريون في القرن السادس قبل الميلاد فوجدوا فيها عبادة هذا الإله ، فقارنوه بمعبودهم الموجود في طيبة ويختلف الإلهان في الوظائف فأمون الليبي إله نبوءات في المقام الأول ، أما أمون المصري إله زراعة وحصاد ولم تبلغ شهرته شهرة أمون الليبي ، وهناك مناطق عديدة في ليبيا تحمل أسم هذا الإله منها أمونكلا وأخرى مونس في سرت ، وتل أمون جنوب بنغازي بالإضافة إلى معبد في واحة أوجلة وهو ما يؤكد أنه إله ليبي<sup>(20)</sup> .
- 5- **الإله حورس:** ذكر هذا المعبود في الأساطير المصرية وكيف أرضعته البقرة المقدسة " سحت حور " وكيف أصبحت هذه الربة راعية الماشية وحاميتها ، وقد عبدت من حدود مصر غربا حتى إقليم كيرنيايكا أحيانا باسم " حاتور " وأحيانا باسم " ايزيس " وكان الثور جيزيل مقدسا ، واستمرت عبادته حتى فترة متأخرة في ليبيا ( 21 ) وهذا مايتطابق مع أن هيرودوتس (Herodotus) أشار إلى أن نساء كيريني لا يأكلن لحم البقر ويعد أكله إثما كبيرا<sup>(22)</sup> .

### رابعا : الحياة الاقتصادية:

#### أ- الصيد:

تعد مهنة الصيد من أهم عناصر الحياة الاقتصادية للقبائل الليبية، وقد أشار هيرودوتس (Herodotus) إلى أن المنطقة التي يسكنها البدو الرعاة مليئة بالحيوانات البرية ومنها بقر الوحشي والضباء والنمور، والرقطاء، والنعام، والثعابين، وكذلك الثعالب والضباع ، والنياص " صيد الليل"، وابن أوى، كما أشار إلى ثلاثة أنواع من الفئران، ونظرا لكثرة هذه الحيوانات فمن المسلم به ان الليبيين

16- هيرودوتس ، المرجع السابق، ص128 .  
17- كان هذا النبات ينمو بكثرة في مصر ولاسيما في مستنقعات الدلتا وبعض الأماكن الأخرى كالفيوم ، وقد عرف المصريون صناعة الورق من هذا النبات واستخدموه في الكتابة منذ عصر الدولة القديمة ، وللمزيد ينظر عبداللطيف أحمد علي (1970) مصادر التاريخ الروماني ، بيروت، دار النهضة العربية.  
18- عندما سقطت كريت على يد الأخيين في بلاد الإغريق ، ونتيجة لهذا الضغط الذي تسبب في موجة من الهجرات بحثاً عن مواقع جديدة وصل عدد منهم إلى ليبيا ، ولكن مجيئهم إلى ليبيا خلق موقفاً اقتصادياً صعباً ، ولذلك اتجهوا إلى وادي النيل ، وقد نجح الزعماء الليبيين أن يجمعوا تحت أمرتهم هذه القوة المشتتة من القبائل الهند أوروبية المختلفة وقرروا الاستقرار بمصر ، وقد أطلق المصريون على هذه القبائل شعوب البحر ، للمزيد ينظر إلى رجب عبدالحميد الأثرم (1975) تاريخ برقة لاقتصادي والسياسي من القرن السابع قبل الميلاد وحتى بداية العصر الروماني ، بنغازي ، منشورات جامعة قارونس.  
19- رجب عبدالحميد الأثرم، محاضرات في تاريخ ليبيا القديم ، المرجع السابق، ص 84 .  
20- المرجع نفسه ، ص86 .  
21- المرجع نفسه ، ص80.  
22- هيرودوتس ، المصدر السابق ، ص130.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

مارسوا حرفة الصيد والقتص، وهناك أشار إلى قبيلة الناسامونيس كان افرادها يقتنصون الجراد الذي يجفف في الشمس ويطن ثم ينثر على اللبن ويشرب.(23) كما أن الرسوم الصخرية تظهر لنا كثرة وتنوع الحيوانات التي كانت موجودة في تلك الفترة ، والأسلوب المتبع في اصطيادها والأدوات المستخدمة في ذلك ، فتظهر بعض الرسوم الصيادين في جماعات منتظمة تعمل على صيد الحيوانات بالشباك ، والنبال ، والرماح ، ويرتدون أقنعة من رؤوس الحيوانات لخداعها، ومن الطبيعي أن هذه الرسوم ارتبطت بالبيئة التي عاش فيها الرسام وأن الحيوانات كانت من أهم الأشياء في حياة إنسان الصحراء.(24)

### ب- الرعى:

تشير المصادر المصرية إلى الأعداد الكبيرة من الحيوانات الأليفة التي كان المصريون يستولون عليها من الليبيين وقت الحرب وفي عهد الأسرة الرابعة (2930- 2750 ق.م) استولى سنفرو ( Snfro ) على 13100 رأس من الماشية لليبين (25) كما يشير هيرودوتس ( Herodtys ) إلى أن الجرمنتين يربون نوعا من الثيران ترعى متراجعة إلى الخلف، وسبب ذلك أن قرونها منحنية إلى الأمام، وأنها لاتستطيع السير إلى الأمام نظرا لأن قرونها تنغرس في الأرض.(26) أما الخيول فلم تعرف في ليبيا إلا في زمن متأخر بعد أن تم إدخالها إلى المنطقة من مصر ، وأول إشارة إلى وجود الخيول تعود إلى فترة حكم مرنتياح ( Merntah ) ( 1223- 1211 ق.م ) حيث ذكر أن هذا الفرعون قد استولى على خيل رئيس الليبو ، كما استولى رمسيس الثالث ( Ramesses ) ( 1198 – 1160 ق.م ) على 183 حصانا من الليبين ، هذا وصورت هذه الخيول على نقود كيريني ( Crene ) لأنها من أهم مصادر الدخل لتصديرها إلى الخارج (27)

### ج- الزراعة :

كانت لخصوبة التربة ووفرة المياه في بعض المناطق الليبية أكبر الأثر في استغلال الأرض والعمل بالزراعة، وقد ذكرت في المصادر المصرية القديمة ان المصريين كانوا يحصلون على زيت التحنو الثمين، وهذا أكبر دليل على وجود زراعة مبكرة في ليبيا، كانت أول إشارة صريحة إلى الزراعة الليبية كانت في عهد الأسرة التاسعة عشر (1350- 1205 ق.م) فقد سجلت في لوحة اتريب - هي احد وثائق الحرب الليبية في عهد مرنتياح (1223-1211ق.م) أن هذا الملك بعد انتصاره على الليبين ( أخذ كل عشب يأتي من حقولهم ولم يكن هناك حقل مزروع ) (28) كما ذكر هيرودوتس أن خصوبة نهر كينيوس "وادي كعام" ومنطقة يوسيريديس "بنغازي" حيث كانت الأولى من أخصب المناطق التي زرعت قمحا في العالم إذ غلت محصولا يعادل بذرة ثلثمائة مرة وأنتجت الثانية محصولا مائل بذرة مائة مرة في السنوات الخصبة، وأن الناسامونيس ( Nasamones ) كانوا يذهبون في الصيف إلى أوجلة ( Awgla ) لجنى البلح من النخيل الذي ينمو بكثرة (29) وهذا أكبر دليل على ممارسة الليبين للزراعة على نطاق واسع.

23- المصدر نفسه، ص118.

24 -هنري لوت ، (1967) لوحات تاسيلي ، قصة كهوف الصحراء الكبرى ، ت (أنيس زكي حسن) بيروت ، دار النهضة، أشكال (24- 31- 42- 59)

25 - سليم حسن ، المرجع السابق ، ص336.

26 - هيرودوتس، المصدر السابق ، ص125.

27 - رجب عبد الحميد الأثرم ، محاضرات في تاريخ ليبيا القديم ، اتمرجع السابق ، ص64.

28 - سليم حسن ، المرجع السابق ، ص337.

29 - هيرودوتس ، المصدر السابق ، ص118.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### د - التجارة:

عرف الليبيون التجارة ومارسوها منذ اقدم العصور حيث تذكر المصادر ان الملكة حبتشوت - من ملوك الدولة الحديثة والأسرة الثامنة عشر (1580-1320 ق.م) حصلت من قبيلة التحنو على عاج من سبعمئة سن فيل، وكذلك من الغنائم التي حصل عليها مرتباح من الليبين على أوانى فضية وكؤوس شراب من الفضة وسكاكين تقدر بحوالى 3174 قطعة كما غنم هذا الملك عد كبير من السيوف لقبيلة المشوش (30) هذا وكما هو معروف فإن المصادر التاريخية لم تشر إلى وجود المعادن في ليبيا فمن المرجح أن الليبين حصلوا عليها عن طريق التبادل التجارى مع البلدان الأخرى.(31)

ولأهمية ليبيا من الناحية التجارية فقد أسس القرطاجيون مراكز تجارية على طول خليج سرت لعل أهمها اويل " طرابلس " وصبراته وتوباكتس "مصراته" لنقل البضائع التي تأتي من افريقيا عن طريق القوافل، ولعل أهم المنتجات الافريقية العاج الذى عثر عليه في كريت ( Crete ) والصوف والأخشاب وعلى رأسها الأبنوس والأصباغ وريش النعام وبيضه ، والعقيق الأحمر الذى عرف عند الرومان والإغريق بالحجر القرطاجي، بالإضافة إلى تجارة العبيد التي كانت رائجة في تلك الفترة حيث أشار هيرودوتس ( Herodtys ) إلى أن الجرمنتين (Garamntes) كانوا يطاردون الأثوبيين- سكان الكهوف، أو أصحاب الوجوه المحروقة كما كان يطلق عليهم الإغريق - بعرباتهم التي تجرها الخيول ومن ثم بيعهم الى القرطاجيين وهم بدورهم يبيعونهم إلى الأسواق الخارجية (32) وقد استورد الليبيون الأدوات المعدنية والأوانى والأقمشة ، الخزف والزجاج وسائر ما احتاجوا إليه .

هذا وكان أسلوب التعامل التجارى المتبع في تلك الفترة المبكرة يقوم على المقايضة عن طريق تبادل السلع بسلع أخرى (33) وبعد هذا العرض للحياة الاقتصادية نستنتج أن الاقتصاد الليبي تنوع بين الزراعة والصيد والرعى والتجارة لأن الليبين كانت لهم علاقات تجارية مع البلدان المجاورة .

### خامسا: الحياة المادية وتنقسم إلى عدة أقسام منها:

#### أ- الأحذية والقبعات:

ب- عرفوا الليبيون الأحذية وأن كانوا ظهوروا في الآثار المصرية حفاة الأقدام ، ولعله يرجع إلى إهمال من جانب الفنانين المصريين أو إظهار الليبيين بمظهر الذل والخضوع للمصريين ، وقد ظهرت في نقوش معبد الكرنك زمن مرنبياح (1223-1211 ق . م ) " أنهم تركوا ملابسهم ومناعمهم وأحذيتهم " .

أما القبعات فقد كان انتشارها في إطار ضيق بالرغم من أنهم كانوا يعرفون القبعة التي تغطي الرأس ، إذ تظهر في صور مدينة " هابو " امرأة تلبس قبعة على رأسها ، وفي لوحة للملك تحتمس الرابع (1401 - 1391 ق . م ) يظهر رجل يلبسها أيضاً (34) .

#### ت- تصفيف الشعر والحلي والملابس:

30 - احمد بدوى (1950) فى موكب الشمس ، ج 2 ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو ، ص 869.

31 - سليم حسن، المرجع السابق ، ص43.

32 -هيرودوتس ، المصدر السابق ، ص 125

33 - عبد العزيز الصويغى ، المرجع السابق ، ص 318.

34- المرجع نفسه ، ص 86 .

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

**تصنيف الشعر:** يبدو ومن خلال الوثائق المصرية اهتمام قدماء الليبيين، حيث كانت النساء يتركن شعورهن مسترسلة إلى الكتفين ومنسدلة لتبلغ الصدر، أما شعر الرجل فكان أقصر مع ترك جديلة على جانب الصدغ وفي مرحلة متقدمة سادت عادة حلق الرأس تماماً والاحتفاظ بجديلة جانبية تنسدل على الصدغ كما كانت تفعل قبائل الماكاي والماتلوبيس والأوسيس، كما تميز قدماء الليبيين باللحية الطويلة المدببة عند رؤساء القبائل وتكون متوسطة عند العامة (35).

**أما الحلي:** فقد ذكر استرابو (Strabo) إن الليبيين كانوا يزينون مظهرهم بخصلات شعر مصفورة ولحي وحلي ذهبية، وينظفون الأسنان ويقلمون الأظافر، ونادراً نراهم يلمسون بعضهم في الطرقات، حتى يبقوا كما هم ويبقى شعرهم المزين لا يلمس. (36)

ولعل أشهر الحلي التي كان الليبيون يزينون بها هي ريش النعام، فقد ذكرنا أن الريشة من علامة الزعامة، بالإضافة إلى ذلك كانوا يلبسون الحلق والأساور و قد ظهر في نقوش مدينة " هابو " المصرية بعض الليبيين يتحلون بالعقود والأساور، (37) كما ذكر هيرودوتس إن النساء الليبيات يلبسن خلاخيل جلدية وإن أخريات كن يحملن خلاخلاً من البرونز في كل ساق. (38)

**أما بخصوص اللباس،** فقد كان التحنو تتألف ملابسهم من شريطين عريضين من الجلد يتقاطعان على الصدر، وطوق عريض حول الرقبة تتدلى منه بعض الأشرطة وحزام مزين بخطوط أفقية على جانبه غمد جلدي وينتهي من الأمام بجراب ستر العورة ويتحلى الرجل بذيل حيوان، (39) أما التمحو فكان لباسهم يتألف من ساتر للعورة أو وزرة تلف الخصر وكذلك عباءة مصنوعة من جلود الحيوانات. (40)

أما الليبو فكانوا يلبسون تحت العباءة بدلاً من جراب ستر العورة قميصاً يعلو الركبة وإن ملابسهم تكاد تشبه ملابس المشوش غير أن المشوش يلبسون جراب العورة الذي يقتصر لبسه على البالغين من الرجال والنساء دون تمييز في المركز الاجتماعي. (41)

وكانت النساء يرتدين نفس زي الرجال بالإضافة إلى سروال مثبت بحزام يصل إلى الركبتين، ولكن دون ذيل، ومن الأردية الليبية رداء طويل مشدود على أحد الأكتاف بحمالة، بينما يظل الكتف الآخر عارياً، ويبدو أن هذا النوع من الأردية أساس "الجرد الليبي" الحالي الذي يعتقد البعض أنه روماني، بينما نرى العكس تماماً، فالرومان أخذوه من الليبيين عن طريق الإغريق (42).

### خامساً: الحياة الفنية:

لقد عرف الليبيون الفن بأنواعه المختلفة، وأن أقدم آلة موسيقية عثر عليها في كهف " هو افطيح " قرب درنة شرقي ليبيا، وهي عبارة عن ناي مصنوع من عظم طير يعود تاريخه إلى ما بين 70.000-80.000 سنة مضت، (43) كذلك تم الكشف عن بعض الآلات الموسيقية مثل الطبل ذات الوجهين والبوق والمزمار والقيثارة الصغيرة قائمة الزاوية. (44)

- 
- 35- عبدالعزيز الصويغي، (2013) تاريخ الحضارة الليبية، بنغازي، وزارة الثقافة، والمجتمع المدني، ص308 .  
36- سترابو، جغرافية سترابو الكتاب السابع عشر، ت ( محمد المبروك الذويب ) بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 2003، ص99 .  
37- رجب عبد الحميد الأثرم محاضرات في تاريخ ليبيا القديم، المرجع السابق، ص86 .  
38- هيرودوتس، المرجع السابق، ص120 .  
39- رجب عبد الحميد الأثرم (1975) تاريخ برقة السياسي والاقتصادي من القرن السابع قبل الميلاد وحتى بداية العصر الروماني، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ص23 .  
40- فرانسوا شامو (1990) الإغريق في برقة الأسطورة والتاريخ ( ت محمد عبدالكريم الوافي ) بنغازي منشورات جامعة قاريونس، ص34 .  
41- رجب عبد الحميد الأثرم محاضرات في تاريخ ليبيا القديم، المرجع السابق، ص86 .  
42- عبدالعزيز الصويغي، المرجع السابق، ص309 .  
43 المرجع نفسه، ص311 .  
44- رجب عبد الحميد الأثرم محاضرات في تاريخ ليبيا القديم، المرجع السابق، ص95 .

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

كما ينقل أوريك بيتس عن النقوش المصرية رقصة حربية كان يؤديها أفراد من قبيلة " تمحو " الليبية تعود إلى عهد الدولة الحديثة (1150-1069 ق . م) حيث انقسموا إلى مجموعتين يقوم ثلاثة رجال بقرع العصي بتوقيت زمني منتظم، بينما يؤدي أثنان آخران حركات قتالية راقصة موزونة بقرع العصي أيضاً، وهذه الرقصة تشبه إلى حد كبير رقصة الكسكا التارقية في وقتنا الحاضر (45) .

وأشار هيرودوتس إلى إن صيحات الفرع في الاحتفالات الدينية قد سمعت هنا لأول مرة لأن ذلك من عادة النساء الليبيات وهن يؤديين ذلك بشكل جيد، ربما تكون هذه الصيحات هي الزغاريد المصاحبة للغناء.

بالإضافة إلى الآلات سابقة الذكر فهناك آلات أخرى تستعمل في الحفلات العامة والأعياد وهي آلة لها أوتار لعلها تكون الربابة وأخرى تصنع من قرون الحيوانات ، مثل الزكرة والمقرونة في الوقت الحالي لأنها تقرن قرنين في آلة واحدة ، ومن خلال هذا العرض للمظاهر الحضارية الليبية القديمة من سياسية واجتماعية ومادية وفنية ، يتضح لنا أن هذه الحضارة أثرت وتأثرت بالحضارات المجاورة (46)

### - الخاتمة:

كان لموقع ليبيا الجغرافي أثراً كبيراً في ارتباطها بالعالم الخارجي المحيط بها ، نظراً لأنها حلقة وصل بين الشرق والغرب ، والشمال والجنوب ، وبذلك أصبحت نقطة تواصل بين مختلف الحضارات من مصرية وإغريقية وفينيقية ، حيث نلاحظ مما تقدم أن المجتمع الليبي رغم أنه مجتمع بدائي قبلي ، ولكن كانت له شخصيته الحضارية المستقلة ، فقد كان له زعماء ينظمون مجتمع القبيلة في حالات الحرب والسلم بالإضافة إلى حياتهم الاجتماعية المتمثلة في الأسرة ، وتعدد الزوجات ، وكذلك كانت لهم عاداتهم وتقاليدهم التي أثرت في المجتمعات المجاورة ولاسيما المجتمع المصري الذي أقتبس أغلب عادات الليبيين من ملابس وزينة ومعبودات ، كما كان للحياة الاقتصادية الدور الكبير في استقرار المجتمع الليبي القديم حيث الركائز الأساسية تتمثل في الصيد والرعي والزراعة والتجارة ، فقد سجلت لنا النقوش المصرية على جدران المعابد وسجلات الفراعنة العديد من المظاهر الحضارية الذي كان لها الدور البارز في ظهور العنصر الليبي وأهميته من الناحية الحضارية ، فتم استنباط طريقة تصفيف الشعر والزينة التي يتحلون بها والعبادات والطقوس التي كانوا يستخدمونها .

كما أمدتنا المصادر الإغريقية وعلى رأسها هيرودوتس بالعديد من المظاهر الحضارية للقبائل الليبية المعاصرة للفترة الإغريقية والتي كانت امتداداً طبيعياً لقبائل العصر الفرعوني .

ومما سبق نستخلص أن لقبائل الليبية سواء في العصر الفرعوني أو الإغريقي كانت لها شخصيتها الحضارية التي أثرت وتأثرت بكل من أختلط بها من مصريين وإغريق ، وفي النهاية نأمل أن يكون هذا العمل المتواضع قد أتاح الفرصة للقراء والمتابعين للتاريخ الليبي ، وأن يكون خطوة أولى في مجال البحث التاريخي عن العادات والتقاليد الليبية القديم.

45 -Bates ,oric ,The Eastern , Libyans l'st , edition , Macmillan , and , Colimited , London ,London ,1914 , P45

46- هيرودوتس ، المصدر السابق ، ص128 .

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

- قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

1. سترابو (2003) جغرافية سترابو الكتاب السابع عشر ، ت (محمد المبروك الذويب) بنغازي، منشورات جامعة قاريونس .
2. هيرودوتس (2003) الكتاب الرابع السكيثي والليبي ، ت (محمد المبروك الذويب) بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس .

ثانياً : المراجع العربية :-

- 1- احمد بدوى (1950) فى موكب الشمس ، ج 2 ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو .
- 2- أحمد محمد انديشة (2008) الحياة الاجتماعية فى المرافئ الليبية وظهرها فى ظل السيطرة الرومانية ، سرت ، منشورات جامعة التحدي .
- 3- أحمد عبدالحليم دراز (2000) مصر وليبيا فيما بين القرن السابع والرابع قبل الميلاد ، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
- 4- رجب عبدالحמיד الأثرم (2003) محاضرات فى تاريخ ليبيا القديم ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، ط4 ، 2003 م .
- 5- رجب عبدالحמיד لاثرم (1975) تاريخ برقة السياسي والاقتصادي من القرن السابع قبل الميلاد وحتى بداية العصر الروماني ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس .
- 6- سليم حسن (1950) مصر القديمة ، ج3 ، القاهرة ، الانجلوالمصرية.
- 7- عبدالعزيز الصويغى (2013) تاريخ الحضارة الليبية، بنغازي، وزارة الثقافة والمجتمع المدني.
- 8- عبداللطيف أحمد علي (1970) مصادر التاريخ الروماني ، بيروت ، دار النهضة العربية .
- 9- عبداللطيف البرغوثي (1971) التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، بيروت ، دار صادر.
- 10- عبدالسلام محمد شلوف (1987) باتوس الأول، مجلة البحوث التاريخية، العدد الثاني، السنة العاشرة.
- 11- فرانسوا شامو (1990) الإغريق فى برقة، الأسطورة والتاريخ ، ت (محمد عبدالكريم الوافي ) بنغازي ، منشورات امة قاريونس .
- 12- محمد بيومي مهران (1990) تاريخ المغرب القديم ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، 1990 م .
- 13- مصطفى كامل عبدالعليم (1966) تاريخ ليبيا القديم ، بنغازي ، المطبعة الأهلية .
- 14- هنرى لوت (1967) لومات تاسيلي ، قصة كهوف الصحراء ، ت (أنيس زكى حسن) بيروت ، دار النهضة ، اشكال ( 24 - 31 - 42 - 59 ) .

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1. Bates ,oric ,The Eastern , Libyans I st , edition , Macmillan , and , Colimited ,London ,London ,1914 .
2. Youssef .A : Merenptah`sFourh yea ,Text at Amada , ASAE LV TT , 1964 .

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

## SOME APPLICATIONS OF A LINEAR OPERATOR WITH NEGATIVE COEFFICIENTS

Aisha Ahmed Amer,<sup>1</sup> Nagat Muftah Alabbar,<sup>2</sup> Rabeaa Abd Allah  
Alshbear,<sup>3</sup> Abeer Mustafa Hasek<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Mathematics Department, Faculty of Science -Al-Khomus, Al-Margib University. <sup>2</sup> Mathematics Department, Faculty of Education of Benghazi, University of Benghazi. <sup>3</sup> Mathematics Department, Faculty of Science -Al-Khomus, Al-Margib University. <sup>4</sup> Mathematics Department, Faculty of Science -Al-Khomus, Al-Margib University.



## SOME APPLICATIONS OF A LINEAR OPERATOR WITH NEGATIVE COEFFICIENTS

### Abstract:

The main object of this paper is to introduce and study the new subclasses  $TS_{\beta,\gamma}^{m,\delta}(\lambda,l,a,c)$  and  $TR_{\beta,\gamma}^{m,\delta}(\lambda,l,a,c)$  of analytic functions with negative coefficients defined by a linear operator. Coefficient bounds for functions belonging to these subclasses are determined. Further, an application involving fractional calculus we are also given.

### بعض التطبيقات لمعامل خطي للمعاملات سالبة

عائشة احمد عامر ، نجاة مفتاح العبار ، ربيعة عبدالله الشبير، عبيد مصطفى

قسم الرياضيات بكلية التربية بنغازي ، جامعة بنغازي 2 قسم الرياضيات بكلية العلوم الخمس- جامعة المرقب 3 و4

### ملخص.

الهدف الرئيسي من هذه الورقة البحثية هو تقديم ودراسة فئات فرعية جديدة لدوال تحليلية ذات معاملات سالبة التي تم تحديدها بمعامل خطي. تم حساب المعاملات التي تنتمي إلى هذه الفئات الفرعية. وعلاوة على ذلك، تم تطبيق هذا المعاملات على المعامل الكسري لحساب التفاضل والتكامل

## 1 Introduction

The theory of derivative and integral plays an important role in the theory of univalent functions. It is believed that Ruscheweyh (1975) was the first to give a generalized derivative operator in the theory of univalent function. Later, Salagean (1983) gave another generalized derivative operator. In the same paper, he introduced an integral operator. Many properties have been discussed and studied by many researchers for these two operators. For example, Al-Oboudi (2004) introduced a generalized Salagean operator, Al-Shaqsi and Darus (2009) generalized the operator given by Ruscheweyh (1975), while Darus and Al-Shaqsi (2008) studied both derivatives of Ruscheweyh and Salagean. These operators motivate us to create another type of derivative operator.

In this paper is to introduce and study the new subclasses of analytic functions with negative coefficients defined by a linear operator [1,2]

Let  $A(n)$  denote the class of all analytic functions in the open unit disc  $U = \{z \in \mathbb{C} : |z| < 1\}$ , of the form:

$$f(z) = z + \sum_{k=n+1}^{\infty} a_k z^k, (n \in \mathbb{N}). \quad (1)$$

Denote  $T(n)$  the subclass of  $A(n)$  consisting of functions of the form:

$$f(z) = z - \sum_{k=n+1}^{\infty} a_k z^k, (a_k \geq 0, n \in \mathbb{N}). \quad (2)$$

For functions  $f \in A(n)$  given by (1) and  $g \in A(n)$  given by  $g(z) = z + \sum_{n=2}^{\infty} b_n z^n$ , we define the Hadamard product (or convolution) of  $f$  and  $g$  by

$$(f * g)(z) = z + \sum_{k=n+1}^{\infty} a_k b_k z^k.$$

If  $f, g$  are analytic in  $U$ , we say that  $f$  is subordinate to  $g$ , denoted by  $f \prec g$ , if there exists a function  $w$  analytic in  $U$  with  $w(0) = 0$  and  $|w(z)| < 1$  ( $z \in U$ ), such that  $f(z) = g(w(z))$ , ( $z \in U$ ). It is known that  $f(z) \prec g(z)$  ( $z \in U$ )  $\Rightarrow f(0) = g(0)$  and  $f(U) \subset g(U)$ .

Let the function  $\varphi(a, c; z)$  be given by

$$\varphi(a, c; z) = \sum_{n=0}^{\infty} \frac{(a)_k}{(c)_k} z^{k+1}, (z \in U, c \neq 0, -1, -2, -3, \dots),$$

where  $(x)_k$  denotes the Pochhammer symbol (or the shifted factorial).

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

Corresponding to the function  $\varphi(a,c;z)$ , Carlson and Shaffer [12] introduced a linear operator  $L(a,c)$  by

$$L(a,c)f(z) := \varphi(a,c;z) * f(z) = \sum_{n=0}^{\infty} \frac{(a)_k}{(c)_k} a_k z^{k+1}.$$

Note that:

$L(a,a)$  is the identity operator,

and  $L(a,c) = L(a,b)L(b,c)$  ( $b,c \neq 0, -1, \dots$ ).

The author [1, 2] has recently introduced a new linear operator  $D_l^{m,\lambda}(a,b)f(z)$  as the following:

**Definition 1.1** Let

$$\phi_l^{m,\lambda}(a,b;z) = \sum_{k=0}^{\infty} \left( \frac{1+\lambda k+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_k}{(b)_k} z^{k+1},$$

where ( $z \in U, b \neq 0, -1, -2, -3, \dots$ ),  $\lambda \geq 0, m \in \mathbb{Z}, l \geq 0$ , and  $(x)_k$  is the Pochhammer symbol.

We defines a linear operator  $D_l^{m,\lambda}(a,b): A \rightarrow A$  by the following Hadamard product:

$$D_l^{m,\lambda}(a,b)f(z) := \phi_l^{m,\lambda}(a,b;z) * f(z) = \sum_{k=0}^{\infty} \left( \frac{1+\lambda k+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_k}{(b)_k} a_k z^{k+1}. \quad (3)$$

Note that:

$$D_0^{0,\lambda}(a,b)f(z) = L(a,b)f(z),$$

$$(1+l)D_l^{m,\lambda}(a,b)f(z) = (1-\lambda+l)L(a,b)f(z) + \lambda z (L(a,b)f(z))' = D_\lambda(L(a,b)f(z)), \lambda \geq 0,$$

$$D_l^{m,\lambda}(a,b)f(z) = D_\lambda(D_l^{m-1,\lambda}(a,b)f(z)), \text{ where } m \in \mathbb{N} = \{1, 2, 3, \dots\}.$$

Special cases of this operator includes:

- $D_0^{m,0}(a,b)f(z) = D_l^{0,\lambda}(a,b)f(z) = L(a,b)f(z).$

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

• the Ruscheweyh derivative operator [8] in the cases:  
 $D_0^{0,0}(\beta+1,1)f(z) = D^\beta f(z); \beta \geq -1$ .

• the Salagean derivative operator [10]:  $D_0^{m,1}(1,1)f(z)$ .

• the generalized Salagean derivative operator introduced by Al-Oboudi [9]:  
 $D_0^{m,\lambda}(1,1)f(z)$ .

• the Catas derivative operator [15]:  $D_l^{m,\lambda}(1,1)f(z)$ , and finally

• The fractional operator introduced by Owa and Srivastava [6]

$$D_0^{0,0}(2,2-\gamma)f(z) = \Omega^\gamma f(z) = \Gamma(2-\gamma)z^{-\gamma} D_z^\gamma f(z);$$

$D_z^\gamma f(z)$  is the fractional derivative of  $f$  of order  $\gamma$ ;  $\gamma \neq 2,3,4,\dots$ .

Now, we introduce new subclasses of analytic functions involving our operator  $D_l^{m,\lambda}(a,b)$ .

**Definition 1.2** A function  $f \in T(n)$  is said to be in the subclass  $TS_{\beta,\gamma}^{m,\delta}(\lambda,l,a,c)$ , for  $(0 < \beta \leq 1, \gamma \in \mathbb{C} \setminus \{0\})$  if and only if:

$$\left| \frac{1}{\gamma} \left( \frac{zv'}{v} - 1 \right) \right| < \beta, \quad (4)$$

where

$$\frac{zv'}{v} = \frac{z(D_l^{m,\lambda}(a,b))' + \delta z^2(D_l^{m,\lambda}(a,b)f(z))''}{(1-\delta)D_l^{m,\lambda}(a,b)f(z) + \delta z(D_l^{m,\lambda}(a,b)f(z))'}, \quad (5)$$

$(z \in \mathbb{U}, 0 \leq \delta \leq 1)$ .

**Definition 1.3** A function  $f \in T(n)$  is said to be in the subclass  $TR_{\beta,\gamma}^{m,\delta}(\lambda,l,a,c)$  if and only if

$$\left| \frac{1}{\gamma} (v' - 1) \right| < \beta, \quad (6)$$

$(z \in \mathbb{U}, 0 \leq \delta \leq 1, 0 < \beta \leq 1, \gamma \in \mathbb{C} \setminus \{0\})$ .

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

We note that there are some known subclasses of  $TS_{\beta,\gamma}^{m,\delta}(\lambda,l,a,c)$  and  $TR_{\beta,\gamma}^{m,\delta}(\lambda,l,a,c)$ .

**Remark 1.1** (1) If  $m = 0$ , and  $a = c = 0$  then

$$TS_{\beta,\gamma}^{0,\delta}(\lambda,l,0,0) = S_n(\beta,\gamma,\delta).$$

(2) If  $m = 0$ , and  $a = c = 0$  then

$$TR_{\beta,\gamma}^{0,\delta}(\lambda,l,0,0) = R_n(\beta,\gamma,\delta).$$

The classes  $S_n(\beta,\gamma,\delta)$  and  $R_n(\beta,\gamma,\delta)$  were investigated in [3].

(3) If  $m = 0$ ,  $a = c = 0$  and  $\delta = 0$ ,  $\beta = |b|$ ,  $\gamma = 1$  then

$$TS_{|b|,1}^{0,0}(0,l,\lambda,c) = S_1^*(b),$$

where  $(b \in \mathbb{C} / \{0\})$ . The class  $S_1^*(b)$  was studied in [4].

## 2 Coefficient bounds

In this section, we obtain necessary and sufficient conditions for a function to be in the subclasses  $TS_{\beta,\gamma}^{m,\delta}(\lambda,l,a,c)$  and  $TR_{\beta,\gamma}^{m,\delta}(\lambda,l,a,c)$  respectively.

**Theorem 2.1** Let the function  $f$  be defined by (3). Then  $f$  belongs to the subclass  $TS_1^{m,\lambda}(a,b)$  if and only if

$$\sum_{k=n+1}^{\infty} [1 + \delta(k-1)](k + \beta|\gamma| - 1) \left| \left( \frac{\lambda(k-1) + 1 + l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_{k-1}}{(c)_{k-1}} \right| a_k \leq \beta|\gamma|, \quad (7)$$

$(z \in U, 0 \leq \delta \leq 1, 0 < \beta \leq 1, \gamma \in \mathbb{C} / \{0\})$ .

**Proof:** Suppose  $f \in TS_{\beta,\gamma}^{m,\delta}(\lambda,l,a,c)$ . By making use of (4) we easily obtain

$$Re \left\{ \frac{zv'}{v} - 1 \right\} > -\beta|\gamma| \quad (z \in U),$$

which, in view of (5), gives :

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

$$Re \left\{ \frac{- \sum_{k=n+1}^{\infty} [1+\delta(k-1)](k-1) \left( \frac{\lambda(k-1)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_{k-1}}{(c)_{k-1}} a_k z^{k-1}}{\sum_{k=n+1}^{\infty} [1+\delta(k-1)] \left( \frac{\lambda(k-1)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_{k-1}}{(c)_{k-1}} a_k z^{k-1}} \right\} > -\beta |\gamma|. \quad (8)$$

Setting  $z = r$  ( $0 \leq r < 1$ ) in (8) we observe that the expression in the denominator on the left hand side of (8) is positive for  $r = 0$  and also for all  $r \in (0,1)$ . Thus by letting  $r \rightarrow 1^-$ , through real values (8) leads us to the desired condition (7) of the theorem.

Conversely, by applying the hypothesis (8) and setting  $|z| = 1$ , we find by using (7) that

$$\begin{aligned} \left| \frac{zv'}{v} - 1 \right| &= \left| \frac{- \sum_{k=n+1}^{\infty} [1+\delta(k-1)](k-1) \left( \frac{\lambda(k-1)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_{k-1}}{(c)_{k-1}} a_k z^k}{z - \sum_{k=n+1}^{\infty} [1+\delta(k-1)] \left( \frac{\lambda(k-1)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_{k-1}}{(c)_{k-1}} a_k z^k} \right| \\ &\leq \frac{\sum_{k=n+1}^{\infty} [1+\delta(k-1)](k-1) \left( \frac{\lambda(k-1)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_{k-1}}{(c)_{k-1}} a_k z^{k-1}}{1 - \sum_{k=n+1}^{\infty} [1+\delta(k-1)] \left( \frac{\lambda(k-1)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_{k-1}}{(c)_{k-1}} a_k z^{k-1}} \\ &\leq \frac{\beta |\gamma| \left( 1 - \sum_{k=n+1}^{\infty} [1+\delta(k-1)] \left( \frac{\lambda(k-1)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_{k-1}}{(c)_{k-1}} a_k \right)}{1 - \sum_{k=n+1}^{\infty} [1+\delta(k-1)] \left( \frac{\lambda(k-1)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_{k-1}}{(c)_{k-1}} a_k} \\ &= \beta |\gamma|. \end{aligned}$$

Hence, by the maximum modulus principle, we have  $f \in TS_{\beta, \gamma}^{m, \delta}(\lambda, l, a, c)$ .

**Corollary 2.1**

Let the function  $f$  be defined by (3) and  $f \in TR_{\beta, \gamma}^{m, \delta}(\lambda, l, a, c)$ , then

$$a_k \leq \frac{\beta |\gamma|}{[1+\delta(k-1)](k+\beta|\gamma|-1) \left( \frac{\lambda(k-1)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_{k-1}}{(c)_{k-1}}}, \quad (k \geq n+1), \quad (9)$$

with equality only for functions of the form

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

$$f_z = z - \frac{\beta |\gamma|}{[1 + \delta(k-1)](k + \beta |\gamma| - 1) \left| \left( \frac{\lambda(k-1) + 1 + l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_{k-1}}{(c)_{k-1}} \right|} z^k, \quad (k \geq n+1).$$

By using the same arguments as in the proof of Theorem 2.1 we can establish the next theorem.

**Theorem 2.2** Let the function  $f$  be defined by (3). Then  $f$  belongs to the subclass  $TR_{\beta, \gamma}^{m, \delta}(\lambda, l, a, c)$  if and only if

$$\sum_{k=n+1}^{\infty} k [1 + \delta(k-1)] \left| \left( \frac{\lambda(k-1) + 1 + l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_{k-1}}{(c)_{k-1}} \right| a_k \leq \beta |\gamma|, \quad (10)$$

( $z \in U$ ,  $0 \leq \delta \leq 1$ ,  $0 < \beta \leq 1$ ,  $\gamma \in \mathbb{C} \setminus \{0\}$ ).

**Corollary 2.2**

Let function  $f$  be defined by (3) and  $f \in TR_{\beta, \gamma}^{m, \delta}(\lambda, l, a, c)$ . Then

$$a_k \leq \frac{\beta |\gamma|}{k [1 + \delta(k-1)] \left| \left( \frac{\lambda(k-1) + 1 + l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_{k-1}}{(c)_{k-1}} \right|} \quad (k \geq n+1), \quad (11)$$

with equality only for functions of the form

$$f_z = z - \frac{\beta |\gamma|}{[1 + \delta(k-1)] \left| \left( \frac{\lambda(k-1) + 1 + l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_{k-1}}{(c)_{k-1}} \right|} z^k, \quad (k \geq n+1).$$

**3 An Application of Fractional Calculus**

From among various definitions of fractional calculus (that is, fractional derivative and fractional integral), we recall here the following definitions which have been used by many authors including, for example (Owa [13], Srivastava and Owa, [14]).

**Definition 3.1** The fractional integral of order  $\eta$  is defined by

$$D_z^{-\eta} f(z) = \frac{1}{\Gamma(\eta)} \int_0^z \frac{f(t)}{(z-t)^{1-\eta}} dt,$$

where  $\eta > 0$   $f$  is an analytic function in a simply connected domain of the  $z$ -plane containing the origin and the multiplicity of  $(z-t)^{\eta-1}$  is removed by requiring  $\log(z-t)$  to be real when  $(z-t) > 0$ .

**Definition 3.2** The fractional derivative of order  $\eta$  is defined by

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

$$D_z^\eta f(z) = \frac{1}{\Gamma(1-\eta)} \frac{d}{dz} \int_0^z \frac{f(t)}{(z-t)^\eta} dt,$$

where  $0 \leq \eta < 1$   $f$  is an analytic function in a simply connected domain of the  $z$ -plane containing the origin and the multiplicity of  $(z-t)^{\eta-1}$  is removed by requiring  $\log(z-t)$  to be real when  $z-t > 0$ .

**Theorem 3.3** Let the function  $f$  defined by (3) be in the subclass  $TS_{\beta,\gamma}^{m,\delta}(\lambda, l, a, c)$ . Then for  $|z| = r < 1$ .

$$|D_z^{-\eta} f(z)| \leq \frac{|z|^{1+\eta}}{\Gamma(2-\eta)} \left\{ 1 + \frac{\beta |\gamma| (k+1)! \Gamma(2+\eta)}{[1+\delta(k)](k+\beta|\gamma|) \left| \left( \frac{\lambda(k)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_k}{(c)_k} \right| \Gamma(k+2+\eta)} |z|^k \right\}, \quad (12)$$

and

$$|D_z^{-\eta} f(z)| \geq \frac{|z|^{1+\eta}}{\Gamma(2-\eta)} \left\{ 1 - \frac{\beta |\gamma| (k+1)! \Gamma(2+\eta)}{[1+\delta(k)](k+\beta|\gamma|) \left| \left( \frac{\lambda(k)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_k}{(c)_k} \right| \Gamma(k+2+\eta)} |z|^k \right\}. \quad (13)$$

The estimates in (12) and (13) are sharps.

**Proof:**

From Definition 3.1, we get

$$\begin{aligned} \Gamma(2+\eta) z^{-\eta} D_z^{-\eta} f(z) &= z - \sum_{k=n+1}^{\infty} \frac{\Gamma(k+1)\Gamma(2+\eta)}{\Gamma(k+1+\eta)} a_k z^k \\ &= z - \sum_{k=n+1}^{\infty} \Phi(k) a_k z^k, \end{aligned} \quad (14)$$

where

$$\Phi(k) = \frac{\Gamma(k+1)\Gamma(2+\eta)}{\Gamma(k+1+\eta)}.$$

Since  $\Phi(k)$  is a decreasing function of  $k$  we have

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

$$0 < \Phi(k) \leq \Phi(k+1) = \frac{(k+1)\Gamma(2+\eta)}{\Gamma(k+2+\eta)},$$

in view of Theorem 2.1, we have

$$\begin{aligned} & [1+\delta(k)](k+\beta|\gamma|) \left| \left( \frac{\lambda(k)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_k}{(c)_k} \right| \sum_{k=n+1}^{\infty} a_k \leq \\ & \sum_{k=n+1}^{\infty} [1+\delta(k-1)](k+\beta|\gamma|-1) \left| \left( \frac{\lambda(k-1)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_{k-1}}{(c)_{k-1}} \right| a_k \leq \beta|\gamma|, \\ & \sum_{k=n+1}^{\infty} a_k \leq \frac{\beta|\gamma|}{[1+\delta(k)](k+\beta|\gamma|) \left| \left( \frac{\lambda(k)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_k}{(c)_k} \right|}. \end{aligned} \quad (15)$$

Using (15) and (10) we have

$$|\Gamma(2+\eta)z^{-\eta}D_z^{-\eta}f(z)| \leq |z| + \Phi(k+1)|z|^{k+1} \sum_{k=n+1}^{\infty} a_k \leq$$

$$|z| + \frac{(k+1)\Gamma(2+\eta)}{\Gamma(k+2+\eta)} \frac{\beta|\gamma|}{[1+\delta(k)](k+\beta|\gamma|) \left| \left( \frac{\lambda(k)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_k}{(c)_k} \right|} |z|^{k+1},$$

and

$$|\Gamma(2+\eta)z^{-\eta}D_z^{-\eta}f(z)| \geq |z| - \Phi(k+1)|z|^{k+1} \sum_{k=n+1}^{\infty} a_k \geq$$

$$|z| - \frac{(k+1)\Gamma(2+\eta)}{\Gamma(k+2+\eta)} \frac{\beta|\gamma|}{[1+\delta(k)](k+\beta|\gamma|) \left| \left( \frac{\lambda(k)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_k}{(c)_k} \right|} |z|^{k+1},$$

Which prove the inequalities of Theorem 3.3. Finally, we can easily see that the results (12) and (13) are sharp for the function  $f$  defined by

$$D_z^{-\eta}f(z) = \frac{z^{1+\eta}}{\Gamma(2-\eta)} \left\{ 1 - \frac{\beta|\gamma|(k+1)\Gamma(2+\eta)}{[1+\delta(k)](k+\beta|\gamma|) \left| \left( \frac{\lambda(k)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_k}{(c)_k} \right| \Gamma(k+2+\eta)} z^k \right\}.$$

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

By using the same arguments as in the proof of Theorem 3.3, we can establish the next theorem.

**Theorem 3.4** Let the function  $f$  defined by (3) be in the class  $TR_{\beta,\gamma}^{m,\delta}(\lambda,l,a,c)$ . Then for  $|z|=r<1$

$$|D_z^{-\eta}f(z)| \leq \frac{|z|^{l+\eta}}{\Gamma(2-\eta)} \left\{ 1 + \frac{\beta|\gamma|(k+1)!\Gamma(2+\eta)}{(k+1)[1+\delta(k)] \left| \left( \frac{\lambda(k)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_k}{(c)_k} \right| \Gamma(k+2+\eta)} |z|^k \right\}, \quad (16)$$

and

$$|D_z^{-\eta}f(z)| \geq \frac{|z|^{l+\eta}}{\Gamma(2-\eta)} \left\{ 1 - \frac{\beta|\gamma|(k+1)!\Gamma(2+\eta)}{(k+1)[1+\delta(k)] \left| \left( \frac{\lambda(k)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_k}{(c)_k} \right| \Gamma(k+2+\eta)} |z|^k \right\}. \quad (17)$$

The estimates in (16) and (17) are sharps.

**Theorem 3.5** Let the function  $f$  defined by (3) be in the subclass  $TS_{\beta,\gamma}^{m,\delta}(\lambda,l,a,c)$ . Then for  $|z|=r<1$ .

$$|D_z^{\eta}f(z)| \leq \frac{|z|^{l-\eta}}{\Gamma(2-\eta)} \left\{ 1 + \frac{k\beta|\gamma|\Gamma(k+1)\Gamma(2+\eta)}{[1+\delta(k)](k+\beta|\gamma|) \left| \left( \frac{\lambda(k)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_k}{(c)_k} \right| \Gamma(k+2+\eta)} |z|^k \right\}, \quad (18)$$

and

$$|D_z^{\eta}f(z)| \geq$$

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

$$\frac{|z|^{1-\eta}}{\Gamma(2-\eta)} \left\{ 1 - \frac{k \beta |\gamma| \Gamma(k+1) \Gamma(2+\eta)}{[1+\delta(k)](k+\beta|\gamma|) \left| \left( \frac{\lambda(k)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_k}{(c)_k} \right| \Gamma(k+2+\eta)} |z|^k \right\}. \quad (19)$$

The estimates in (18) and (19) are sharps.

**Proof:**

From Definition 3.2, we get

$$\begin{aligned} \Gamma(2-\eta) z^\eta D_z^\eta &= z - \sum_{k=n+1}^{\infty} \frac{\Gamma(k+1) \Gamma(2-\eta)}{\Gamma(k+1+\eta)} a_k z^k \\ &= z - \sum_{k=n+1}^{\infty} k \Psi(k) a_k z^k, \end{aligned} \quad (20)$$

where

$$\Psi(k) = \frac{\Gamma(k) \Gamma(2+\eta)}{\Gamma(k+1+\eta)}.$$

Since  $\Psi(k)$  is a decreasing function of  $k$  we have

$$0 < \Psi(k) \leq \Psi(k+1) = \frac{\Gamma(k+1) \Gamma(2+\eta)}{\Gamma(k+2+\eta)},$$

in view of Theorem 2.1, we have

$$\begin{aligned} \left( \frac{1}{k} [1+\delta(k)] (k+\beta|\gamma|) \right) \left| \left( \frac{\lambda(k)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_k}{(c)_k} \right| \sum_{k=n+1}^{\infty} k a_k &\leq \\ \sum_{k=n+1}^{\infty} [1+\delta(k-1)] (k+\beta|\gamma|-1) \left| \left( \frac{\lambda(k-1)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_{k-1}}{(c)_{k-1}} \right| a_k &\leq \beta |\gamma|, \\ \sum_{k=n+1}^{\infty} k a_k &\leq \frac{k \beta |\gamma|}{[1+\delta(k)] (k+\beta|\gamma|) \left| \left( \frac{\lambda(k)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_k}{(c)_k} \right|}. \end{aligned} \quad (21)$$

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

Using(21) we have

$$|\Gamma(2+\eta)z^n D_z^\eta f(z)| \leq |z| + \Psi(k+1) |z|^{k+1} \sum_{k=n+1}^{\infty} k a_k \leq$$

$$|z| + \frac{k \Gamma(k+1)\Gamma(2+\eta)}{\Gamma(k+2+\eta)} \frac{\beta |\gamma|}{[1+\delta(k)](k+\beta|\gamma|) \left| \left( \frac{\lambda(k)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_k}{(c)_k} \right|} |z|^{k+1},$$

and

$$|\Gamma(2+\eta)z^n D_z^\eta f(z)| \geq |z| - \Psi(k+1) |z|^{k+1} \sum_{k=n+1}^{\infty} k a_k \geq$$

$$|z| - \frac{k \Gamma(k+1)\Gamma(2+\eta)}{\Gamma(k+2+\eta)} \frac{\beta |\gamma|}{[1+\delta(k)](k+\beta|\gamma|) \left| \left( \frac{\lambda(k)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_k}{(c)_k} \right|} |z|^{k+1},$$

which prove the inequalities of Theorem 3.5. Finally, we can easily see that the results (18) and (19) are sharp for the function  $f$  defined by

$$D_z^\eta f(z) = \frac{z^{1-\eta}}{\Gamma(2-\eta)} \left\{ 1 - \frac{k \beta |\gamma| \Gamma(k+1)\Gamma(2+\eta)}{[1+\delta(k)](k+\beta|\gamma|) \left| \left( \frac{\lambda(k)+1+l}{1+l} \right)^m \frac{(a)_k}{(c)_k} \right| \Gamma(k+2+\eta)} z^k \right\}.$$

Many other work on analytic functions related to derivative operator and integral operator can be read in [16] , [17] and [18] .

## References

- [1] Aisha Ahmed Amer , Second Hankel Determinant for New Subclass Defined by a Linear Operator, Springer International Publishing Switzerland 2016, Chapter 6 .
- [2] Aisha Ahmed Amer and Maslina Darus, A distortion theorem for a certain class of Bazilevic function , *Int. Journal of Math. Analysis*, 6 (2012),12, 591-597.
- [3] O.Altintas, O.Ozkan, H. M. Srivastava, Neighborhoods of a class of analytic functions with negative coefficients, *Applied Math. Letters*. 13(2000), 63-67, .
- [4] A. Y. Lashin, Starlike and convex functions of complex order involving a certain linear operator, *Indian J. Pure and Appl.* 34(7) (2003), 1101-1108, .

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

- [5] J. E. Littlewood, On inequalities in the theory of functions, *Proc. London Math. Soc.* 23 481-519 (1925).
- [6] S. Owa and H. M. Srivastava, Some applications of the generalized Libera operator, *Proc. Japan Acad. Set. A Math. Sci.* 62 (1986), 125-128, .
- [7] T. M. Flett, The dual of an inequality of Hardy and Littlewood and some related inequalities, *J. Math. Anal. Appl.* 38 (1972), 746-765.
- [8] St. Ruscheweyh , New criteria for univalent functions, *Proc. Amer. Math.Soc.* 49, (1975), 109-115, .
- [9] F.M. Al-Oboudi, On univalent functions defined by a generalized Salagean Operator, *Int. J. Math. Math. Sci.* 27 (2004), 1429-1436 .
- [10] G. S. Salagean , Subclasses of univalent functions, *Lecture Notes in Math Springer-Verlag.* 1013 (1983), 362-372 .
- [11] M. Darus and K. Al-Shaqsi , Differential Differential sandwich theorem with generalized derivative operator, *Int. J. Math. Sci.* 2(2) (2008), 75-78.
- [12] B.C. Carlson, D.B. Shaffer, Starlike and prestarlike hypergeometric functions , *SIAM J. Math. Anal.* 15(4) (1984), 737-745 .
- [13] H. M. Srivastava and S. Owa, An application of the fractional derivative, *Mathematica Japonica.* 29(3), (1984), 383-389 .
- [14] S. Owa, On the distortion theorems, *Kyungpook Math. J*,18, (1978),53-59 .
- [15] Catas.A, On a Certain Differential Sandwich Theorem Associated with a New Generalized Derivative Operator. *General Mathematics*, 4,2009,83-95.
- [16] Aisha Ahmed Amer, Rabeaa Abd Allah Alshbear & Nagat Muftah Alabbar ,Some Applications Of A Linear Operator To A Certain Subclasses Of Analytic Functions With Negative Coefficients. *Journal of Education University Al-Khomus, Al-Margib University* 10(2017).441-454. -
- [17] Aisha Ahmed Amer and Maslina Darus, Some properties for a linear operator, *AIP Conference Proceedings* 1522, 908 (2013).
- [18] Nagat.M. Mustafa & Maslina Darus, M. 2011. On a subclass of analytic functions with negative coefficient associated to an integral operator involving Hurwitz- Lerch Zeta function, "Vasile Alecsandri" University of Bacau Faculty of Sciences Scientific Studies and Research Series Mathematics and Informatics. 21( 2) : 45 - 56.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

## تصور مقترح لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بمدارس التعليم الثانوي في ليبيا في ضوء التحولات العالمية المعاصرة

د. كريمة المبروك علي الرقيعي.

( محاضر التخطيط والإدارة التربوية بقسم العلوم السلوكية - كلية الآداب والعلوم - جامعة عمر المختار - درنة - ليبيا )



العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

## تصور مقترح لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بمدارس التعليم الثانوي في ليبيا في ضوء التحولات العالمية المعاصرة

### ملخص البحث:

هدف البحث إلى اقتراح تصور لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بمدارس التعليم الثانوي في ليبيا في ضوء التحولات العالمية المعاصرة. وبالتالي وفي ضوء ما سبق تتحدد مشكلة البحث الحالي في السؤال الرئيس التالي: ما هو التصور المقترح لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بمدارس التعليم الثانوي في ليبيا في ضوء التحولات العالمية المعاصرة؟ ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما الأسس النظرية للإدارة الإلكترونية؟
- 2- ما هي متطلبات الإدارة الإلكترونية بالمدارس الثانوية؟
- 3- ما التحولات العالمية المعاصرة التي تواجه المدارس الثانوية؟
- 4- ما هي المقترحات لتطبيق الإدارة الإلكترونية بمدارس التعليم الثانوي في ليبيا في ضوء التحولات العالمية المعاصرة؟

ولقد أعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحقيق الأهداف التي تم تحديدها، وأشتمل البحث الحالي على عدة أقسام، تضمن القسم الأول الأسس النظرية للإدارة الإلكترونية، بينما يشتمل القسم الثاني للتعرف على متطلبات الإدارة الإلكترونية بالمدارس الثانوية، ويشتمل القسم الثالث على التعرف على التحولات العالمية المعاصرة التي تواجه المدارس الثانوية، وأخيراً تضمن القسم الرابع على مقترحات لتطبيق الإدارة الإلكترونية بمدارس التعليم الثانوي في ليبيا في ضوء التحولات العالمية المعاصرة، وتوصل البحث لعدد من التوصيات وهي:

- 1- ضرورة تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية بمدارس التعليم الثانوي في ليبيا كأحد المؤسسات التعليمية لمرحلة التعليم العام في ليبيا.
- 2- إن تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية يستلزم مجموعة من المتطلبات المختلفة التي يجب توافرها لتطبيق هذا النظام بمدارس التعليم الثانوي.
- 3- ضرورة توفير المتطلبات التقنية والبشرية والمالية والإدارية كأهم المتطلبات لتطبيق نظام الإدارة الإلكترونية.
- 4- التأكيد على أهمية توفير الأجهزة والشبكات في نظام الإدارة الإلكترونية لتحقيق أهدافها.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

## **A proposed conception of the requirements of the application of electronic Management in secondary education schools in Libya in the light of contemporary global transformations.**

**Dr. Karema Almaparok Ali Elrgiai.**

### **Abstract**

The aim of the research is to propose a proposal for a conceptualization of the requirements of the application of electronic Management in secondary education schools in Libya in the light of contemporary global transformations. Therefore, in light of the above, the current research problem is determined in the following main question: What is the proposed scenario for the application of electronic administration in secondary education schools in Libya in the light of contemporary global transformations? The following sub-questions stem from the main question:

- 1- What are the theoretical foundations of electronic management?
- 2- What are the requirements for electronic Management in secondary schools ?
- 3-What are the contemporary global transformations facing secondary schools?
- 4-What are the proposals for the application of electronic management in schools of secondary education in Libya in the light of contemporary global transformations?

The first part of the present study consists of several sections. The first section includes the theoretical foundations of electronic management, while the second section includes an introduction to the requirements of electronic Management in secondary schools. The third section includes an introduction to the contemporary global transformations facing Secondary schools. Finally, the fourth section contains proposals for the application of electronic Management in secondary education schools in Libya in the light of contemporary global transformations. The research reached a number of recommendations:

- 1 - The need to apply the electronic management system in schools of secondary education in Libya as one of the educational institutions of the general education stage in Libya.
- 2- The application of the electronic management system requires a set of different requirements that must be available to implement this system in secondary education schools.
- 3- The need to provide technical, human, financial and administrative requirements as the most important requirements for the implementation of the electronic management system
- 4- Emphasize the importance of providing devices and networks in the electronic management system to achieve its objectives.

شهد العالم تقدماً مذهلاً في مجال استخدام التكنولوجيا عامة، وتكنولوجيا المعلومات والحاسبات والاتصالات بصفة خاصة، وتوظيفها في إدارة المؤسسات التربوية، وترك ذلك تأثيراً كبيراً على إدارتها ومنهجية وأساليب العمل بها، وتبني المداخل الإدارية المعاصرة لتطوير العمليات الأولية ومنها الإدارة الإلكترونية لتصبح هذه المؤسسات التربوية منظمات إلكترونية تستخدم شبكة الانترنت في التعامل مع العملاء وتقديم الخدمات وإنجاز العمليات كافة بسرعة فائقة وسهولة عالية.

فالتطورات والتحولت العالمية المعاصرة ومن أبرزها التحولات التكنولوجية والتي جعلت من العالم قرية كونية صغيرة يتفاعل سكانها مع بعضهم البعض بدون حواجز جغرافية أو زمانية أو ثقافية، أفرزت مداخل إدارية عديدة ومعاصرة ومن بينها الإدارة الإلكترونية (Electronic Management) والتي تُعنى بتحويل كل العمليات الإدارية ذات طبيعة إلكترونية باستخدام مختلف التقنيات الإلكترونية في الإدارة، وبالتالي تغيرت وظائف الإدارة التقليدية، وظهرت وظائف جديدة، مثل: التخطيط الإلكتروني والتنظيم الإلكتروني والتوجيه والرقابة الإلكترونية. (نجم، 2004: ص ص 237-238)

ولما تتميز به الإدارة الإلكترونية من: السرعة، والدقة في الإنجاز للأعمال ورفع مستوى جودتها، وسهولة تبادل المعلومات لحل المشكلات التي تعترض سير الأعمال، وخلق بيئة عمل أفضل وإدارة ذاتية للمؤسسات، أصبح تبني الجامعات للإدارة الإلكترونية باعتبارها مدخلاً لتطوير العمل الإداري بها ليس درياً من دروب الرفاهية، وإنما أمراً حتمياً تفرضه التغيرات والتحولت العالمية المعاصرة، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات، والتقدم العلمي والتكنولوجي، والمطالبة المستمرة برفع جودة المخرجات من أهم محددات النجاح لأي منظمة. ( اشتيوي، 2014: ص ص 218-229)

ولذلك يُعد تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسات التربوية ومن بينها المدارس الثانوية في ليبيا وسيلة لتحسين الأداء التنظيمي، وتطوير العمليات الإدارية، من تخطيط وتنظيم وتوجيه ومتابعة وتقويم واتخاذ القرارات من خلال المعلوماتية، ما توفره من بيانات ومعارف تعتمد على التقنيات الجديدة التي توفر طرقات جديدة للوصول إلى المعلومات، وتيسير الحصول على الخدمات ونتيح لأعداد كبيرة من العملاء والمستفيدين من العملية التعليمية من الحصول على المعلومات والبيانات بجهد أقل وسرعة كبيرة.

**مشكلة البحث:** وفي ضوء ما سبق تتحدد مشكلة البحث الحالي في السؤال الرئيس التالي:

- ما هو التصور المقترح لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بمدارس التعليم الثانوي في ليبيا في ضوء التحولات العالمية المعاصرة ؟

وينفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- 5- ما الأسس النظرية للإدارة الإلكترونية ؟
- 6- ما هي متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بمدارس التعليم الثانوي؟
- 7- ما التحولات العالمية المعاصرة التي تواجه بمدارس التعليم الثانوي؟
- 8- ما هي المقترحات لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بمدارس التعليم الثانوي في ليبيا في ضوء التحولات العالمية المعاصرة؟

**أهداف البحث:** وتسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- تحليل الأسس النظرية للإدارة الإلكترونية.
- 2- تحليل متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بمدارس التعليم الثانوي.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

- 3- التعرف على التحولات العالمية المعاصرة التي تواجه التعليم الثانوي.
- 4- التوصل إلى المقترحات لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بمدارس التعليم الثانوي في ليبيا في ضوء التحولات العالمية المعاصرة.

**أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث الحالي مما يأتي:

- 1- يساعد البحث المسؤولين والقائمين على مدارس التعليم الثانوي الليبية بالمتطلبات والإجراءات التي تساعد على التطبيق الناجح للإدارة الإلكترونية لتحسين أدائها.
- 2- استفادة الباحثين والدارسين والمهتمين بالتعليم عامة والتعليم الثانوي خاصة وتطبيق الإدارة الإلكترونية بها، وتقديم الفائدة للمهتمين بالإدارة التعليمية على وجه الخصوص.
- 3- مساعدة واضعي السياسات والبرامج التعليمية بالمدارس الثانوية ومتخذي القرار لاستخدام التقنيات الحديثة في العمل الإداري لتحقيق الجودة في الأداء بمدارس التعليم الثانوي.

**حدود البحث:** يقتصر البحث الحالي على الحدود التالية:

- 1- حدود موضوعية: حيث يقتصر البحث على دراسة الموضوعات التالية:
  - أ- الأسس النظرية للإدارة الإلكترونية.
  - ب- الإدارة الإلكترونية وأهم متطلبات تطبيقها بمدارس التعليم الثانوي.
  - ج- أبرز التحولات العالمية المعاصرة التي تواجه التعليم الثانوي.
  - د- تصور مقترح لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بمدارس التعليم الثانوي في ليبيا في ضوء التحولات العالمية المعاصرة.
- 2- حدود مكانية: وتقتصر حدود البحث المكانية على التعرف على متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم الثانوي .

**مصطلحات البحث:** ويقتصر البحث على مصطلح الإدارة الإلكترونية ( Electronic Management ): وتعرف بأنها هي " الانتقال من أداء العمل في الإدارة من الأسلوب التقليدي اليدوي إلى تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات باستخدام التقنية للمستفيدين أكثر فعالية وبأقل جهد ووقت ممكن (حسانين، 2012:ص265)، كما تعرف بأنها هي " استخدام للتقنيات الحديثة كافة، وتوظيفها في المؤسسات على اختلاف أنشطتها من أجل تقديم خدمات أكثر فعالية وبأقل جهد ووقت ممكن". (خليل، 2014:ص97)

**والتعريف الإجرائي للإدارة الإلكترونية في البحث الحالي هي:** عملية تستهدف إنجاز المعاملات وتقديم الخدمات الإدارية والفنية بأساليب وآليات إلكترونية بدلاً من الأساليب والطرق التقليدية اعتماداً على الحاسب الآلي وتقنيات المعلومات والاتصالات والأرشيف الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية والمتابعة الآلية توفيراً للوقت والتكلفة وتحقيقاً لجودة الأداء والمنتج.

**الدراسات السابقة:** ويتم تناولها وفقاً للتسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم، وذلك كما يلي:

- 1- دراسة ( Rewash ، 2014 ) بعنوان: ( إسهامات الإدارة الإلكترونية في تنمية الوظائف الإدارية ) وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية الوظائف الإدارية وفعاليتها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات وإلقاء الضوء على واقع الإدارة الإلكترونية والتعرف على مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس، ومساهمتها في تحسين الوظائف الإدارية، وتقديم التوصيات المناسبة في هذا المجال واستخدمت المنهج الوصفي وتطبيق الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة التي بلغت العينة (40) موظفاً من إجمالي المجتمع الأصلي (141) موظفاً، وتوصلت الدراسة للنتائج إلى أن هناك ترابطاً

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

قوياً جداً بين استخدام الإدارة الإلكترونية وتحسين الوظائف الإدارية وهناك علاقة قوية جداً بين استخدام البرمجيات والوظائف الإدارية وأن الإدارة الإلكترونية تمثل نهجاً جديداً يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتميزها عن الأساليب الأخرى، وكذلك توصلت الدراسة إلى ضرورة أن تعتمد الإدارة الإلكترونية على توفر مجموعة من الأجهزة والمعدات التي تساعد على تحسين الوظائف الإدارية واستخدام الإدارة الإلكترونية يساعد في التغلب على العديد من المشكلات الإدارية كعامل الوقت وأمن المعلومات.

2- دراسة (حسانين، 2012) بعنوان: ( متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بمدارس التعليم الثانوي الفني نظام السنوات الثلاث في مصر ومدى مساهمتها في تجويد العمل الإداري ) وهدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الإدارة الإلكترونية وشرح أبعاده والوقوف على الفروق بينها وبين الإدارة التقليدية، وكذلك الوقوف على أهداف الإدارة الإلكترونية وأهميتها ووظائفها، ومتطلبات تطبيقها في مدارس التعليم الفني نظام الثلاث سنوات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت إلى بعض النتائج والتوصيات فيما يتعلق بمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية وآليات تنفيذها، ومنها التخطيط الجيد لإعداد العاملين وتهيئتهم للتحويل من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية، وتعيين موظف خاص لصيانة الأجهزة الإلكترونية وتركيبها ووضع لوائح وقوانين لتنظيم تطبيقها ودعم أولياء الأمور للمدارس مالياً.

3- دراسة (الأحمد ، 2011) بعنوان: ( متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مكاتب التربية والتعليم في ضوء بعض الخبرات العالمية ) وهدفت الدراسة إلى الوقوف على أهم التجارب العالمية في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية، والكشف عن واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في مكاتب التربية والتعليم بمدينة الرياض، والتعرف على معوقات تطبيقها، وتحديد متطلبات تطبيقها من وجهة نظر المديرين، ومساعدتهم والمشرفين التربويين، ومعرفة مدى اختلاف استجاباتهم تبعاً لاختلاف متغيرات الدراسة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتطبيق الاستبيان على جميع أفراد مجتمع الدراسة من مديري مكاتب التربية والتعليم ومساعدتهم في مدينة الرياض ، وعددهم (36) فرد وبنسبة 100%، وعينة من المشرفين التربويين وعددهم 156 مشرفاً تربوياً، وكان من أهم نتائج الدراسة موافقة عينة الدراسة من المديرين ومساعدتهم على محاور الدراسة بدرجة متوسطة، ما عدا محور متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية، فقد حصل على درجة موافقة عالية، وضرورة الاهتمام ببرامج التدريب للعاملين في مكاتب التربية والتعليم على الإدارة الإلكترونية، وكذلك نشر ثقافة التعامل الإلكتروني بين موظفي مكتب التربية والتعليم مع مختلف الإدارات وتطوير البوابة الإلكترونية للإدارة العامة للتربية والتعليم بالرياض ومشاركة القطاع الخاص في هذا المجال.

4-دراسة (خلوف، 2010) بعنوان ( واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات ) وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات وبيان أثر النوع والخبرة الإدارية والمؤهل العلمي والخبرة والموقع الجغرافي وعدد الدورات التدريبية في مجال الإدارة الإلكترونية، وأجريت الدراسة الميدانية على عينة من المديرين والمديرات بالمدارس الحكومية الثانوية، بلغ عددهم 322 مديراً ومديرة، كان من أبرز نتائج الدراسة انخفاض تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين، وهناك فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير النوع لصالح المديرين الذكور وكذلك لمتغير المؤهل الدراسي والموقع الجغرافي للمدن.

5- دراسة (محمد، خميس:2010) بعنوان ( متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالتعليم الثانوي الأردني في ضوء التحديات العالمية المعاصرة ) وهدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطبيق الإدارة الإلكترونية بالتعليم الثانوي الاردني من لخال التعرف على الواقع الفعلي للإدارة الحالية، ومبررات تطبيق

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

الإدارة الإلكترونية بالتعليم الثانوي، وتم استخدام المنهج الوصفي، وكانت أهم نتائج الدراسة أن الإدارة الإلكترونية نظام أمن لحماية المعلومات والبيانات الخاصة بتعاملات المدارس كافة، وضرورة توفير عدد كاف من أجهزة الحاسب الآلي والنظم للعمل الإداري في حال تعطل النظام الإلكتروني وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح يتضمن الأهداف ومتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.

**وتتفق الدراسات السابقة مع البحث الحالي في الاهتمام بالإدارة الإلكترونية في المؤسسات التعليمية عامة وفي مدارس التعليم الثانوي على وجه الخصوص، وتمثلت الاستفادة من الدراسات السابقة في إثراء البحث الحالي وإطاره النظري، وكذلك تتشابه معظمها مع البحث الحالي في المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي، كما يستفاد من الدراسات السابقة في التعرف على ماهية الإدارة الإلكترونية وأهدافها وأهميتها وأبرز عناصرها وأهم المتطلبات الأساسية التي يجب توفيرها لنجاح تطبيقها في مدارس التعليم الثانوي في ليبيا.**

### منهج البحث:

يستعين البحث الحالي بالمنهج الوصفي الذي يُمكننا من " فهم الظاهرة والحصول على حقائق دقيقة عن الظروف القائمة واستنباط العلاقات الهامة وتفسيرها" (فان دالين، 1991: ص141).

وبالتالي ووفقاً للمنهج الحالي سيتم تقسيم البحث إلى المباحث الرئيسية التالية وهي:

### المبحث الأول: الماهية الفكرية للإدارة الإلكترونية (مفهومها، أهدافها وخصائصها):

1- مفهوم الإدارة الإلكترونية: بدأت الإدارة الإلكترونية بالظهور تقريباً منذ عام 1960 عندما ابتكرت شركة البي أم ( IBM ) مصطلح معالج الكلمات على فعاليات طابعتها الكهربائية، وكان سبب إطلاق هذا المصطلح هو السعي إلى إنتاج هذه الطابعات وربطها مع الحاسوب واستخدام معالج الكلمات، وفي عام 1964 ، أنتجت هذه الشركة جهازاً طرحتها في الأسواق أطلق عليه اسم (الشريط الممغنط) وهو جهاز الطابعة المختار، حيث كانت هذه الطابعة ( MT/ST ) عند كتابة أي رسالة فتقوم بتخزين الكلمات على الشريط الممغنط، حيث بالإمكان طباعة هذه الرسالة بعد استرجاعها من الشريط على الطابعة بعد أن تطبع اسم وعنوان الشخص المرسل إليه، وهذه العملية وفرت جهداً كبيراً وخاصة عندما يتطلب إرسال نفس الرسالة إلى عدد كبير من المرسل إليهم ، وتوالى ظهور العديد من التقنيات والأجهزة الإلكترونية في المجال الإداري لتطبيقها في المؤسسات على اختلافها ومن بينها المؤسسات التربوية، وصولاً إلى الأهداف المنشودة بأقل التكاليف وجودة عالية في الأداء. (السالمي والسليطي، 2008: ص 234-235)

والإدارة الإلكترونية ظهرت كنتيجة للتطور الموضوعي الذي يمتد إلى العقود الخمسة الأخيرة من القرن الماضي حيث بدأ انتشار استخدام نظم الحاسوب في أنشطة الأعمال منذ نهاية عقد الخمسينات والستينيات، حيث وجدت معظم المنظمات والمؤسسات العامة أن استخدامها للحاسوب سيعنى الإسراع في إنجاز الأعمال واختصار للجهد والوقت والموارد (ياسين، 2005: ص 49) واستخدم مصطلح المكتب الإلكتروني (paperless office) لأول مرة عام 1973 في الولايات المتحدة الأمريكية إشارة إلى فكرة مفادها التحول إلى العمل الرقمي (digital) وفي عام 1974 أخذت مؤسسة (زير وكس) تروج لهذا المفهوم باعتباره يمثل مكتب المستقبل ، وكانت بداية الانطلاق لشركة ( مايكروسوفت) في هذا الميدان في عام (1996) من خلال استخدام الربط الشبكي بين الحواسيب المستخدمة في مؤسساتها مما أدى إلى تقليص الحاجة لاستخدام الورق بقدر كبير جداً، وفي نهاية التسعينات استخدم

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

مصطلح الإدارة الإلكترونية مع انتشار شبكة الانترنت العالمية وأعدت كوسيلة من وسائلها في توفير الخدمات عن بعد. (العلاق، 2005: ص13-14)

ويتكون مصطلح الإدارة الإلكترونية من كلمتين هما: كلمة "إدارة"، وكلمة "إلكترونية"، ويعود أصل كلمة "إدارة" إلى الفعل الثلاثي "دار" يدور، دوراناً: بمعنى طاف حول الشيء، "دار" تعني العودة إلى موضع البداية، وأدار الشيء، جعله يدور، وأدار الرأي والأمر: أحاطه بهما (مجمع اللغة العربية، 1960، ص302)، وبالإنجليزية (إدارة) تعني Administration، وهي الإدارة العليا، وكذلك كلمة (إدارة) هي Management، وتعني الإدارة التنفيذية (البلعكي، 1994: ص28)، أما كلمة (إلكترونية) يعود أصلها إلى (إلكترون) : وهي أسم، ويقال عقل إلكتروني: أي آلة إلكترونية تعني تعتمد على الإلكترونيات لإجراء أدق العمليات الحسابية، وبأسرع وقت ممكن وأقل جهد، والإدارة الإلكترونية هي عملية الانتقال من مرحلة إنجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية إلى الأسلوب الإلكتروني من أجل تيسير الخدمة وتوفير الوقت والجهد. (إبراهيم، 2010: ص480)

**2- مبررات الأخذ بتطبيق الإدارة الإلكترونية:** حيث هناك العديد من المبررات التي جعلت الكثير من الدول والمنظمات تتسارع إلى بتطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارتها، ومن هذه المبررات: (العلاق، 2006: ص36)

- أ- تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به، حيث أدى هذا التقدم إلى ظهور العديد من المزايا لتطبيقاتها العملية في مختلف مجالات حياة البشر.
- ب- السعي للاستجابة والتكيف مع البيئة المحيطة، وذلك للحاق بركب التقدم والتطور التكنولوجي ومواكبة عصر السرعة والمعلوماتية.
- ج- زيادة الوعي لدى المواطنين بالتكنولوجيا نتيجة تحسن مستوياتهم التعليمية والمعيشية.
- د- اعتماد البيروقراطية أسلوب عمل في الكثير من المؤسسات ومن بينها المؤسسات التعليمية في الدول المتقدمة.
- هـ- العولمة وما تقدمه شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) ووسائل الاتصالات المتطورة التي جعلت من العالم قرية كونية صغيرة.
- و- انتشار الثقافة الإلكترونية في كافة أوساط المجتمع وبين كافة المستويات.
- ز- التحولات الديمقراطية وكل ما رافقها من متغيرات كنتيجة لحركات التحرر العالمية التي تطالب بمزيد من الانفتاح والحرية والمشاركة واحترام حقوق الانسان.

**3- أهداف الإدارة الإلكترونية :** فالهدف الأساس لتطبيق الإدارة هو زيادة فعالية أداء المؤسسة، من خلال ما يلي: (السالمي والسليطي، 2008: ص37)

- أ- إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية.
- ب- تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة.
- ج- تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.
- د- توظيف تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية لدى العاملين.
- هـ- توفير البيانات والمعلومات للمستفيدين بصورة فورية.
- و- التعلم المستمر وبناء المعرفة.
- ز- زيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا ومتابعة الموارد وإدارتها كافة.
- ح- تسهيل إجراء الاتصال بين دوائر المؤسسة المختلفة وكذلك مع المؤسسات الأخرى داخل المؤسسة وخارجها.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### 4-العناصر الأساسية لتطبيق الإدارة الإلكترونية: وهي تتضمن ما يلي: (إبراهيم، 2010: ص 54-56)

أ- الكوادر البشرية: حيث تعتمد الإدارة الإلكترونية على العناصر البشرية المؤهلة علمياً وتقنياً وتوظيف ذلك لخدمة المؤسسة، وتحقيق أهدافها، وتحقيق جودة الخدمة ورضا المستفيدين من الخدمة المقدمة من المؤسسة.

ب- الشبكات وتقنيات الاتصالات: وهي منظومة اتصال لربط الحاسبات بعضها ببعض، وتشمل الشبكات المحلية التي تساعد الأفراد والمؤسسات على التواصل مع الشبكات العالمية باستخدام تقنيات الاتصالات المتطورة، التي تؤدي إلى توفير الجهد وإنجاز العمل بصورة أفضل لازدياد الحاجة إلى تبادل المعلومات والبيانات بين الوحدات المكونة لأي مؤسسة ومع المؤسسات ببعضها البعض.

ج- الحاسب الآلي: ويعني مجموعة من أجهزة إلكترونية معقدة التركيب منفصل بعضها عن البعض، وتقوم بمهام منفصلة عن بعضها البعض، فأحد هذه الأجهزة يكون مسؤولاً عن إدخال البيانات، والآخر لإجراء العمليات على تلك البيانات الداخلية، وثالث لتخزين المعلومات المعالجة ورابع لإخراج تلك المعلومات سواء مطبوعة أو معروضة على شاشة.

د- نظم البيانات والمعلومات وتقنياتها: وهي مجموعة من الوحدات أو الأجزاء التي تتفاعل فيما بينها لتحقيق هدف معين، وهذه الوحدات تمثل أجهزة متخصصة يربط بعضها البعض نظام اتصالات رسمي وغير رسمي.

هـ- الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت): وهو مجموعة شبكات وأجهزة الحاسب الإلكتروني التي تتواجد في مختلف دول العالم التي تتصل ببعضها، وتجمع بينها أنظمة اتصالات إلكترونية التي تستخدم لنقل البيانات، وأهم خدماتها خدمة الويب والبريد الإلكتروني ونقل الملفات وقوائم البريد.

وفي ضوء ما سبق، تعمل هذه العناصر كمنظومة إدارية تعتمد على تعدد قنوات الاتصال، وتنوع الخدمات للمواطنين والمستفيدين من المؤسسة لتعدد قنوات تقديم الخدمة، وتحقيق المسؤولية الإدارية، وتوفير الحماية من خلال الإجراءات الإدارية، واستخدام الحاسب الذي يعد أكثر فعالية في توفير البيانات والمعلومات من خلال عمليات التخزين والتغلب على معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها وزيادة الترابط والاتصال بين وحدات المؤسسة وتبادل المعلومات والخبرات وتوفير الوقت وتسهيل إجراءات الاتصال بين المنظمة والمنظمات الأخرى وزيادة الترابط بين العاملين والإدارة العليا.

### المبحث الثاني: المتطلبات الأساسية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم الثانوي:

تعتبر الإدارة الإلكترونية نمط جديد من الإدارة، ترك آثاره الواسعة على المؤسسات ومجالات عملها وعلى استراتيجياتها ووظائفها، وفي الواقع التأثيرات لا تعود فقط على البعد التكنولوجي المتمثل في التكنولوجيا الرقمية، وإنما أيضاً إلى البعد الإداري المتمثل في تطور المفاهيم الإدارية التي تراكمت لعقود عديدة، وأصبحت تعمل على تحقيق المزيد من المرونة الإدارية في التفويض والتمكين الإداري والإدارة القائمة على الفريق، وبالتالي يمكن عرض متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال ما يلي:

1- أهمية تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم الأساسي: حيث تؤدي الإدارة الإلكترونية دوراً مهماً في إدارة مدارس التعليم الثانوي كأحد أشكال الإدارة التربوية، وترجع أهميتها لما يلي: (pp 269-274 Kulkarn & Pougatchev, 2015)

- أ- تخزين المعلومات والمعارف واسترجاعها ومعالجتها بسرعة كبيرة.
- ب- الاعتماد على الأساليب الإلكترونية في التعاملات بدلاً من الأساليب اليدوية والمعاملات الورقية.
- ج- توفير المعلومات والبيانات للعاملين في مدارس التعليم الثانوي والمستفيدين من الخدمات.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

- د- مساعدة المسؤولين عن مدارس التعليم الثانوي في اتخاذ القرارات بشأن كل ما يتعلق بالعملية التعليمية بها وتقييمها وتطويرها.  
هـ- تحقيق التكامل والتنسيق بين مختلف نشاطات المدارس الثانوية وتحقيق التكامل مع الإدارات التعليمية الأخرى وذات العلاقة معها في مجال التعليم.

### 2- مجالات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم الثانوي: يمكن تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم الثانوي في المجالات التالية: (جبر، 2010: ص91)

- أ- في المجال الإداري: وتطبق في إرسال النشرات والتعليمات والرسائل وتبادل اللوائح والمعلومات، وعمل أرشفة إلكترونية، وحفظ الصور والرسوم والمعلومات، والوثائق في ملفات إلكترونية، وكذلك الصادر والوارد مع تبويبها وفهرستها بما يعني إدارة الملفات بدلاً من حفظها.  
ب- في الشؤون المالية: وتطبق في تصميم قاعدة بيانات وربطها بشبكات المعلومات المحلية وكذلك كشف المرتبات وكافة الأعمال الحسابية التي تتعلق بالمرتبات والأجور والحوافز للعاملين وجميع النواحي المالية.  
ج- في شؤون العاملين: والتي تتعلق بالأيدي العاملة وفئاتهم وتخصصاتهم والخبرة والنوع ووضع ذلك في ملفات تحوي بياناتهم إلكترونياً.  
د- شؤون المشتريات: وأعمال العهد والمخازن والعدد والأجهزة والمعدات والخامات وعمليات الصرف وبياناتها والاحتفاظ بها إلكترونياً.

### 3- متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم الثانوي: إن نجاح مشروع الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم الثانوي مرتبط بضرورة توفير مجموعة من المتطلبات المادية والبشرية اللازمة له، وتنظيمه، كما أنه لا بد من تكوين صورة متكاملة وتقييم دقيق وشامل للواقع من حيث توافر تكنولوجيا المعلومات والبنى التحتية المناسبة والموارد البشرية والدعم المادي اللازم للاستفادة القصوى من هذه الثروات التقنية، وبالتالي هناك مجموعة من المتطلبات اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية ومنها ما يلي: (جبر، 2010: ص86-89)

- أ- **المتطلبات التشريعية والقانونية:** يتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية إعادة النظر في التشريعات والقوانين الإدارية لتتوافق مع عمليات التطبيق، وييسر سبل الحصول على الخدمات التي توفرها للمستفيدين، وتتلاءم مع الاتجاهات التشريعية والقانونية المحلية والدولية، وذلك من خلال ما يلي:  
1- إعطاء المشروعية للأعمال الإلكترونية الخاصة بالإدارة الإلكترونية وتحديد المتاح والممنوع منها والعقوبات المفروضة.  
2- تحقيق سهولة الوصول إلى المعلومات ووضوح الإجراءات التي تحكم هذه العملية.  
3- تحقيق الأمن الوثائقي وخصوصية المعلومات وسريتها، وتحديد معايير ثابتة وشفافة في جميع التطبيقات الإلكترونية.  
4- تسهيل المعاملات الإلكترونية كالمعاملات المالية الإلكترونية وعمليات البيع والشراء الإلكتروني.  
5- وضع الأطر التشريعية اللازمة للإدارة الإلكترونية وتحديثها وفقاً للمستجدات.

### ب- المتطلبات التنظيمية والإدارية: ومنها ما يلي:

- 1- تغيير وعي المسؤولين وتفكيرهم تجاه نظام الإدارة الإلكترونية والمهام الإدارية التي يمارسونها، والجوانب التنظيمية داخل المؤسسات وفي طريقة تبادل المعلومات بين الأقسام والإدارات مع المستفيدين من الخدمات.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

- 2- ضرورة وضع الخطط والبرامج والآليات اللازمة للحد من مقاومة العاملين لعملية التغيير.
- 3- وجود استراتيجية وخطط لتأسيس الإدارة بتشكيل جهة عليا للمعلومات تتولى وضع الاستراتيجية العامة لمشروع الإدارة الإلكترونية والقيام بعمل تخطيط ومتابعة وتنفيذ ووضع الخطط الفرعية للمشروع.
- 4- وجود رؤية استراتيجية مشتركة حول مشروع التحول للعمل الإلكتروني بما في ذلك من أهداف ومهام تتناسب مع النظرة العلمية للمؤسسة.

ج- **المتطلبات البشرية:** حيث يحتاج تطبيق الإدارة الإلكترونية إحداث تغيير جذري في فكر العنصر البشري وثقافته وضرورة إحداث تنمية بشرية كأحد مجالات الاستثمار البشري بهذه المؤسسات مع التركيز على البعد الثقافي التنظيمي لدى العاملين وذلك لاستيعاب تقنيات الإدارة الإلكترونية وممارسة مهامها ويعتمد ذلك على عدد من الخطوات وهي:

- 1- عقد المحاضرات والندوات واللقاءات مع العاملين والمستفيدين من المؤسسة.
- 2- توظيف نتائج البحوث والدراسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير العاملين في المؤسسات وتنمية مهاراتهم وقدراتهم والتعامل مع المستجدات التقنية المتطورة في مجال الإدارة الإلكترونية.
- 3- تطوير نظم التعليم بما يتلاءم والتحول نحو الإدارة الإلكترونية.
- د- **المتطلبات التقنية:** والذي يتطلب توفير بنية تحتية لها من الأجهزة والمعدات والشبكات الاتصالية وغير ذلك، ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي:
  - 1- توفير الحاسبات الآلية الحديثة والمتطورة، وذات القدرات العالية لاستخدامها في استقبال البيانات وتخزينها وتقوم بمعالجتها وتحويلها إلى بيانات.
  - 2- تجهيز شبكات الحاسب الآلي وتوفيرها لربط أجهزة الحاسب بعضها ببعض، لتوفير المعلومات وتبادلها فيما بينها.
  - 3- توفير الشبكة الداخلية للمؤسسة (الانترنت) لتوفير انتقال المعلومات والبيانات بين العاملين داخل المؤسسة وإتاحة فرص الإرسال والاستقبال للمعلومات وتقديم الخدمات للمستخدمين بسرعة.
  - 4- توفير شبكة الاتصال الداخلية للمؤسسة والعلماء المستفيدين من الخدمة والتي تسمح لهم بالدخول والاستفادة من الخدمة في أي وقت ومن أي مكان عبر الانترنت ووفق الأطر التشريعية في التعامل.
  - 5- ربط الاتصالات مع الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) التي يعتمد عليها تطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال الاتصال عن بعد والبريد الإلكتروني.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم الثانوي من خلال توافر البيانات والاحصائيات لحجم المعلمين والعاملين فيها وحصص شامل لمهامهم وتوزيعهم وتحديد الفئات الإدارية والفنية بها، ودعم الموازنات والمواد المالية لضمان تنفيذ الخطط والبرامج التي تقوم بها المدرسة الثانوية مع وجود لوائح وقوانين ميسرة للعمل داخل المدرسة وتوفير البنية التحتية المناسبة للتطبيق .

### المبحث الثالث : أبرز التحولات العالمية المعاصرة المؤثرة في مدارس التعليم الثانوي:

سنعرض هنا لأبرز التحولات العالمية المعاصرة التي تواجه التعليم عامة والتعليم الثانوي على وجه الخصوص، وما نتج عن هذه التحولات من تغيير في العملية التعليمية بكافة مراحلها ومن بينها مرحلة التعليم الثانوي، فهذه التحولات التي نعيشها اليوم وما تتسم به من ديناميكية في محتواها ومرونة في أبنيتها امتدت آثارها لتشمل كافة المنظمات ومنها المؤسسات التعليمية، وبالتالي أصبح جلياً لتلك المؤسسات

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

التعليمية ضرورة إعادة التفكير في نظمها وأبنيتها وقيمها وأساليبها الإدارية وأدوار قاداتها والعاملين بها لكي تتماشى مع طبيعة هذه التحولات المحيطة بها وأن الأساليب الإدارية التقليدية لم تعد تفي بمتطلبات وتوجهات منظمات الغد (الخطيب والمعينة، 2006: ص61-62)، تلك المنظمات التي أصبحت تعمل بالأنظمة المفتوحة وعلى رؤى قادتها لاستشراف المستقبل، والنتائج المطلوب تحقيقها من خلال دورها الفاعل والرامي إلى تقوية شبكات المعلومات والاتصالات داخلياً وخارجياً، واقتناص الفرص المستقبلية والتعليم المستمر، وإعادة هيكلة البناء والتغيير التنظيمي، والتنمية والتدريب المستمر، وتدعيم الأنماط السلوكية للقادة العاملين بها لمساعدتهم على الاستمرارية والنمو (الخاندار، 2007: ص4)، وهذا ما أصبح من الضروري على القائمين على المؤسسات التعليمية ومدارس التعليم الثانوي خاصة الأخذ به والاعتماد عليها في عملهم.

فهذه التحولات والتغيرات العالمية المعاصرة التي تواجه العملية التعليمية بأكملها أدت إلى زيادة الطلب على التعليم والمطالبة بجودة المعروض منه، ومواجهة الموارد المحدودة والفجوات في المعرفة مع قلة الوقت لتحقيق النتائج وظهور أساليب إدارية حديثة، وغيرها من التحديات (Brittany, 2013 and others)، مما أصبح يُلزم المسؤولين والمدراء في مدارس التعليم الثانوي على ضرورة محورة فلسفتهم ورؤيتهم الإدارية بالبحث المستمر عن التميز واعتماد الأساليب الإدارية المعاصرة ومنها الإدارة الإلكترونية، والتكيف مع هذه التحولات والتغيرات وبيئات العمل المتجددة والقيم التنظيمية والإدارية.

وسنعرض هنا لأبرز التحولات والتغيرات العالمية المعاصرة التي تواجه مدارس التعليم الثانوي وكذلك الانعكاسات التي نتجت عنها، وذلك كما يلي:

**1- التحولات التكنولوجية (المعلومات والاتصالات):** أحدثت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغيرات جذرية في بنية التعليم وأهدافه ومحتواه وأساليبه وإجراءاته وفرضت العديد من التحديات على منظومة العملية التعليمية ومن أبرز تلك التحديات:

**أ- ظهور التعليم الإلكتروني:** وهو تعليم يتم بواسطة الحاسبات الآلية سواء عبر شبكة معلومات مغلقة أو مشتركة أو عبر شبكة الانترنت ويستهدف استخدام التقنية بجميع أنواعها في توصيل المعلومة إلى المتعلم بأقصر وقت وأقل جهد وأكبر فائدة ممكنة، ومن خلال وسائط تكنولوجية تتضمن صوت وصورة ورسومات ومحركات بحث، وهناك عدة وسائط إلكترونية للتعليم الإلكتروني منها: المؤتمرات المسموعة والمرئية، الكتب الإلكترونية، الأقراص المدمجة، الفصول الافتراضية وغيرها، وسيكون التعليم الإلكتروني أكثر انتشاراً في المستقبل وذلك يعود لعدة مزايا أهمها: تصميم البرامج التعليمية بطريقة توافق قدرات واستعدادات الفرد وميوله واتجاهاته، كما تتاح له الحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمحتوى التعليمي النسبي يرغب في دراسته، وإمكانية الدراسة في أي وقت ودون قيود، وانخفاض تكاليف الدراسة وغيرها (سيمويان، 2004: ص62).

**ب- ظهور المكتبات الإلكترونية الرقمية:** تتضمن المكتبة الإلكترونية وثائق ومعلومات في أشكال إلكترونية مخزنة على أقراص مدمجة، ويمكن للطلاب الحصول على المعلومات المخزنة إلكترونياً من خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، بغض النظر عن كم الوثائق الرقمية التي تحتويها، والغرض من هذه المكتبات توفير المنتجات العلمية والبحثية الضرورية للتعليم والبحث العلمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين والعامّة. (الغراب، 2003: ص25)

**ج- تطور معايير جودة منهج التعليم:** حيث أدى التطور العلمي والتكنولوجي إلى تغيرات متنوعة في معايير جودة مناهج التعليم، مثل مراعاة التنوع والمرونة في المناهج الدراسية وتضمين العلوم الحديثة

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

في المقررات، واستحداث تخصصات جديدة ترتبط بعلوم الغد وحاجات المجتمع، بالإضافة إلى ظهور أنماط تعليمية حديثة تعتمد على تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنها التعليم المبني على المحاكاة والمشاركة الفعلية والتعلم العرضي، والتعلم بالتفكير الذاتي، وهذا يفرض على التعليم مسؤوليات جديدة بكل جوانبه. (يحي، 2006: ص96)

كما فرضت هذه التحولات العالمية على التعليم إعادة النظر في أساليب التقويم ، بحيث تقوم على توجيه الطلاب إلى الأسلوب العلمي في التفكير، والتدريب على إيجاد علاقات بين المعلومات، وتوظيف المعرفة في مجالات تطبيقية، كما أن نظم الامتحانات يمكن أن تقيس قدرة الطالب على النقد والتحليل وإتباع أساليب مبتكرة في حل المشكلات وذلك يترتب عليه إثراء روح التفكير العلمي والابتكاري والناقد عند الطالب بدلاً من التركيز على قياس جوانب الحفظ والاستظهار.

### 2-التحولات الثقافية والاقتصادية: ومن بين هذه التحولات ما يلي:

أ- **ديمقراطية التعليم الجامعي:** لقد أدت التحولات السياسية إلى ظهور اتجاهات قوية على مستوى العالم لتوفير التعليم للجميع باعتباره أحد الحقوق الأساسية للفرد، كما انه من الضروري لتنمية الشخصية الإنسانية وتمكينها من ممارسة الحقوق الأخرى، وديمقراطية التعليم تتيح الفرص المناسبة للاستمرار في التعليم مع دعم الحرية للطلاب من خلال إتاحة الفرص لهم للتعبير عن آرائهم في نظم الدراسة والمقررات الدراسية ومحتوياتها، كما يتم من خلالها تشجيع استقلالية التعليم وكذلك تطوير المناهج بحيث تتضمن مقومات تحقيق الديمقراطية، وكذلك ان تبنى صيغ تعليمية حديثة أكثر تكيفاً مع احتياجات فئات من الأفراد غير التقليدية من المتعلمين، ومنها صيغة التعليم المنزلي أو الانتساب.

ب- **خصخصة التعليم:** حيث تمثل خصخصة التعليم توجهاً رئيسياً في معظم دول العالم المتقدمة والنامية، وتتخذ عدة صور في التعليم منها: ترشيد الإنفاق على المؤسسات التعليمية ، التوسع في التعليم الخاص، ومن صور الخصخصة التي يمكن تطبيقها في التعليم هي إصدار سندات مالية تشبه أوراق الائتمان للحصول على الخدمة التعليمية في أي مؤسسة تعليمية يقع عليها اختيار العميل، وحقوق الامتياز وتعنى منح المنظمات التجارية أو الصناعية حق احتكار توفير الخدمة التعليمية بتكلفة اقتصادية أقل وكذلك هناك خصخصة تتم ببيع الأصول الحكومية أو تحويل حقوق الملكية إلى القطاع الخاص كما في ماليزيا، أو إيجار الأبنية و المعامل والمنشآت التعليمية من القطاع الخاص لحساب التعليم.

ج- **تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة في التعليم:** حيث تستخدم المؤسسات التعليمية اليوم الجودة كمعيار للمنتج التعليمي، حيث تشمل الجودة جميع وظائف التعليم وأنشطته وكذلك البرامج التعليمية والمعلمين والطلاب وكافة العاملين والخدمات المجتمعية والبيئة التعليمية، كما يعتبر التقييم الذاتي الداخلي والمراجعة الخارجية من أهم أسس تحقيق الجودة وتحسين النوعية في المدارس، ويعتمد تحقيق الجودة في المدارس على ضرورة وجود رؤية ورسالة للمؤسسة التعليمية لتحقيق الجودة، وذلك لكي تحقق الجودة الشاملة في المدارس عدة أهداف منها: الوصول إلى آليات معتمدة لتوكيد الجودة، وضمان استمرار التميز في الأداء التعليمي، وتحقيق جو من المنافسة بين المؤسسات التعليمية وتحقيق معايير الجودة ، ويتطلب ذلك تقييم الأداء التعليمي في كافة مستوياته وتجويد مستوى الخدمات المقدمة للعملاء والتعرف على متطلبات سوق العمل لدعمه بمخرجات تعليمية ذات جودة عالية والارتقاء بمستوى الطالب. ( يحي، 2006، ص 98-

(101)

ومما سبق يتضح أن التحولات العالمية المعاصرة قد أثرت ولازمت تؤثر في العملية التعليمية بكافة مراحلها وخاصة التعليم الثانوي، سواء من خلال التحولات التكنولوجية من معلوماتية واتصالات وكذلك فيما يتعلق بالعولمة ونتائجها على العالم حتى أصبح قرية كونية صغيرة يسهل التواصل فيها بين أفرادها

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

بدون أي قيود جغرافية أو زمانية، كما كان للتحويلات الاقتصادية وخصخصة التعليم دور بارز في التغيرات الحاصلة والتطورات في العملية التعليمية والتي فرضت عليها ضرورة مواكبة هذه التطورات وما نتج عنها من تطور في إدارتها، وضرورة ممارسة المداخل الإدارية المعاصرة والتي من أبرزها الإدارة الإلكترونية كنتائج للتحويلات التكنولوجية المعاصرة في عالمنا.

### المبحث الرابع: التصور المقترح لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم الثانوي في ليبيا في ضوء التحويلات العالمية المعاصرة:

من خلال ما تم طرحه في العرض السابق سواء الإطار النظري للبحث أو الدراسات السابقة، بالإضافة لعرض عدد من التحويلات العالمية المعاصرة وتأثيرها على العملية التعليمية، أمكن التوصل إلى التصور المقترح التالي لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم الثانوي في ليبيا وذلك من خلال ما يلي:

**1- نتائج البحث:** وتوصل البحث الحالي لعدد من النتائج من خلال الإطار النظري وبالاعتماد على الدراسات السابقة للتصور المقترح لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم الثانوي في ليبيا في ضوء التحويلات العالمية المعاصرة وهي :

- أ- ضرورة تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية بمدارس التعليم الثانوي في ليبيا كأحد المؤسسات التعليمية لمرحلة التعليم العام في ليبيا.
- ب- إن تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية يستلزم مجموعة من المتطلبات المختلفة التي يجب توافرها لتطبيق هذا النظام بمدارس التعليم الثانوي.
- ج- ضرورة توفير المتطلبات التقنية والبشرية والمالية والإدارية كأهم المتطلبات لتطبيق نظام الإدارة الإلكترونية.
- د- التأكيد على أهمية توفير الأجهزة والمعدات والبرمجيات والشبكات في نظام الإدارة الإلكترونية لتحقيق أهدافها.
- هـ- إن تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم الثانوي يساعد على فعالية العمل الإداري وكفاءته من خلال توفير الوقت والجهد وتقليل التكاليف .
- و- تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية يوفر لمدارس التعليم الثانوي إمكانيات كبيرة في معالجة المعلومات والبيانات إلكترونياً وإدارياً وقنياً.
- ز- يوفر هذا النظام بيئة عمل مرنة داخل مدارس التعليم الثانوي ويجعلها قادرة على استيعاب المتغيرات والتطورات في مجال التقنية والتنمية المهنية.

### 1- التصور المقترح لمتطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم الثانوي في ليبيا في ضوء التحويلات العالمية المعاصرة:

أ- المتطلبات : حيث يعتبر تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم الثانوي توجهاً مهماً لتطوير هذه المؤسسات التعليمية والذي تعتبر رفق ومدخل مهم وفعال للتعليم الجامعي، وكذلك لرفع كفاءة الخدمة التعليمية بها، وبالتالي توصل البحث الحالي إلى ضرورة توفير العديد من المتطلبات الأساسية والضرورية لتطبيق الإدارة الإلكترونية بهذه المؤسسات لتحقيق الأهداف المرجوة منها ومن هذه المتطلبات ما يلي:

#### 1- المتطلبات التقنية: وتشتمل على:

- أ- تزويد المدارس الثانوية بكافة الأجهزة اللازمة للإدارة الإلكترونية ومعداتنا.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

- ب- توفير أجهزة الاتصال الحديثة والمتطورة، مع توفير الخدمات والصيانة التقنية للأجهزة.
- ج- توافر أدلة إرشادية للمستخدمين من الخدمة، مع إعداد أدلة إرشادية لمشغلي نظام الإدارة الإلكترونية لتسهيل عملهم.
- د- توافر أجهزة وبرامج الحماية والأمن الإلكترونية.
- هـ- توافر أجهزة الطباعة الحديثة والمتطورة، مع توفير للمواقع الإلكترونية الخاصة بمدارس التعليم الثانوي.
- و- تجهيز مكتبة الإلكترونية خاصة بمدارس التعليم الثانوي.

### 2- المتطلبات البشرية: وتشتمل على:

- أ- تكوين كوادر إدارية في مدارس التعليم الثانوي في مجال الإدارة الإلكترونية.
- ب- تكوين كوادر فنية متخصصة لإدارة العمليات الإلكترونية في هذه المدارس.
- ج- تكوين كوادر فنية متخصصة في أعمال الصيانة والمشكلات الطارئة.
- د- تحديد إحتياجات نظام الإدارة الإلكترونية من العاملين والمتخصصين.
- هـ- إتاحة الفرصة لتدريبية وتطوير العاملين في مجال الإدارة الإلكترونية.
- و- توافر كوادر متخصصة في الإشراف والمتابعة من خلال الإدارة الإلكترونية.
- ز- تكوين كوادر قانونية للإشراف على استخدام الإدارة الإلكترونية.

### 3- المتطلبات المالية: توافر المخصصات المالية المناسبة لشراء الأجهزة والبرامج التقنية.

- أ- توافر الموارد المادية لاستقدام الخبراء والمختصين في هذا المجال.
- ب- توافر الحوافز المادية للعاملين في هذا المجال.
- ج- توافر الموارد المالية لأعمال الصيانة والتجديد.
- د- توافر الفرص للمساهمة المالية والعينية من قبل الشركات والأفراد.

### 4- المتطلبات الإدارية: وهي :

- أ- توافر التشريعات الإدارية لتطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، مع إعداد خطة زمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية.
- ب- نشر الثقافة الإلكترونية بين المعلمين والطلاب والكادر الإداري والعاملين كافة في مدارس التعليم الثانوي.
- ج- إعادة هيكلة الوحدات والمكاتب الإدارية لتتوافق مع الإدارة الإلكترونية الجديدة.
- د- تطوير السياسات والإجراءات الإدارية لتطبيق الإدارة الإلكترونية.

### ب- الإجراءات: ويستلزم التطبيق الناجح للإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم الثانوي ضرورة اتخاذ الإجراءات التالية:

- 1- الإجراءات الخاصة بالبنية الأساسية والتكنولوجية وتجهيزاتها: وهذه الإجراءات تشتمل على:
  - أ- دعم البنية التحتية الملائمة للإدارة الإلكترونية وإنشاء شبكة لربط مدارس التعليم الثانوي بعضها ببعض ومع المؤسسات ذات العلاقة بها.
  - ب- تصميم موقع خاص لمدارس التعليم الثانوي على شبكة الانترنت لسهولة التواصل واستخدامه بكل سهولة.
  - ج- توفير الفصول الافتراضية لنشر التعليم الإلكتروني وإتاحة الفرصة للجميع للتعليم بدون قيود للزمان أو المكان.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

- د- تزويد مدارس التعليم الثانوي بخطوط الربط الشبكي بينها وبين الإدارات التنفيذية و العليا، وتوفير خدمة الانترنت لجميع مدارس التعليم الثانوي بصورة دائمة.
  - هـ- توفير البرامج التي تتعلق بالتشغيل والصيانة ومعالجة البيانات وبرمجيات التوصيل والتحويل ومحركات البحث وغير ذلك.
  - و- تركيب الأجهزة والمعدات اللازمة للإدارة الإلكترونية وتشغيلها وإجراء التجارب التشغيلية عليها قبل بدء التطبيق بالمدارس.
- 2- الإجراءات الخاصة بالإداريين والمعلمين: وهي:
- أ- تكوين كوادر من الإداريين والعاملين والمعلمين تتوفر لديهم مهارات التعامل مع أجهزة ومعدات وتقنيات الإدارة الإلكترونية ، وإعداد معايير لاختيارهم وتدريبهم لرفع قدراتهم ومهاراتهم.
  - ب- إعداد وتدريب الإداريين والعاملين والمعلمين تدريب جيد ومواكب للتطورات الحاصلة في مجال الاتجاهات التدريسية المعاصرة.
  - ج- إتاحة فرص المشاركة للجميع بدون وساطة أو محسوبية لكي يستفيد الجميع وتعم الفائدة المرجوة.
- 3- الإجراءات الخاصة بالإدارات العليا للمؤسسات التعليمية ومنها مدارس التعليم الثانوي: وهذه الإجراءات هي:
- أ- إنشاء وحدات إدارية خاصة لمتابعة تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم الثانوي والإشراف عليها ومتابعتها.
  - ب- تكوين وحدة فنية تربوية تضم مجموعة من الخبراء والمختصين للقيام بالدراسات العلمية والتربوية التي تتعلق بتطوير تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم الثانوي.
  - ج- إنشاء وحدة للمعلوماتية والتوثيق تتولى وضع معايير اختيار المرشحين للتدريب على الإدارة الإلكترونية وتطبيقها وكل ما يتعلق بها، والاهتمام بعملية الدخول وكلمة المرور وإصدار رسائل الالتحاق والشهادات .
  - د- إنشاء وحدة تنفيذ المشروعات التربوية والبرامج ومتابعتها بحيث تتولى تنفيذ البرامج بالتعاون مع وحدة التشغيل للنظام الإلكتروني وتطوير العمل من خلال الإشراف والمتابعة.
  - هـ- إنشاء وحدة للشؤون القانونية تتولى مراجعة ودراسة التشريعات واللوائح اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية وتوعية العاملين بالأطر التشريعية والقانونية المنظمة لعمل الإدارة الإلكترونية.
- 4- الإجراءات الخاصة بالجهات ذات العلاقة بمدارس التعليم الثانوي: وهي:
- أ- مشاركة وزارة التعليم في عمليات التخطيط والتنظيم والتنفيذ والتقييم لتطبيق الإدارة الإلكترونية لضمان تحقيق أفضل النتائج المرجوة من التطبيق.
  - ب- مشاركة وزارة الاتصالات في توفير الدعم الفني والتقني اللازم لتنفيذ الإدارة الإلكترونية بهذه المدارس.
  - ج- مشاركة المراكز والهيئات البحثية والتربوية في توفير خبراء ومتخصصين في التدريب والتنمية المهنية والمناهج والقياس والتقييم التربوي.
  - د- مشاركة المركز الوطني للجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريب من خلال تزويد هذه المدارس بالتقارير المهنية عن أداء العاملين بمدارس التعليم الثانوي واحتياجاتهم.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

- 2- المقترحات: حيث توصل البحث لعدد من المقترحات ومنها:
- أ- السعي الدائم لنشر الثقافة الإدارية الإلكترونية بين كافة العاملين من معلمين وإداريين مع توضيح لكيفية تطبيقها وذلك من خلال الاعلانات والنشرات التوعوية وعقد المؤتمرات والندوات واللقاءات التنفيذية.
  - ب- تحديد الاحتياجات التدريبية لكافة العاملين بمدارس التعليم الثانوي والاعتماد على الأساليب الحديثة في تحديدها واعتماد وسائل تدريبية ملائمة لتحقيق هذه الاحتياجات في مجال الإدارة الإلكترونية.
  - ج- ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية بهذه المدارس وتوفير كافة الامكانيات والموارد المالية لتسهيل عملية التنفيذ.
  - د- إعادة بناء الهياكل التنظيمية والعمليات والاجراءات الإدارية بما يتناسب مع متطلبات الإدارة الإلكترونية.
  - هـ- تطوير التشريعات والقوانين واللوائح لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال الإدارة الإلكترونية.
  - و- تشجيع العاملين على اقتناء الحاسب الألي وخاصة الشخصي وربطه بشبكة الانترنت وتسهيل عملهم والتعامل مع الشبكة .
  - ز- وضع نظام للتحفيز مادي ومعنوي للمتميزين في استخدام الحاسب الألي في الإدارة لنشر هذه الثقافة بكل سهولة.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

- المراجع:

- (1) نجم عبود نجم (2004) الإدارة الإلكترونية - الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض.
- (2) محمد عيد اشتيوي (2014)، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل الاتصال الإداري من وجهة نظر العاملين في جامعة القدس المفتوحة- فرع غزة"، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) مج 17، ع22، يونيو 2014.
- (3) السيد أحمد عبد الغفار حسانين (2012) متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بمدارس التعليم الثانوي الفني نظام السنوات الثلاث في مصر ومدى مساهمتها في تجويد العمل الإداري، مجلة مستقبل التربية العربية، مركز التربية العربية، القاهرة، مجلد 19، ع 75.
- (4) نبيل سعد خليل (2014) إدارة المؤسسات التربوية في بدايات الألفية الثالثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
- (5) Rewash, Hassan(2014), Electronic Management Contribution to the Development of Management Functions, Academic Research International, vol(5), No(4).
- (6) السيد أحمد عبد الغفار حسانين (2012) متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بمدارس التعليم الثانوي الفني نظام السنوات الثلاث في مصر ومدى مساهمتها في تجويد العمل الإداري، مرجع سابق.
- (7) أحمد بن عبدالله بن محمد الأحمد (2011) متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مكاتب التربية والتعليم في ضوء بعض الخبرات العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- (8) إيمان حسن مصطفى خلوف (2010) واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين.
- (9) محمد ماهر محمد، خميس محمد خميس (2010) متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالتعليم الثانوي الأردني في ضوء التحديات العالمية المعاصرة، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، المجلد 21، العدد 84.
- (10) فان دالين، ديو بولد ب (1991) مناهج البحث في العلوم السلوكية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- (11) علاء عبدالرازق السالمي، خالد إبراهيم السليبي (2008) الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- (12) سعد غالب ياسين (2005) الإدارة الإلكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- (13) بشير عباس العلق (3005) الإدارة الرقمية - المجالات والتطبيق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستشارية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- (14) مجمع اللغة العربية (1960) المعجم الوسيط، الجزء الأول، مطبعة مصر، القاهرة.
- (15) منير البعلبكي (1994) المورد، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

**العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )**

- (16) خالد ممدوح إبراهيم (2010) الإدارة الإلكترونية، الدار الجامعية، القاهرة.
- (17) بشير عباس العلاق (2006) الإدارة الرقمية - المجالات والتطبيقات، مرجع سابق.
- (18) علاء عبدالرازق السالمي، خالد إبراهيم السليطي (2008) الإدارة الإلكترونية، مرجع سابق.
- (19) خالد ممدوح إبراهيم (2010)، الإدارة الإلكترونية، الدار الجامعية، مرجع سابق.
- (20) Kulkarn, B. & Pougatchev, V. , Alignment Solutions Operational Planning In E-Management System for An education Institution , International Journal of computer Science and Communication, Vol(2), No(1).
- (21) جبر غريب جبر وآخرون (2010) الإدارة الإلكترونية، دار السحاب، القاهرة.
- (22) جبر غريب جبر وآخرون (2010) المرجع سابق.
- (23) أحمد محمود الخطيب، عادل سالم المعاينة (2006) الإدارة الإبداعية للجامعات، جدار للكتاب العالمي، عمان.
- (24) Brittany L. Adams and others,(2013) " Leadership, Motivation, and Teamwork Behaviours of Principal In Vestigators in Interdisciplinary Teams", Journal of Leadership Education, Vol (11), No(2).
- (25) جورج نوبار سيمونيان (2004) الثقافة الإلكترونية، الهيئة المصرية العامة، القاهرة.
- (26) أيمن محمد الغراب (2003) التعليم الإلكتروني، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- (27) زكريا يحي (2006) الدور التربوي للقنوات الفضائية التعليمية من وجهة نظر الطلاب في بعض الدول العربية"، مجلة دراسات مستقبلية، العدد (6) مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، يناير 2001.
- (28) زكريا يحي (2006) الدور التربوي للقنوات الفضائية التعليمية من وجهة نظر الطلاب في بعض الدول العربية"، مرجع سابق.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

## Spectral Parameters of Methyl Orange Interacted with Ethanol-Water Mixtures

\* Fateh Eltaboni, \*\* Sokaina Saad Hemdan, & \*\*\* Fatma Khairallah Ali.

\*Chemistry Department, Faculty of Science, University of Benghazi \*\*Chemistry Depart,  
Faculty of Art and Science-Almarj, University of Benghazi



## Spectral Parameters of Methyl Orange Interacted with Ethanol-Water Mixtures

### Abstract

The UV-visible absorption spectra of 4-dimethylaminoazobenzene-4'-sulfonic acid sodium salt, also known as methyl orange (MO), were taken in binary solvent mixture consisted of different gradients from ethanol and water, with different polarity and solvation size, in order to examine the binary solvent-MO interaction. The measured parameters were found to strongly depend on the clustering of ethanol-water molecules.

**Keywords:** UV-visible spectroscopy, Water-ethanol mixture, Spectral parameters, Methyl orange

### المعاملات الطيفية لصبغة الميثيل البرتقالية المذابة في خليط من الكحول الايثيلي والماء

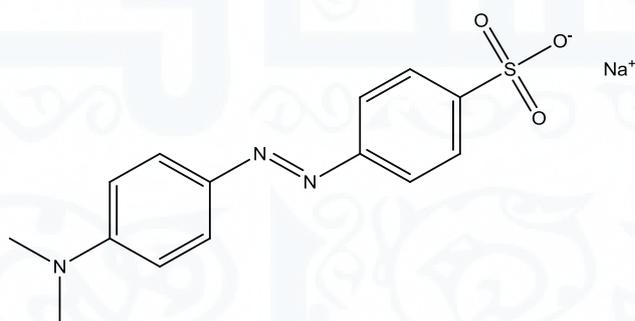
#### الملخص:

الأطياف فوق بنفسجية والمرئية لمح 4-ثنائي ميثيل أمينو أزو بنزين-4-ملح الصوديوم لحمض السلفونيك، والمعروفة كذلك باسم صبغة الميثيل البرتقالية، تم أخذها في مذيب مختلط يحتوي على نسب مختلفة من الايثانول والماء، حيث كانت كل من قطبية المذيب المختلط وحجم الاحاطة مختلفتين لغرض احتبار تأثيرهما على ارتباط الصبغة مع المذيب. وجد أن المعاملات المقاسة تعتمد بدرجة كبيرة على تجمع جزيئات الايثانول والماء.

**الكلمات المفتاحية:** مطياف الأشعة فوق بنفسجية والمرئية، مخلوط الكحول الايثيلي والماء، المعاملات الطيفية، الميثيل البرتقالي.

## Introduction

Ethanol-water mixtures have been widely examined by chemists and biologists because of its application in several areas such as biofuels, protein aggregation, and pharmaceutical industry (Kurihara-Bergstrom, Knutson, DeNoble, & Goates, 1990; Dixit, Crain, Poon, Finney, & Soper, 2002; Hoogenboom, Thijs, Wouters, Hoepfener, & Schubert, 2008; Ghoraiishi, Hawk, Phani, Khan, & Thundat, 2016). Ethanol-water mixtures enhance the solubility of hydrophobics in aqueous system and accordingly, these mixtures play an important role in the investigation of stability hydrophobic solution and protein folding (Pratt & Chandler, 1980; Dixit, Soper, Finney, & Crain, 2002; Ghoraiishi, Hawk, Phani, Khan, & Thundat, 2016), where solute-solute, solvent-solvent and solvent-solute interactions govern such study. The polarity effect of solvent on the absorption spectra of the methyl orange (MO) and similarly structured compounds have been studied by UV spectroscopy (Masoud & Hammud, 2001). In this work, we examine the effect of ethanol-water composition on the spectral parameters of MO dye in the ultraviolet and visible regions where this compound absorbs light because of extensive conjugation of the azo moiety with the aromatic rings. The electronic spectra of MO in different composition of ethanol-water solvents have been analyzed using UV-visible spectroscopy technique. The structure of the MO is depicted below:



**Figure 1. Methyl Orange, 4-dimethylaminoazobenzene-4'-sulfonic acid sodium salt.**

UV-visible spectroscopy is a simple technique that can be used to investigate dye-solvent interaction. Spectroscopic analysis of dye-solvent system has been the area of much interest (Mahmood, Hussain, & Aminuddin, 2001). Methyl orange dye is the topic of discussion in this paper, this study is important in understanding of the removal of methyl orange dye from aqueous solution (Haldorai & Shim, 2014). Since the UV-visible spectroscopic data can be related to the dye solubility in different environments, additionally could be also useful in probing dye-solvent size via investigating molar absorptivity. The molar absorptivity is controlled by the size of solvated dye (Mahmood, Hussain, & Aminuddin, 2001).

The mathematical expression,  $\log I_0/I_t = \epsilon bC$  is well known as Beer-Lambert law, where  $I_0$  is the intensity of incident light,  $I_t$  is the intensity of transmitted light,  $\epsilon$  is the molar absorptivity,  $b$  is the length of sample cell (cm), and  $C$  is the molar solubility of dye (Mahmood, Hussain, & Aminuddin, 2001).

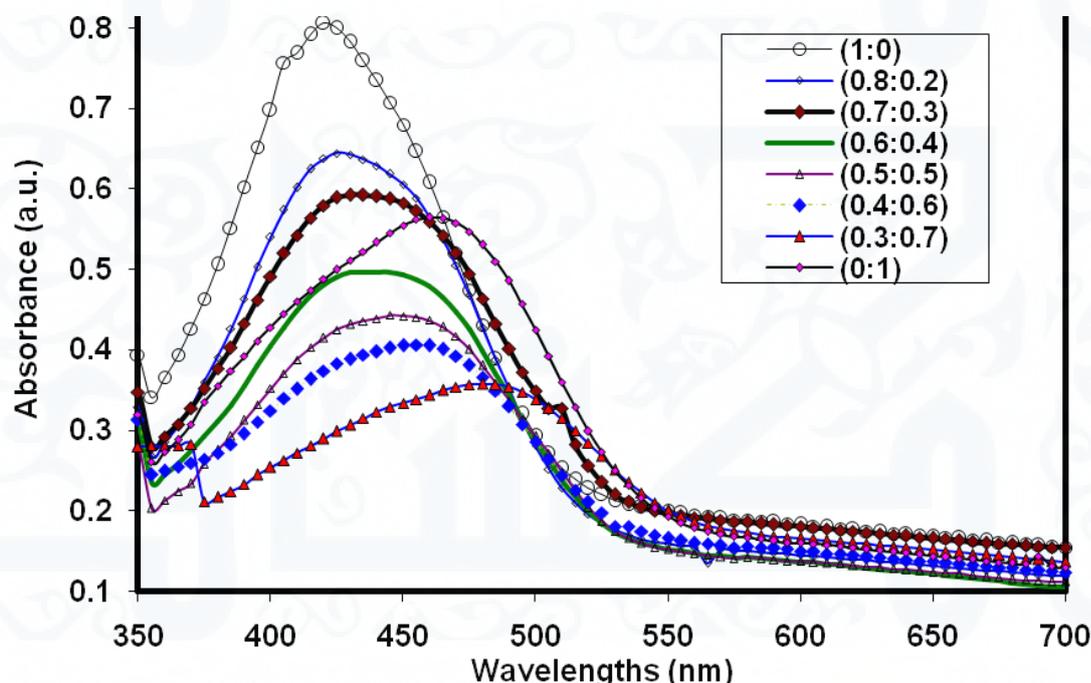
In this work, we aim to re-examine the effect of ethanol-water mixtures on the spectral behaviour of methyl orange dye.

## Experimental

Methyl Orange (MO), 4-dimethylaminoazobenzene-4'-sulfonic acid sodium salt was obtained from BDH Chemical LTD Poole England, as sodium salt. A stock aqueous solution  $1 \times 10^{-5} \text{M}$  of the Methyl Orange was prepared in ethanol. Then series of Methyl Orange solutions were prepared by adding doubly distilled water in these ratios (Ethanol: Water, 1:0, 0.8:0.2, 0.7:0.3, 0.6:0.4, 0.5:0.5, 0.4:0.6, 0.3:0.7, 0.2:0.8, 0:1). MO and ethanol were in analytical grade. The spectroscopy measurement was carried out by measuring the absorbance at maximum wavelength after scanning in the range of 350 to 700 nm.

## Results and discussion

The absorption spectrum of methyl orange shows a typical MO band peaked at 425 nm in ethanol solvent (Figure 2). This band is assigned to the individual monomeric dye species in the studied concentration. It can be noted that the band shifted to longer wavelengths with increasing the amount of water in ethanol-water mixture. The large shift in band to longer wavelengths for MO could be because of an increase in mixture polarity. The polarity increase lead to further stabilization of the excited state than that of the ground state (Lakowicz, 2006). This proposes that the absorption peaks obtained are owing to  $\pi-\pi^*$  electronic transition (Masoud&Hammud, 2001).



**Figure 2. Absorbance of MO as a function of wavelengths at different ethanol fractions in aqueous solution.**

The wavelength of maximum absorbance ( $\lambda_{\text{max}}$ ) picked up from MO spectra in Figure 2, is displayed as a function of ethanol-water fractions (Figure 3). A marked decline in  $\lambda_{\text{max}}$  values (from 465 nm to 420 nm) was observed when the fraction of ethanol increased up to 1, this decrease in  $\lambda_{\text{max}}$  might be as a result of a decrease in ethanol-water mixture polarity, since ethanol is much less polar than water. The polarity decrease, because of adding more ethanol

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

in the binary solvent, caused stabilization of the excited state than that of the ground state. This suggests that the absorption peaks obtained will be shifted to shorter wavelengths.

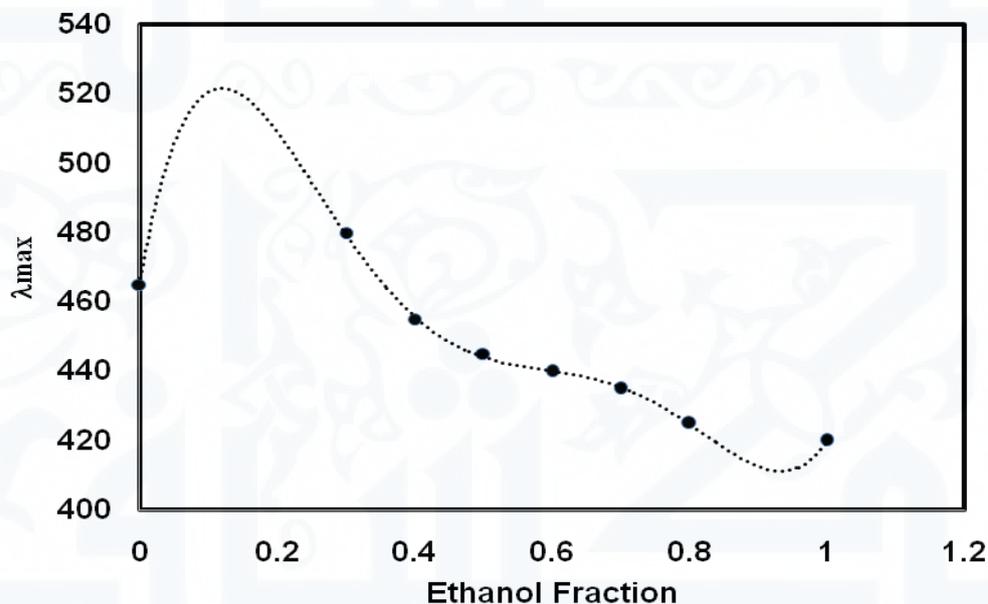


Figure 3. Wavelengths maxima of MO at different ethanol fractions in aqueous solution.

Figure 4 represents the relationship between the absorbance and ethanol fraction in binary solvent, as it can be observed adding extra ethanol in the mixture was a combined with a gradual increase in the MO absorbance. This could be attributed to the fact that the methyl orange salt is highly soluble in organic solvents but relatively insoluble in water (Brodie, Udenfriend, Dill, 1947).

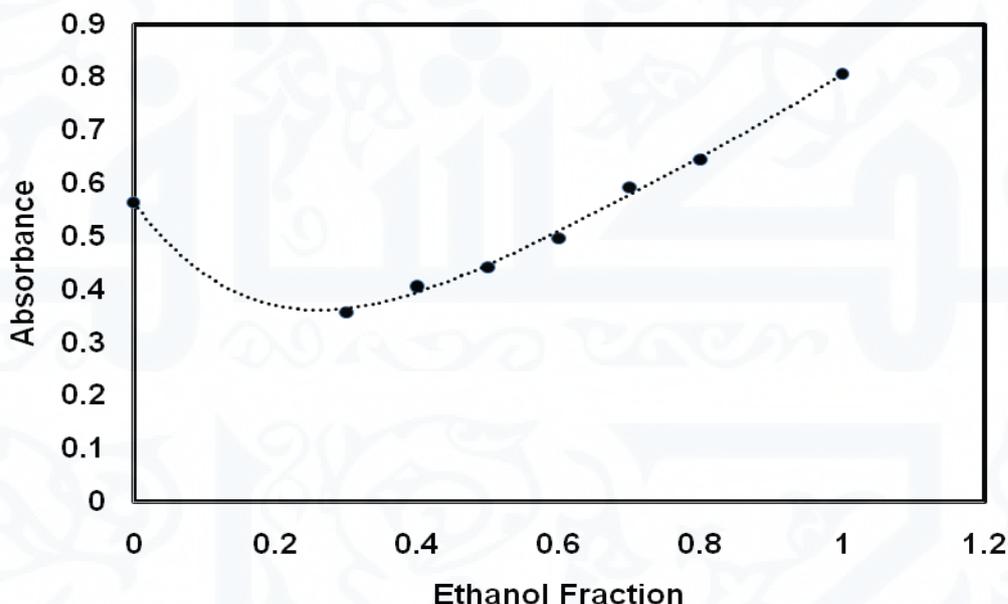


Figure 4. Absorbance of MO at different ethanol fractions in aqueous solution.

### العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

The dependence of molar absorptivity on the fraction of ethanol is displayed in Figure 5. Increase ethanol fraction caused in decrease in molar absorptivity values. This decline in molar absorptivity could be credited to the fact that molar absorptivity is controlled by the solvation size of dye, as it was explained in above section the MO is more solvated in ethanol than water, this means that the hydrodynamic size of MO surrounded by ethanol is bigger than that bounded by water molecules, as a result decrease in molar absorptivity is recorded when MO-solvated becoming bigger in size.

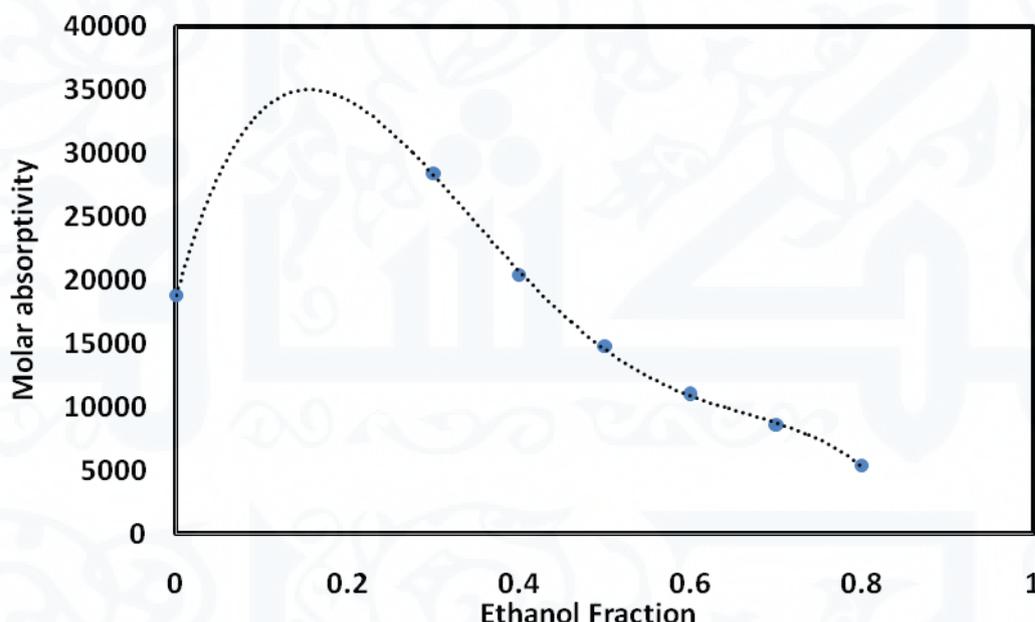


Figure 5. Molar absorptivity of MO at different ethanol fractions in aqueous solution.

### Conclusion

We have investigated the effect of ethanol-water mixtures on the spectral parameters of MO by using UV-vis spectroscopy. This technique offers a means to study and understand polarity and solvation size dependences on molecular absorbance and its related parameters. It was found that the  $\lambda_{\max}$  shifted to longer wavelengths with increasing the fraction of water in ethanol-water mixture. This shift was attributed the increase in mixture polarity. While adding extra ethanol was followed by an increase in the MO absorbance, which was ascribed to increase MO solubility in ethanol. The increase of solubility lead to increase in solvation size as a result decrease in molar absorptivity.

## References

- Ghoraishi, M. S., Hawk, J. E., Phani, A., Khan, M. F., & Thundat, T. (2016). Clustering mechanism of ethanol-water mixtures investigated with photothermal microfluidic cantilever deflection spectroscopy. *Scientific Reports*, 6, 23966.
- Dixit, S., Crain, J., Poon, W. C. K., Finney, J. L., & Soper, A. K. (2002). Molecular segregation observed in a concentrated alcohol-water solution. *Nature*, 416, 829–832.
- Hoogenboom, R., Thijs, H. M. L., Wouters, D., Hoepfener, S., & Schubert, U. S. (2008). Tuning solution polymer properties by binary water-ethanol solvent mixtures. *Soft Matter*, 4, 103–107.
- Kurihara-Bergstrom, T., Knutson, K., DeNoble, L. J., & Goates, C. Y. (1990). Percutaneous absorption enhancement of an ionic molecule by ethanol-water systems in human skin. *Pharmaceutical Research*, 7, 762–766.
- Dixit, S., Soper, A. K., Finney, J. L., & Crain, J. (2002). Water structure and solute association in dilute aqueous methanol. *Europhysics Letters*, 59, 377–383.
- Pratt, L. R., & Chandler, D. (1980). Effects of solute – solvent attractive forces on hydrophobic correlations. *The Journal of Chemical Physics*, 73, 3434–3441.
- Masoud, M. S., & Hammud, H. H. (2001). Electronic spectral parameters of the azo indicators: methyl red, methyl orange, PAN, and fast black K-salt. *Spectrochimica Acta Part A*, 57, 977–984.
- Mahmood, K., Hussain, M., & Aminuddin, M. (2001). A study of the molar absorptivity and structure of vitamin B<sub>2</sub> relationship. *Journal- Chemical Society of Pakistan*, 23(4):205-209.
- Haldorai, Y., & Shim, J. (2014). An efficient removal of methyl orange dye from aqueous solution by adsorption onto chitosan/MgO composite: A novel reusable adsorbent. *Applied Surface Science*, 292, 15, 447–453.
- Lakowicz, J.R. (2006). *Principles of fluorescence spectroscopy*. New York: Springer Science.
- Brodie, B. B., Udenfriend, S., & Dill, W. (1947). The estimation of basic organic compounds in biological material: V. Estimation by salt formation with methyl orange. *Journal of Biological Chemistry*, 168, 335-339.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

دراسة مدى انتشار ظاهرة التدخين لدى طلبة كلية الصحة العامة - جامعة  
بنغازي

\* لبنى جمال عبد الملك، \*\* محمد محمود الشخي، \*\*\* أسامة مصطفى عيسى.

( \* استاذ مشارك بقسم طب الأسرة والمجتمع - كلية الطب - جامعة بنغازي. \*\* قسم طب الاسرة  
والمجتمع - كلية الطب - جامعة بنغازي. \*\*\* قسم البيئة - كلية الصحة العامة - جامعة بنغازي -  
ليبيا )



العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

## دراسة مدى انتشار ظاهرة التدخين لدى طلبة كلية الصحة العامة - جامعة بنغازي

### ملخص البحث:

يعد التدخين السبب الأول للأمراض المميتة في العالم، مثل السرطانات وامراض القلب وتصلب الشرايين. ويتطلب اللجوء اليه والاعتياد عليه وإدمانه وجود عوامل عديدة مسببة له مثل عوامل نفسية واجتماعية وعائلية. الهدف من البحث: يهدف البحث الى استطلاع العوامل المؤثرة على عادات التدخين لدى طلبة كلية الصحة العامة مع دراسة الاسباب الرئيسية ووضع التوصيات للحد من هذه الظاهرة. منهجية البحث: اجريت دراسة قطاع عرضي على طلبة كلية الصحة العامة بجامعة بنغازي. خلال الفترة من 15-5-2013 إلى 30-9-2013. النتائج: بلغ أفراد البحث 122 طالب، كان 43% منهم مدخنين، وتبين أن مصادقة أصدقاء مدخنين كان السبب الرئيسي وراء تدخين 61% من الطلبة المدخنين، ووافق 94% من الطلبة المدخنين على أن التدخين له أثر سيء على الصحة. الاستنتاج والتوصيات: إرتفاع معدل إنتشار التدخين بين الطلبة مقارنة بدراسات مشابهة. توصي الدراسة بإدراج برامج مكافحة التدخين ضمن أنشطة الكلية مع حظر التدخين بالاماكن المغلقة في الجامعة.

### Abstract

Tobacco consumption is associated with serious diseases. Health professionals, including future public health specialist, should have a leading role in combating smoking in the community. Objectives: to assess the causes of smoking among public health faculty students in Benghazi. as well as to address recommendations that help students to stop smoking. Methods: A cross-sectional study was conducted on male students, by using a questionnaire during the period from 15-5-2013 to 30-9-2013. Results: 122 male students participated in this study. (40%) were smokers at the time of the study. The main reason for smoking was having smoker friends. About 94% of them indicated that smoking could cause serious illnesses. 55% have positive attitude to quit smoking in the future. Conclusions: High rate of tobacco consumption among public health students comparing with similar studies. Special efforts should be taken to educate the students on the effective strategies to quit tobacco smoking.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### - المقدمة:

التدخين ظاهرة من الظواهر التي انتشرت في معظم دول العالم وخاصة دول العالم الثالث ولقد اتسعت دائرة هذه الظاهرة لتشمل الملايين من الافراد من مختلف المستويات الاجتماعية ومختلف الاعمار رغم ماأكده العلماء والخبراء عن أضرار التدخين الصحية والاجتماعية والاقتصادية. حيث شكل المدخنون في تلك الدول في أواخر القرن العشرين حوالي 70% من إجمالي المدخنين في العالم مما جعل منظمة الصحة العالمية تعبر عن قلقها من خلال إطلاقها حملة عالمية لمكافحة التدخين منذ عام 1988 معتبرة الحادي والثلاثين من مايو من كل عام يوماً عالمياً لمكافحة التدخين.(1)

يعد التدخين السبب الأول للأمراض المميتة في العالم، حيث يساعد على حدوث الكثير من الأمراض الخطيرة، نذكر منها 4-2:

- سرطان الرئة: حيث تكون نسبة الوفيات الناتجة عنه لدى المدخنين أكثر ب 23 مرة عنها لدى غير المدخنين، سرطان الفم، سرطان الحنجرة، سرطان المري، سرطان المرارة، سرطان البنكرياس، سرطان الكلية و البروستات.
- يزيد نسبة الوفيات بالتهاب القصبات و انتفاخ الرئة خمسة أضعاف.
- يضاعف نسبة الإصابة و الوفيات بأمراض القلب.
- يزيد نسبة الحوادث الوعائية الدماغية (الشلل) بمقدار 50 %.
- يؤدي إلى تضيق الشرايين المحيطية الذي قد يتطور إلى بتر الأطراف.

يزيد نسبة الولادات المبكرة و الأطفال قليلي الوزن لدى الأمهات المدخنات، كما يؤدي لأن يكون أطفال تلك الأمهات، أقل ذكاءً من المتوقع. كما يكون هؤلاء الأطفال أكثر عرضة للموت المفاجئ أثناء فترة الرضاعة.

تدل كافة الدراسات الحديثة، على أن هذه الأضرار لا تختلف باختلاف طريقة التدخين، وهي متماثلة بالنسبة للسيجارة والغليون والشيشة<sup>4</sup>.

### العوامل والأسباب المؤدية إلى التدخين:

يتطلب اللجوء إلى التدخين والاعتیاد عليه وإدمانه وجود عوامل عديدة مسببة له، نذكر منها: عوامل نفسية واجتماعية وعائلية واقتصادية وثقافية وسياسية وإعلامية وغيرها. ونتوقف هنا في حديثنا عن أهم هذه العوامل وهي :

### • عوامل نفسية :

بينت الكثير من الدراسات إن المراهقون يعتبرون التدخين وسيلة ناجحة من وسائل تحقيق الذات والتمرد على النفس وعلى الأسرة والمجتمع ككل، وان شعور الطالب بالإحباط وعدم القدرة على تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي يؤدي إلى تميز نفسية المدخن بالتوتر، القلق، الاكتئاب، الانهيار، الخوف، الملل، ضعف الشخصية وانفصالها والعصاب، كما أشار إلى إن التدخين من الممكن أن يكون نتيجة: لإثبات الذات، تخفيف وطأ المتاعب والمشاكل النفسية و التعويض عن الخجل .حيث يتوهم الكثير من المراهقين أن التدخين يعطيهم شعوراً بالثقة بالنفس والإحساس بالأمان الداخلي، إضافة إلى استخدام التدخين كوسيلة للتخلص من عقدة النقص وإخفاء الشعور بالخجل والارتباك .(5)

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### • عوامل عائلية :

كذلك تلعب الأسرة دور أساسي في التأثير على الشاب المراهق، فإذا كان الأهل من المدخنين انتقلت عدوى التدخين إلى أبنائهم بسرعة، حيث ان الأطفال يتأثرون ببيئتهم العائلية، لذلك نرى ازدياد نسبة المدخنين في أوساط الشباب الذين يكون التدخين من عادات تقاليد أسرته<sup>(6)</sup>.

وإتضح إن من العوامل العائلية التي تسبب ممارسة سلوك التدخين عند المراهق، تتمثل في افتقار النصيحة والقدوة من الآباء، فقد أثبتت الأبحاث أن الأب المدخن أو الأم المدخنة سببا وراء تدخين الأبناء إضافة إلى ذلك عدم وجود الرقابة على الأبناء، وارتفاع المستوى المادي للأسرة فالوفرة المادية في يد الأبناء تدفعهم إلى الرغبة في تجربة كل شيء كالسجائر والمخدرات<sup>(7)</sup>.

### • عوامل اجتماعية :

ومن العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى انتشار عادة التدخين عند المراهقين، تقليد غيرهم من رفاقهم المدخنين، التشبه بذويهم وأقاربهم المدخنين، محاولة المراهق تقديم صورة عن نفسه تتميز بالقوة والصلابة، حب الاستطلاع والفضول لمعرفة مدى ما يثيره التدخين من متعة، رغبة بالالتحاق بمجموعة الزملاء والأصدقاء المدخنين. وبينت الأبحاث إن من أهم العوامل الاجتماعية التي تسبب ممارسة سلوك التدخين عند المراهق، مصاحبة أصدقاء مدخنين، والتجمعات والسهرات والحفلات، عدم الاستغلال الأمثل لوقت الفراغ<sup>(7-9)</sup>.

### • عوامل مجتمعية:

كالتمدن والتأثر بكل ما هو غربي ورغبة المراهق في الشعور بالحرية وعدم وجود وعي بخطورة التدخين والإعلانات والدعاية عن السجائر بمختلف وسائل الإعلام، إضافة إلى ذلك فان سهولة الحصول على السجائر تعد عوامل في المجتمع تؤدي إلى إنتشار عادة التدخين عند المراهقين<sup>(8)</sup>.

### التوقف عن التدخين:

تشير الدراسات إلى أن خطر الوفيات بالأمراض الناتجة عن التدخين، يتراجع بمرور السنوات بعد التوقف عن التدخين. وينخفض هذا الخطر بنسبة 50 % لدى الأشخاص الذين يتوقفون قبل عمر 50 سنة<sup>10-12</sup>.

غير أن التوقف عن التدخين ليس بالأمر السهل، حيث تعد مادة النيكوتين من أقوى المواد تسبباً للإدمان. بالتالي، فإن المريض يحتاج غالباً إلى مساعدة طبيب متخصص، يقوم بإجراء الفحوصات الطبية اللازمة، وتحديد نوع ونسبة الإدمان، ووضع البرنامج الملائم لكل مريض.

• يحتوي برنامج التوقف عن التدخين على مجموعة من الخطوط العامة والأساسية التي يجب إتباعها، وهي<sup>13-15</sup>:

- على المريض أن يتخذ قرار التوقف بشكل كلي وجذري.
- يتم تحديد تاريخ معين للتوقف عن التدخين، حيث يكون التوقف كاملاً ومفاجئاً، وليس بشكل تدريجي.
- يقوم الطبيب بإعطاء معوضات النيكوتين (أي نيكوتين عن طريق أخرى غير التدخين) بجرعات متناقصة تدريجياً، وذلك لتخفيف أعراض السحب. توجد هذه المعوضات بأشكال

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

- مختلفة، منها اللصاقات الجلدية (وهي أفضلها) والعلكة، والبخاخ الأنفي .. مع ملاحظة أن الإكثار منها يمكن أن يخلق إدماناً عليها، لذلك يجب استعمالها بشكل صحيح و متناقص.
  - الدعم النفسي: الهدف منه مساعدة المريض في التخلص من الإدمان النفسي، و يكون بطرق مختلفة، منها المشاركة في حلقات المرضى المنقطعين عن التدخين، أو طلب مساعدة الطبيب النفسي.
  - ممارسة الرياضة: و هي أمر أساسي للتخفيف من تأثير السحب، لأن الرياضة تساعد على تقوية الجهاز العصبي المهمي، الذي يعاكس تأثيرات الأدرينالين (الذي يزيد النيكوتين من إفرازه). الرياضة المثلى هي التي يحبها المريض، لكن يجب أن تكون ممارستها منتظمة ودون انقطاع.
- هنا، لا بد لنا أن نكرر أن التوقف عن التدخين ليس بالأمر السهل، لكنه ليس مستحيلاً، و هو قرار لا بد من إتخاذه نظراً للتأثيرات السلبية الصحية و الاجتماعية و النفسية الناتجة عن هذه العادة السيئة. ونظراً لكل ما سبق ذكره قامت مجموعة البحث بدراسة مدى إنتشار ظاهرة التدخين لدى طلبة كلية الصحة العامة في جامعة بنغازي.

### - الأهداف:

- 1- دراسة العوامل التي قد تؤثر على عادات التدخين لدى الطلبة.
- 2- إستطلاع الأسباب الرئيسية للتدخين لدى الطلبة.
- 3- وضع توصيات للمساعدة على ترك التدخين لدى الطلبة.

### - منهجية البحث:

فترة الدراسة: من 2013-5-15 إلى 2013-9-30

مكان الدراسة: كلية الصحة العامة

عينة البحث: تضمنت العينة جميع الطلبة الذكور في السنتين الثالثة والرابعة بكلية الصحة العامة والمتواجدين أثناء فترة الدراسة والموافقين على إجراء البحث .

طريقة البحث: دراسة قطاع عرضي

أداة البحث وطريقة جمع المعلومات: تم الإعتماد في هذا البحث على المقابلة الشخصية لأفراد عينة البحث بإستخدام إستبيان أعد كأداة للبحث (تم إعداده بواسطة مجموعة البحث).

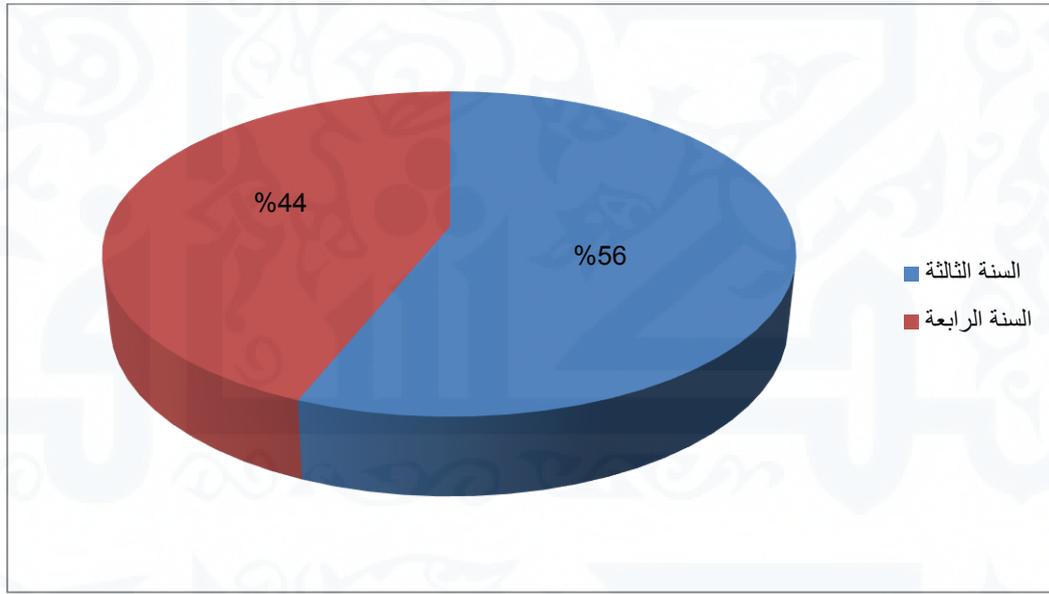
الوسائل الإحصائية المستخدمة في البحث: تم إستعمال برنامج SPSS الإصدار التاسع لتحليل البيانات إحصائياً على شكل اعداد ونسب مئوية.

وتم إستخدام إختبار كاي ( $\chi^2$ ) للدلالة الإحصائية عند مستوى ( $P < 0.05$ )

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

- النتائج:

بلغ أفراد البحث 122 طالب (تضمن أفراد البحث جميع الطلبة الذكور في السنتين الثالثة والرابعة بكلية الصحة العامة و المتواجدين أثناء فترة الدراسة والموافقين على إجراء البحث) من أصل 135 طالب (نسبة الإستجابة = 90%) موزعين كما هو موضح بالشكل التالي:



شكل رقم (1) توزيع أفراد البحث حسب السنة التي يدرسون بها.

يوضح الشكل بأن أغلبية أفراد البحث كانوا يدرسون بالسنة الثالثة بكلية الصحة العامة.

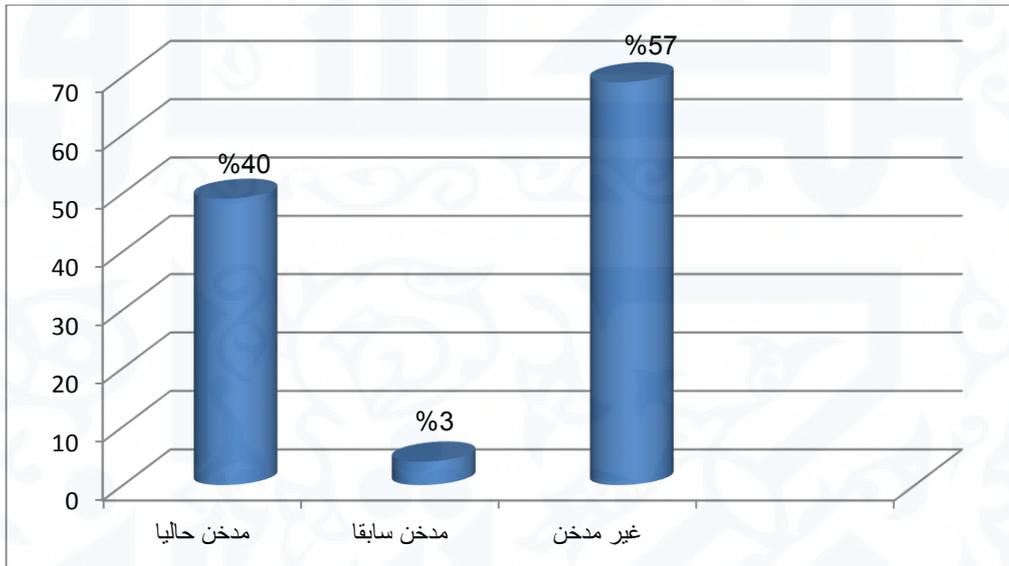
جدول رقم (1) الخواص الديموجرافية لأفراد البحث

النسبة المئوية	العدد (ن = 122)	الخواص الديموجرافية
		العمر (عاما):
2 %	3	20 – 18
70 %	85	23 – 21
24 %	29	26 – 24
4 %	5	29 – 27
		الحالة الإجتماعية :
91 %	111	أعزب
9 %	11	متزوج

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

			المستوى الدراسي للأم
10	8%		إبتدائية
66	54%		خريجة متوسط
46	37%		خريجة كلية فما فوق
			المستوى الدراسي للأب
-	-		إبتدائية
80	66%		خريج متوسط
42	34%		خريج كلية فما فوق

يبين الجدول ان معظم افراد البحث كانت اعمارهم تتراوح بين 21-26 عاما وغير متزوجين.



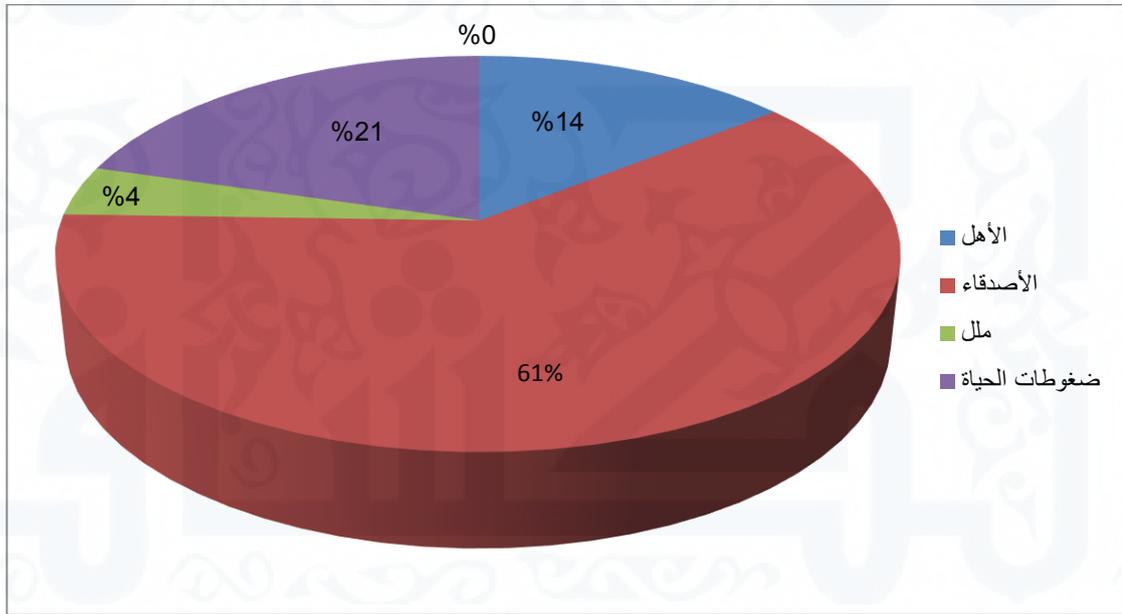
شكل رقم (2) توزيع افراد البحث حسب عادات التدخين

جدول رقم (2) العوامل المؤثرة على عادات التدخين بين الطلبة

قيمة $\chi^2$	غير مدخن ( ن = 69 )	مدخن (ن=53)	الخواص الديموجرافية
			العمر:
	3	0	20 – 18
0.67	46	39	23 – 21
0.36	15	14	26 – 24
	5	0	29 – 27

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

الحالة الإجتماعية :			
0.25	62	49	أعزب
	7	4	متزوج
0.19	5	5	المستوى الدراسي للأم إبتدائية
	42	24	خريجة متوسط
	2.39	22	خريجة كلية فما فوق
1.98	0	0	المستوى الدراسي للأب إبتدائية
	49	31	خريج متوسط
	20	22	خريج كلية فما فوق



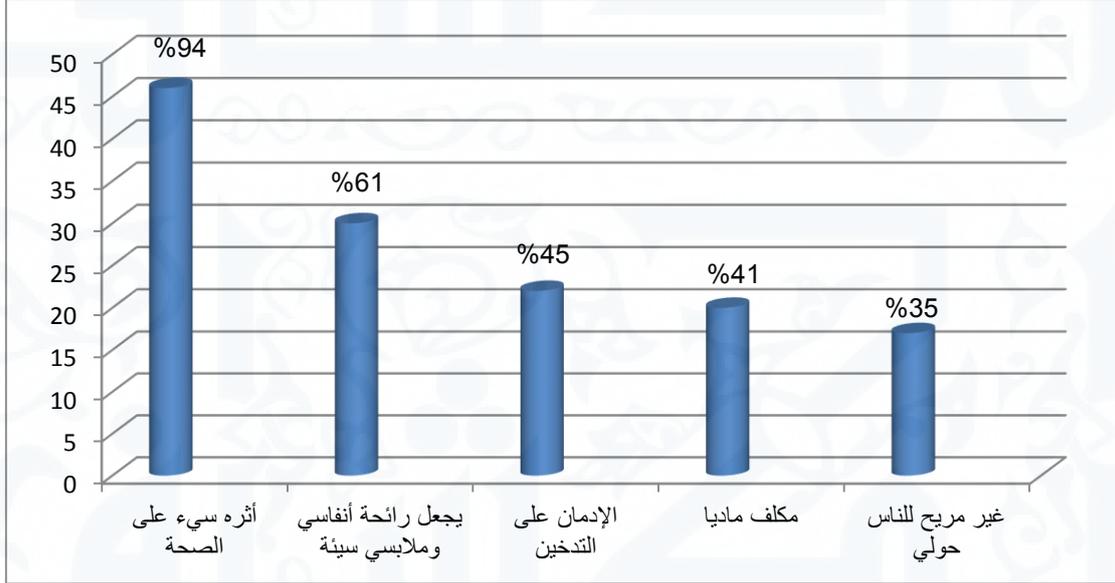
شكل رقم (3) الأسباب الرئيسية التي أدت بأفراد البحث إلى التدخين.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

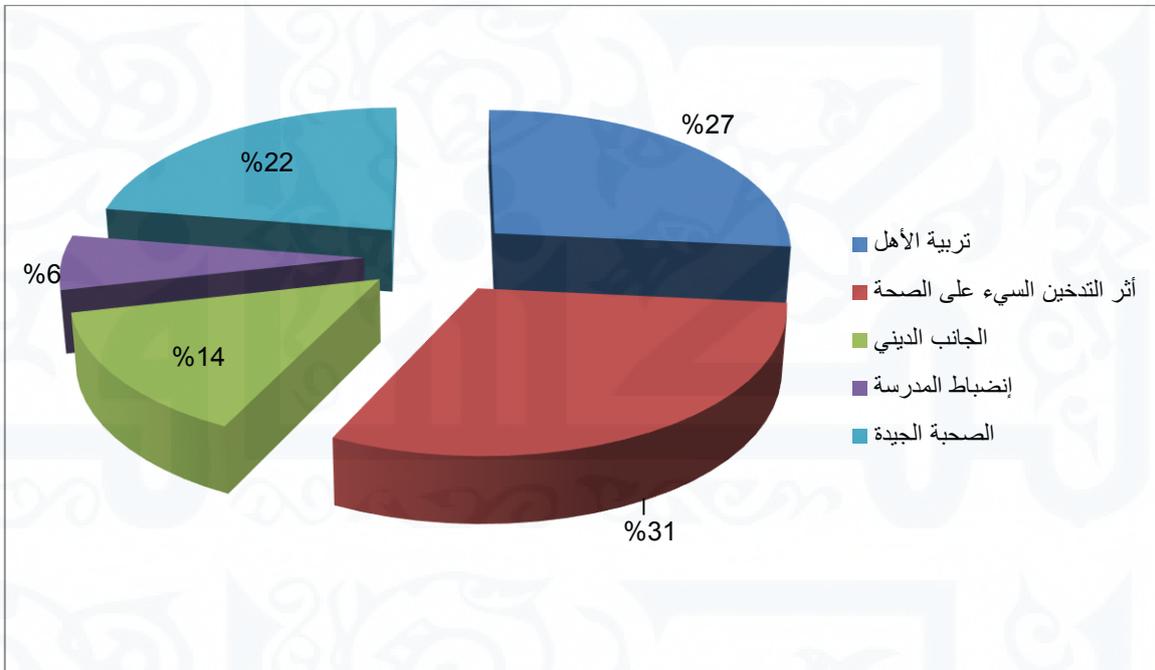
جدول رقم (3) سلوك التدخين لدى الطلبة المدخنين حالياً

النسبة المئوية	العدد (ن = 49)	سلوك المدخنين
		العمر عند بداية التدخين :
%51	25	> 18 سنة
%49	24	≤ 18 سنة
		نوع الدخان :
%92	45	سجارة
%8	4	شيشة
		معدل تدخين السجائر في اليوم
%63	31	أقل من 20
%37	18	أكثر من 20
		مدة التدخين :
%94	46	> عشر سنوات
%6	3	≤ عشر سنوات
		الأماكن الرئيسية التي تدخن بها :
%8	4	البيت
%39	19	الكلية
%53	26	في كل مكان عدا البيت
		هل تجد صعوبة في الإمتناع عن التدخين في الأماكن الممنوعة ؟
%31	15	نعم
%69	34	لا
		هل ترغب في الإقلاع عن التدخين ؟
%55	27	نعم
%45	22	لا
		هل حاولت الإقلاع عن التدخين ؟
%43	21	نعم
%57	28	لا

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )



شكل رقم (4) توزيع المدخنين حسب الأشياء التي لا تعجبهم في التدخين



شكل رقم (5) العوامل الرئيسية التي أدت بغير المدخنين إلى عدم التدخين.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### - المناقشة:

بلغ أفراد البحث 122 طالب (تضمن أفراد البحث جميع الطلبة الذكور في السنتين الثالثة والرابعة بكلية الصحة العامة والمتواجدين أثناء فترة الدراسة والموافقين على إجراء البحث) من أصل 135 طالب (نسبة الإستجابة = 90%).

وتبين (شكل رقم 2) بأن 43% من أفراد البحث كانوا مدخنين (40% مدخنين حاليين ، 3% مدخنين سابقين) وهذه النسبة أعلى من نسبة إنتشار التدخين بين طلبة الكليات الطبية في مصر (16) و فلسطين (17) وسوريا (18) والسعودية (19) وإيران (20).

كان متوسط العمر للمدخنين ( $22.7 \pm 2.8$  عاماً)، بينما كان متوسط العمر لغير المدخنين (23.17  $\pm 3.8$  عاماً). كان العمر الوسيط 23 عاماً للمدخنين وغير المدخنين. ولم تجد الدراسة فروقا ذات دلالة إحصائية بين المدخنين وغير المدخنين في العوامل الديموجرافية (جدول 2) التي قد تؤثر على عادات التدخين لدى الطلبة مثل العمر، الحالة الإجتماعية، المستوى الدراسي للأم وللأب وهذا لا يتفق مع ما أثبتته الدراسات الأخرى من أن هذه العوامل الديموجرافية تؤثر في إتجاه الأشخاص للتدخين (17-20).

وتبين أن مصادقة أصدقاء مدخنين كان السبب الرئيسي وراء تدخين 61% من الطلبة المدخنين (شكل رقم 3) وهذا ما بينته الكثير من الدراسات الأخرى (21-23).

ايضا تبين (جدول 3) أن 51% من الطلبة المدخنين كانوا قد بدأوا التدخين قبل عمر 18 عاماً أي قبل دخولهم الجامعة وهذا يجعلنا نلقي باللوم على الأهل والمدرسة في عدم القيام بدورهم التوجيهي والرقابي على المراهق لمنعه من ممارسة التدخين ، كذلك كان 92% يدخنون السجارة فقط و 8% يدخنون الشيشة وهذه النسبة أقل مما جاء في دراسة مصر (16) وفلسطين (17).

وكان 39% من الطلبة أجابوا بأن الكلية هي المكان الرئيسي الذي يدخنون به ..ويمكن تفسير ذلك بأنهم يشعرون بحرية في التدخين بعيدا عن مراقبة الأهل في الكلية ومع أصدقائهم ..ولكن هذا يبين أيضا بأن الكلية لا تمنع التدخين مع أنها كلية تعني بالصحة العامة.

وتبين (جدول 3) أن 94% من الطلبة المدخنين كانت مدة تدخينهم تقل عن عشر سنوات وكذلك غالبية الطلبة المدخنين يستهلكوا أقل من 20 سجارة (علبة) في اليوم وهذا يجعل قدرتهم في التغلب على التدخين والتوقف عنه أكبر من الذين إزدادت مدة تدخينهم عن عشر سنوات ويستهلكون كمية سجائر أكبر (13)(15).

وبين 69% من المدخنين (جدول 3) بأنهم لا يجدون صعوبة في الإمتناع عن التدخين في الأماكن الممنوعة وهذا عكس ما جاء في دراسة فلسطين (17) الذين كان لهم مواقف سلبية تجاه حظر التدخين في الأماكن العامة، وكذلك صرح 55% من الطلبة المدخنين برغبتهم في التوقف عن التدخين ..وبين 43% من المدخنين بمحاولتهم سابقا الإقلاع عن التدخين. وهذا يشجع على إدراج برامج مكافحة التدخين ضمن أنشطة الكلية وذلك لمساعدة الطلبة المدخنين على التوقف ومكافحة التدخين.

ووافق 94% من الطلبة المدخنين (شكل 4) على أن التدخين له أثر سيء على الصحة وقد يؤدي إلى أمراض خطيرة وهذا يتوافق مع دراستي القاهرة (16) والرياض (19).

أيضا كانت المعرفة بآثار التدخين السيئة على الصحة والتربية الجيدة من الأهل من العوامل الرئيسية التي أدت بغير المدخنين إلى عدم التدخين (شكل 5) وهذا يتوافق مع دراسات أخرى (23)(24).

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### - الإستنتاج:

- 1- إرتفاع معدل إنتشار التدخين بين طلبة كلية الصحة العامة مقارنة بدراسات مشابهة.
- 2- لا توجد فروقا ذات دلالة إحصائية بين المدخنين وغير المدخنين في العوامل الديموجرافية التي قد تؤثر على عادات التدخين .
- 3- مصادقة أصدقاء مدخنين كان السبب الرئيسي وراء تدخين غالبية الطلبة المدخنين.
- 4- نصف الطلبة المدخنين كانوا قد بدأوا التدخين قبل دخولهم الجامعة وهذا يبين عدم قيام الأهل والمدرسة بدورهم التوجيهي والرقابي على المراهق لمنعه من ممارسة التدخين.
- 5- غالبية الطلبة المدخنين كانت مدة تدخينهم تقل عن عشر سنوات ويستهلكوا أقل من 20 سيجارة (علبة) في اليوم وهذا يجعل قدرتهم في التغلب على التدخين والتوقف عنه كبيرة.
- 6- معظم الطلبة المدخنين كان لديهم معرفة جيدة بتأثير التدخين السيء على الصحة.
- 7- غالبية الطلبة المدخنين لديهم رغبة بالتوقف عن التدخين وقد حاول نسبة كبيرة منهم الإقلاع عنه سابقا.
- 8- المعرفة بأثار التدخين السيئة على الصحة والتربية الجيدة من الأهل من العوامل الرئيسية التي أدت بغير المدخنين إلى عدم التدخين.

### - التوصيات:

- 1- التأكيد على دور الأهل في توجيه وتوعية أبنائهم بأضرار التدخين الصحية والإجتماعية والبيئية مع ضرورة أن يكونوا قدوة صالحة لهم من حيث الإمتناع عن التدخين، مع التوصية بضرورة مراقبة الأهل لأبنائهم والتعرف على سلوكياتهم وأصدقائهم لمعالجة أي إنحراف مبكرا.
- 2- ادخال التوعية بأخطار التدخين في المناهج التعليمية المدرسية.
- 3- التأكيد على دور الصحة المدرسية والتثقيف الصحي في تكثيف البرامج والأنشطة الهادفة لمكافحة التدخين في المدارس مع التأكيد على دور المعلم كقدوة في هذا المجال .
- 4- عمل مناشط توعوية مستمرة في جميع الكليات الطبية وخاصة كلية الصحة العامة لتوضيح أضرار التدخين صحياً ونفسياً واجتماعياً وبيئياً.
- 5- حظر تام للتدخين في جميع الأماكن المغلقة بالجامعة مع عدم توفير أماكن مخصصة للمدخنين في الحرم الجامعي، والتي تسهم في زيادة هذه الظاهرة بين الشباب.
- 6- إدراج برامج مكافحة التدخين ضمن أنشطة كلية الصحة العامة و ذلك لمساعدة وتشجيع الطلبة المدخنين على الإقلاع عن التدخين.
- 7- دعم وتشجيع فكرة إنشاء الجماعات الطلابية المحاربة لعادة التدخين في الكليات الطبية وذلك لنشر التوعية اللازمة، وتوفير قدوة شبابية صالحة وبناءة بين الشباب وحث زملائهم المدخنين على الإقلاع عن هذه العادة الضارة.
- 8- ربط القبول الجامعي لكلية الصحة العامة مع كتابة الطالب تعهد بعدم التدخين داخل الجامعة ومرافقها ومع اشتراط التوقف عن التدخين لاحقا.

**العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )**

**- المراجع:**

- 1- Collishaw NE, Lopez AD (1996). The tobacco epidemic: a global public health emergency. Tobacco Alert. Geneva: World Health Organization.
- 2- محمد القضماني، محمد الزحيلي، (1999) التدخين داؤه و دواؤه ، الطبعة الأولى، المطبعة الحديثة، الكويت.
- 3- حسان جعفر (2002) المخدرات والتدخين ومضارها ، الطبعة الثالثة ، لبنان، دار الحرف العربي.
- 4- مصطفى محرم (1983) التدخين أثره في الجسم والعقل وطريقة إبطاله ، الطبعة الرابعة ، القاهرة مكتبة وهبة.
- 5- إسماعيل كتبخانة، محمد نوري (1999) العوامل النفس اجتماعية المرتبطة بمدى فعالية برامج مكافحة التدخين ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، مركز النشر العلمي .
- 6- عز الدين النشاري، سينوت حليم (1987) التدخين دراسة علمية هادفة، الطبعة الأولى ، الرياض ، دار المريخ للنشر.
- 7- شكور، جليل وديع (1993) التدخين عادة سيئة يهدها الأهل للأبناء ، الطبعة الأولى ، بيروت ، عالم الكتاب للنشر.
- 8- شاهين ، سيف الدين (1989) الآفات الثلاث: التدخين والمخدرات والأمراض الجنسية ، الطبعة الأولى ، الرياض ، تهامة للتوزيع.
- 9- أتانسوا دوبرينكا (1976) التدخين والقلب والجنس (ترجمة فاضل عباس الفحيلي) الطبعة الأولى ، بيروت ، دار العودة.
- 10- WHO report on the global tobacco epidemic( 2009). Implementing smoke-free environments. Geneva, World Health Organization.
- 11- Banoczy J, Squier C.(2004). Smoking and disease. Eur J Dent Educ.; 8: 7-10.
- 12-WHO.(2008). WHO Report on the Global Tobacco Epidemic .Geneva: World Health Organization.
- 13- Preventing tobacco use among young children. (1994). Report of the US Surgeon General. Washington, DC, US Government Printing Office.
- 14.Guidelines for controlling and monitoring the tobacco epidemic.(1998). Geneva, World Health Organization.
- 15- Aquilino ML, Lowe JB.(2004). Approaches to tobacco control: the evidence base. Eur J Dent Educ.; 8: 11-7.
- 16-Khan A.M, Alaa H.C; Farhan S A; Ahmad H.A; Omar S.C. (2012). Attitudes of Cairo University medical students toward smoking: the need for tobacco control programs in medical education.Journal of the Egyptian Public Health Association: April- Volume 87 - Issue 1 and 2 - p 1-7.
- 17- Samar G.M. (2012). Smoking habits and attitudes among university students in Palestine: a cross-sectional study. EMHJ, 18(5): 454-460.

**العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )**

- 18- Al-Kubaisy W., Abdullah N.N, Al-Nuaimy H, Halawany G and Kurdy S.(2012). Epidemiological study on tobacco smoking among university students in Damascus, Syrian Arab Republic. EMHJ, 18(7): 723-727.
- 19-Ali Al-Haqwi, Hani Tamim, and Ali Asery. (2010). Knowledge, attitude and practice of tobacco smoking by medical students in Riyadh, Saudi Arabia. Annals of thoracic medicine.,5(3): 145-148.
- 20- Nazary A.A , Ahmadi F, Vaismoradi M, K. Kaviani K, Arezomandi M and Faghihzadeh S.(2010). Smoking among male medical sciences students in Semnan, Islamic Republic of Iran. EMHJ, 16 ( 2 ):156-161.
- 21-Chassin L et al.(1990). The natural history of cigarette smoking: predicting young-adult smoking outcomes from adolescent smoking patterns. Health Psychology, 9:701-716.
- 22- Warren CW, Jones NR, Peruga A, Chauvin J, Baptiste JP, Costa de Silva V, et al.(2008). Global youth tobacco surveillance, 2000-2007. MMWR Surveill Summ;57:1-28.
- 23- Rudatsikira E, Siziya S, Muula AS.(2010). Prevalance and predictors of environmental tobacco smoke exposure among adolescents in Cambodia. Indian Journal of Community Medicine, 35:100-104.
- 24- Lantz PM.(2003). Smoking on the rise among young adults. Implications for research and policy. Tobacco control, 12(Suppl1):i60-70.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

دور المصارف الإسلامية في تجاوز الأزمات المالية - دراسة نظرية تحليلية

أ. إيمان محمود عبد السلام بريدان.

( قسم التمويل والمصارف - كلية الاقتصاد - جامعة طبرق - ليبيا )



## دور المصارف الإسلامية في تجاوز الأزمات المالية - دراسة نظرية تحليلية

### ملخص الدراسة:

أثبتت المصارف التقليدية فشلها في التعامل مع الأزمات، بل أنها كانت المسبب الرئيسي لها، وفي هذا الإطار تسعى هذه الدراسة لطرح المصارف الإسلامية كبديل يمكن الاستعانة به لتجاوز الأزمات نظراً لما تتمتع به من صيغ تمويل وآليات من شأنها تجنب مخاطر التعثر. تقوم الدراسة على استعراض الخصائص التي تميز أساليب التمويل الإسلامي وتجعل منها أكثر فعالية في التعامل مع الأزمات، بالإضافة إلى التطرق بالتفصيل للتجارب السابقة للمصارف الإسلامية في مواجهة الأزمات والتعرف على مدى تأثيرها بهذه الأزمات. لقد بينت الدراسة أن أدوات المصارف الإسلامية ترتبط بالاقتصاد الحقيقي، وتوزع المخاطر الأمر الذي جعل منها أقل عرضة لمخاطر التعثر في الاضطرابات المالية وهو ما أكدته التجارب السابقة للمصارف الإسلامية.

### Abstract

Conventional banks not only failed in dealing with crises, but also they were the main causes of crises. This study seeks to explore the role of Islamic Banks in overcoming financial crises. The study first points out the characteristics of Islamic financial investment tools that make Islamic banks advantageous in dealing with financial instability. Then, it investigates in depth how Islamic banks managed to deal with the recent crises and how were they affected by these crises. Islamic banks' investment and financing tools are based on real economy, and they distribute risk, which makes them less affected by financial crises. This is confirmed by the growth and performance of Islamic banks during crises.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### 1. المقدمة:

شهدت المصارف الإسلامية عبر العقود الماضية انتشاراً واسعاً وازدياداً في حجم أصولها الأمر الذي جعلها من أبرز الظواهر التي يشهدها القطاع المصرفي العالمي. والمصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تؤدي الأعمال المصرفية والتمويلية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بعكس المصارف التقليدية التي تقوم بممارسة أعمالها على أساس نظام الفائدة المحرم شرعاً، بأدلة عديدة مثل قوله تعالى: ( وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ) (البقرة: 275) لذلك أصبحت المصارف الإسلامية ضرورة ملحة لأي مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا (الفائدة). كما أن النجاح الذي حققته المصارف الإسلامية وتميزها في مجال عملها بتقديمها أساليب تمويل بعيدة عن قانون الديون والربا، وإثبات قوتها وصمودها في مواجهة آثار الأزمات المالية العالمية أدى إلى تسليط الضوء عليها من قبل خبراء المال، كما حظت باهتمام العديد من الدول المتقدمة. إن الظروف الراهنة التي تمر بها ليبيا وعدم استقرارها الاقتصادي الذي أدى إلى حدوث أزمة مالية أثبتت الحاجة الماسة إلى ضرورة إصلاح جذري في النظام المالي التقليدي ومن هذا السياق جاءت هذه الدراسة لطرح التمويل الإسلامي كأحد البدائل المناسبة لهذا الإصلاح وذلك من خلال استعراض الخصائص التي تجعل من المصارف الإسلامية فعالة في الأزمات و استعراض الدراسات والتجارب السابقة التي تبرز الدور الهام للمصارف الإسلامية ومدى قدرتها على مواجهة الأزمات المالية.

### 2. مشكلة الدراسة:

يمر الاقتصاد الليبي بفترة من عدم الاستقرار، حيث أسفرت الأحداث التي تمر بها البلاد عن عدة مشاكل اقتصادية أهمها الانخفاض الشديد في صادرات النفط وما نتج عنه من نقص في العملات الأجنبية، الأمر الذي كان له عدة آثار سلبية أبرزها قصور وظائف النظام المصرفي للدولة ككل وأزمة سيولة شديدة. وقد تصاحبت هذه الأحداث مع عدة تغييرات في القوانين والتشريعات التي تنظم اقتصاد الدولة، أهمها قانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن منع المعاملات الربوية في ليبيا. نتيجة لعدم وجود بديل، بالإضافة إلى القصور في وظائفها بسبب الأزمة، أصبحت المصارف غير قادرة على تقديم خدمات وجذب الأموال، الأمر الذي زاد من صعوبة الخروج من الأزمة التي تعصف بالنظام المصرفي. ولذا نشأت الحاجة إلى وجود بدائل تمكن المصارف من استقطاب رؤوس الأموال واسترجاع ثقة العملاء. ومن هنا تظهر أهمية أساليب التمويل الإسلامي لما حققته من إنجاز ونمو خلال الأزمات المالية التي هزت الاقتصاديات العالمية (Parashar & Venkatesh 2010, p54) حيث يرى الخبراء الاقتصاديون أن المصارف الإسلامية أثبتت قوتها وقدرتها على مواجهة الأزمات وكانت أقل تأثراً بالأزمة المالية، كما أنها تسهم بشكل فعال في تحقيق الاستقرار المالي ( Rajhi & Hassairi, 2013,p150).

لذلك وأخذاً بالاعتبار عدم استقرار القطاع المصرفي الليبي وسعيه للحصول على بدائل ناجحة، تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المصارف الإسلامية كبديل لحل الأزمة المصرفية في ليبيا من خلال السعي للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هو دور المصارف الإسلامية في تجاوز الأزمات المالية ؟
- وللإجابة على هذا السؤال فإن الدراسة تتطرق للأسئلة الفرعية الآتية:
  - ما هي صيغ التمويل الإسلامي التي من شأنها جذب الأموال و استعادة ثقة المودعين؟
  - ما هو واقع ونمو المصارف الإسلامية في الاقتصاد العالمي ؟

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

- ما هي كفاءة المصارف الإسلامية في التعامل مع الأزمات المالية ؟
- ما هي الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل المصارف الإسلامية؟
- 3. أهمية الدراسة:

تعتبر الأزمات المالية خطراً حقيقياً يهدد استمرارية اقتصاديات الدول، و لهذا يبرز السعي الحثيث لإيجاد حلول و طرح بدائل لتجاوزها. وتكمن أهمية هذه الدراسة في إفادة متخذي القرار من خلال تسليط الضوء على المصارف الإسلامية وأدواتها وكيفية توظيف هذه الأدوات للخروج من الأزمات. كما أن البحوث و الدراسات في مجال المصارف الإسلامية في ليبيا قليلة جداً مقارنة بغيرها من البلدان ذات الصلة، لذلك فإن هذه الدراسة تساهم في إثراء المعرفة في هذا المجال وزيادة الاهتمام به.

### 4. أهداف الدراسة:

- التعرف على دور المصارف الإسلامية في مواجهة وتجاوز الأزمات المالية.
- التعرف على صيغ التمويل الإسلامي التي تساهم في جذب الأموال و إعادة الثقة في المصارف
- التعرف على واقع المصارف الإسلامية في الاقتصاد العالمي.
- التعرف على المعوقات والصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية في التعامل مع الأزمات المالية.

### 5. منهجية الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة، يتم اتباع المنهج الاستقرائي والتاريخي وذلك من خلال مراجعة الأدبيات والمصادر التي تسلط الضوء على المصارف الإسلامية وأدواتها وتجاربها في التعامل مع الأزمات و المعوقات التي تواجهها.

### 6. ماهية المصارف الإسلامية:

لا تعتبر المصارف الإسلامية حديثة عهد بالنسبة للدول الإسلامية ولم يكن ظهورها مرتبطاً بظهور المصارف التقليدية، فقواعدها جزء من النظام الاقتصادي الإسلامي القائم على الشريعة الإسلامية السمحاء التي حرمت الربا (الفائدة) وبينت فقه المعاملات المالية، ولكن نظراً للوقوع في أيدي الاحتلال، أجبرت الدول الإسلامية على اتباع الأنظمة الاقتصادية والنقدية للدول المحتلة، مما أدى إلى الانحراف والبعد عن أحكام الشريعة الإسلامية وعدم تطبيقها وغياب الوعي الديني لدى أغلب الشعوب الإسلامية وبالتالي أخذت المصارف في الدول الإسلامية شكل المصارف التقليدية في تنظيم وتنفيذ أعمالها وتراجعت المرجعية الإسلامية أمام النظم السياسية والاقتصادية الغربية، الأمر الذي أسفر عن غياب المصارف الإسلامية وتأخر ظهورها و بطء تطورها (رضوان ، 1996 ، ص 25-26).

### 1.6 مفهوم المصارف الإسلامية:

تعددت تعريفات المصارف الإسلامية، فهناك من يعرفونها من منطلق شرعي وآخرون من منطلق اجتماعي، إلا أن المضمون واحد فيمكن القول أن المصرف الإسلامي عبارة عن مؤسسة مالية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً و عطاءً وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية (سميران، 2011، ص 3). وبشكل أكثر شمولاً يُنظر للمصرف الإسلامي على أنه واسطة مالية تقوم بتجميع المدخرات وتحريكها نظير حصة من الربح في قنوات المشاركة للاستثمار بأسلوب محرر من سعر الفائدة عن طريق أساليب المضاربة والمشاركة والمتاجرة، وتقديم كافة الخدمات المصرفية، في

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

إطار من الصيغ الشرعية نظير أجر، وبما يضمن التنمية والاستقرار (الطاهر، البشير وعبدالكريم، 2014، ص 26).

### 2.6. نشأة وتطور المصارف الإسلامية:

نظراً لإجماع الفقهاء على تحريم الربا وذلك من خلال كافة الأدلة الشرعية، فمن هذا المنطلق بدأ السعي المنهجي والجاد في بعض دول العالم الإسلامي لإصلاح الهياكل المالية والنقدية، فبدأ العمل على إنشاء مصارف إسلامية، وكانت التجربة الأولى في ماليزيا عام 1940 ف حيث تم إنشاء صناديق للادخار بدون فائدة، وطبقت باكستان الفكرة عام 1950 وذلك بإنشاء مؤسسة في الريف تقبل الودائع بدون عائد ثم تقوم بإقراضها إلى صغار المزارعين بلا فوائد ولكن هذه التجربة لم تنجح بسبب عدم كفاءة الجهاز الإداري والمالي، وبنفس النمط تكررت التجربة في الريف المصري واستمرت لعدة سنوات ولكن هي الأخرى لم يكتب لها النجاح بسبب عدم توفر الكوادر اللازمة لأداء العمل المصرفي ثم تكررت المحاولة عام 1963 حيث تم إنشاء بنوك الادخار المحلية التي أسسها (د . أحمد النجار) واستمرت لعدة سنوات ثم تم دمجها مع البنك الأهلي المصري عام 1968 (بركبية، 2014، ص8).

ثم تم بعد ذلك إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971 حيث يعد أول بنك ينص قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذاً أو عطاءً وهذا المصرف ذو طابع اجتماعي ومملوك بالكامل للدولة (بوجلال، 1990، ص11-12). وفي عام 1975 تم إنشاء البنك الإسلامي للتنمية في السعودية كبنك دولي هدفه تنشيط حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وهو بنك حكومات لا يتعامل مع الأفراد، وفي نفس السنة تأسس بنك دبي الإسلامي كأول مصرف تجاري إسلامي والذي يعتبره البعض البداية الحقيقية للمصارف الإسلامية.

وتعتبر الفترة من أواخر السبعينات إلى الوقت الحاضر فترة طفرة فقد تم إنشاء العديد من المؤسسات المالية الإسلامية مثل: بيت التمويل الكويتي سنة 1977، وبنك البحرين الإسلامي سنة 1979، وقطر الإسلامي وغيرها حيث توالى انتشار المصارف الإسلامية في باقي الدول العربية والإسلامية والدول الأجنبية. ولا زالت المصارف الإسلامية مستمرة في نموها فقد أظهرت التقارير استمرار انتشارها الأمر الذي قاد بعض من كبار المصارف العالمية مثل HSBC و PNB لأخذها بعين الاعتبار. استمر عدد المصارف الإسلامية وقيمة أصولها في الارتفاع فقي سنة 2010 بلغ حجم أصول أكبر 500 مصرف إسلامي 882 مليار دولار، و تجاوز حجم الاصول الأجمالي 1 تريليون دولار (خالد، 2013، ص163-164). وقد بين تقرير القدرة التنافسية (World Islamic Banking Competitive Report) (2013، ص6-8) أن المصارف الإسلامية كانت قادرة على النمو بما يعادل من 15% إلى 20% سنوياً، كما تجاوز حجم أصول المصارف الإسلامية حينها 1.7 تريليون. ووفقاً لنفس التقرير عن سنة (2016، ص11-15)، استمرت المصارف الإسلامية بنفس معدلات النمو في السنوات الماضية على الرغم ما تشهد الدول العربية والإسلامية من اضطرابات اقتصادية شديدة، كما بين التقرير توقعات بأن يتجاوز حجم أصول المصارف الإسلامية 3 تريليون دولار بحلول عام 2020.

### 3.6. أوجه الشبه والاختلاف بين المصارف الإسلامية والتقليدية:

تنفق المصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في أن كليهما يخضع لرقابة البنك المركزي والتقييد بالقوانين والقرارات الصادرة عنه، كذلك يتفقان في تقديم الخدمات المختلفة للعملاء، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ممارسة أوجه الاستثمار المختلفة التي تخدم المجتمع (فرحان، 2010،

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

ص5). ومن جهة أخرى يمكن تلخيص الاختلافات بين المصارف الإسلامية ونظيرتها التقليدية فيما يلي (شحاته، 2006، ص14-18؛ سمحان، 2013، ص25-26):

- التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية أما المصارف التقليدية لا تلتزم بالشرع بل تلتزم بالقوانين الوضعية.
- المال في المصارف الإسلامية ليس للإيجار بل للاستثمار أي لا متاجرة على ملكية المال، أما في المصارف التقليدية المال يؤجر أي أن ( المال يولد المال).
- تعتبر المصارف الإسلامية مبدأ العمل هو مصدر لتشغيل رأس المال والكسب بخلاف المصارف التقليدية التي تعتبر المال المصدر الوحيد للكسب.
- لا تتعامل المصارف الإسلامية بالفائدة أخذاً و عطاءً في جميع معاملاتها بعكس المصارف التقليدية التي تتعامل بسعر الفائدة.
- المصارف الإسلامية مؤسسة استثمارية تقوم بالاستغلال الأمثل للموارد وتحمل رسالة تنموية واجتماعية في حين أن المصارف التقليدية مؤسسات مالية تقوم على مبدأ الاستدانة أي تتعامل بالدين والانتمان.
- تشارك المصارف الإسلامية الجهة الممولة مخاطر الاستثمار وتنقسمها معها، مع السعي لتقليلها في حين لا توجد مصارف تقليدية تشارك الجهة المقترضة مخاطر الاستثمار.
- إن العلاقة القائمة بين المصارف الإسلامية والمودعين هي علاقة متاجرة ومشاركة وليس علاقة دائن ومدين كما هو الحال في المصارف التقليدية.
- إن أساليب التمويل في المصارف الإسلامية لا تؤدي إلى زيادة عرض النقود(التضخم) أما أساليب التمويل التقليدي تؤدي إلى زيادة عرض النقود وذلك من خلال عملية خلق النقود.
- عند تأخر المدين عن السداد لا تحمله المصارف الإسلامية أي أعباء إضافية تزيد من تعسره عن السداد بخلاف المصارف التقليدية التي تحسب عليه فوائد تأخير(فوائد مركبة) عند عجزه عند السداد في موعد الاستحقاق.
- تخضع المصارف الإسلامية لرقابة شرعية خاصة للتأكد من تطابق معاملاتها مع أحكام الشريعة بالإضافة إلى رقابة البنك المركزي أما المصارف التقليدية تخضع لرقابة البنك المركزي فقط.

### 4.6 أهمية المصارف الإسلامية:

إن وجود مصارف إسلامية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية يعزز من استقلالية الأمة الإسلامية، كما أن المجتمع الإسلامي يحتاج لملاذ آمن للتعامل المصرفي واستثمار أمواله بعيدا عن شبهة الربا، كما تلعب المصارف الإسلامية دورا فعالا في تنمية القيم الأخلاقية والعقائدية ونشيتها في المعاملات المالية وبالتالي هي وسيلة لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية (ناصر، 2002، ص 31). تعتبر المصارف الإسلامية وسيلة لتشجيع الاقتصاد الحقيقي عن طريق إقامة مشروعات تنموية واقتصادية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومحاربة اكتناز الأموال الذي يعتبر تعطيلا للمال عن الاستثمار، كما أن المعاملات المالية التي تقوم عليها المصارف الإسلامية تزيد من الترابط مع الاقتصاد الحقيقي (الإنتاجي) وتخلق قيمة مضافة ولا تتحمل مخاطر جديدة من أجل تعظيم الربح، وهي بذلك تحقق التوازن بين الأصول المالية والحقيقية وبالتالي لاتساهم في حدوث أزمات مالية (محيسن، 2009، ص12) ويزيد من أهمية المصارف الإسلامية فاعليتها في الحد من التوسع النقدي (التضخم) فعملية خلق النقود محدودة لعدم التعامل بالفائدة مما يساهم في استقرار وثبات الوحدة النقدية في قيمتها الشرائية (المشهر اوي، 2003، ص 66).

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### 5.6 مصادر الأموال في المصارف الإسلامية:

كغيرها من المؤسسات، يمكن للمصارف الإسلامية تدبير احتياجاتها من الأموال إما من مصادر داخلية أو خارجية وذلك كما يلي (الطاهر، البشير و عبدالكريم، 2014، ص31-35؛ سعدية، 2015، ص63-65):

#### 1.5.6 المصادر الداخلية للأموال:

تشكل المصادر الداخلية نسبة ضئيلة من مصادر أموال المصرف لأن النسبة الأكبر تكون لمصادر الأموال الخارجية. وتتمثل المصادر الداخلية في حقوق المساهمين (رأس المال-الاحتياطات-الأرباح المحتجزة)، والمخصصات.

#### 2.5.6. المصادر الخارجية للأموال:

يعتبر التمويل الخارجي هو المصدر الأكبر لأموال المصارف الإسلامية، ويأخذ التمويل الخارجي عدة أشكال أهمها الودائع (حسابات العملاء) و صكوك الاستثمار، وشهادات الإيداع، وصناديق الاستثمار.

حسابات العملاء (الودائع المصرفية الإسلامية بأنواعها): يتحصل المصرف على جزء من الأموال في صورة ودايع والتي قد تكون تحت الطلب يودعها العميل لدى المصرف وتمثل حساب جاري يتم السحب منه والإيداع فيه متى شاء العميل والأرباح المحققة من تشغيل هذه الأموال هي من حق المساهمين وليس العميل لأن المصرف ضامن لرد هذه الودائع. النوع الآخر من الودائع هو الودائع الاستثمارية وهي الأموال التي يودعها العميل لدى المصرف من أجل استثمارها لفترة معينة والحصول على عائد وتكون في شكل عقد مضاربة فالعميل رب المال والمصرف رب العمل ويتم تقسيم الربح بنسب متفق عليها والخسارة يتحملها العميل بشرط عدم تقصير المصرف. كما يمكن أن تأخذ الودائع شكل ودائع ادخارية لتشجيع صغار المودعين ويتم احتساب أرباحهم على أساس الرصيد الأدنى للحساب.

صكوك الاستثمار و شهادات الإيداع: صكوك الاستثمار هي وثائق تصدر بقيم متساوية وتمثل حصص في ملكية مشروع مباح شرعاً وتطرح للاكتتاب العام وتعتبر البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات وتكون هذه الصكوك في شكل عقد مضاربة، فالمال من طرف أصحاب الصكوك وإدارة العمل من قبل المصرف، وتحدد أرباح المصرف بنسبة متفق عليها. أما شهادات الإيداع فهي شهادات تصدر بفئات مختلفة على سبيل المضاربة وتستخدم في تمويل مشروعات متوسطة الأجل ويتم توزيع العائد شهرياً أو في نهاية كل فترة.

صناديق الاستثمار: يتم إنشاء هذه الصناديق لغرض تلبية احتياجات المودعين من استثمار، بتوظيف أموالهم في مجالات تناسبهم سواء كانت محلية أو دولية، وبما يحقق لهم عوائد ويتم طرح الصندوق للاكتتاب العام على المستثمرين ويتقاضى المصرف نسبة من الربح مقابل إدارته لصندوق.

### 6.6 استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية بتوظيف أموالها واستثمارها من خلال استخدام أساليب وصيغ التمويل التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه الصيغ (الأمين، 2000:ص13؛ سعدية، 2015:ص99-106؛ إرشيد، 2007، ص 31-120؛ صالح و غربي، 2009، ص7-9):

#### 1.6.6. المضاربة:

تقوم المصارف الإسلامية بتمويل المشاريع والاستثمار فيها على أساس المضاربة وهي عبارة عن عقد بين المصرف والعميل، ويسمى المصرف (رب المال) أي هو الذي يقوم بتهيئة المال والعميل يسمى

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

(رب العمل أو المضارب) أي هو الذي يقوم بإدارة المشروع على ان يتم تحديد الربح بنسب متفق عليها، أما الخسارة فيتحملها رب المال (المصرف) وحده مالم يثبت تقصير المضارب (العميل) وتتخذ المضاربة عدة أنواع منها: المضاربة المقيدة، والمضاربة المطلقة، والمضاربة المستمرة، والمضاربة المؤقتة.

### 2.6.6. المشاركة:

هي عبارة عن عقد من عقود الاستثمار بين المصرف والعميل بحيث يقدم كل منهما المال بنسب متفاوتة أو ثابتة وذلك من أجل إنشاء مشروع جديد أو قائم وبذلك يكون لكل منهما حصة في رأس المال ويتم تقاسم الأرباح بنسب متفق عليها والخسائر تقسم على حسب حصة كل منهما في رأس المال وتنقسم إلى نوعين: مشاركة دائمة، ومشاركة مؤقتة.

### 3.6.6. بيع المرابحة:

هو عبارة عن عقد من عقود الاستثمار التجارية يقوم فيه المصرف بشراء سلعة يحددها العميل ويدفع المصرف ثمنها نقداً ثم يقوم المصرف بإعادة بيع السلعة (بعد أن يمتلكها) إلى العميل بسعر أعلى ولكن الدفع مؤجل إما دفعه واحدة أو أقساط ويشترط في المرابحة أن تكون تكلفة الشراء التي يتحملها المصرف معلومة، وكذلك الربح يكون محدد، والسلعة يجب أن تكون مملوكة للمصرف قبل بيعها للعميل. وهنا تجدر الإشارة بأن الفائدة التي تدفع على القروض في المصارف التقليدية والمحرمة شرعاً تستبدل بالفرق بين سعر الشراء وسعر البيع.

### 4.6.6. بيع السلم:

هو عقد من عقود الاستثمار التجارية يتم بموجبه قيام المصرف بشراء سلعة محددة المواصفات بناء على طلب العميل (البائع) ودفع الثمن نقداً من قبل المصرف على أن يلتزم البائع تسليم السلعة للمصرف بعد أجل محدد فهو بيع (أجل بعاجل) ويوفر هذا النوع من العقود التمويل اللازم للبائع.

### 5.6.6. بيع الاستصناع:

هو عبارة عن عقد من عقود الاستثمار التجارية وهو عقد شراء حيث يقوم العميل بالاتفاق مع المصرف على صنع سلعة معينة محددة المواصفات على أن تكون المواد الأولية من عند الصانع الذي يتفق معه المصرف وبعد استلام المصرف السلعة من الصانع والتأكد من أنها مطابقة للمواصفات يقوم بتسليمها للعميل وتحصيل الثمن المتفق عليه بالطريقة المتفق عليها.

### 6.6.6. التمويل بالإجارة:

هو عبارة عن عقد منفعة معلومة لأصل معلوم يقوم فيه المصرف بشراء أصل معين بناءً على طلب ورغبة العميل ثم يقوم المصرف بتأجيره للعميل لمدة محددة وبشروط معينة وبأجر دوري يمكن ان يكون التأجير تشغيلياً (تمليك العميل حق الانتفاع بالأصل على أن يتم إعادة الأصل للمصرف في نهاية المدة) أو تأجيراً منتهياً بالتمليك (تمليك العميل منفعة الأصل مع وجود تعهد من المصرف بتمليك الأصل للعميل في نهاية مدة التأجير).

### 7.6.6. التمويل الزراعي:

ويشمل التمويل الزراعي على المزارعة وهي قيام مالك الأرض بتقديم الأرض والبذور إلى العامل ليقوم بزرع الأرض والاعتناء بها مقابل الحصول على حصة من إنتاج الأرض حسب النسب المتفق عليها لكل منهما، والمساقاة والتي تقوم على تقديم الثروة النباتية من أشجار وزرع ماللك معين إلى العامل ليقوم بالري أو السقي والرعاية مقابل أن يتم توزيع الناتج من الثمار بينهما بنسب متفق عليها، والمغارسة أي

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

أن يتم تقديم الأرض من مالك معين إلى المزارع ليقوم بغرس أشجار معينة حسب الاتفاق ويتم توزيع الإنتاج بينهما.

### 7.6. الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية:

تقدم المصارف الإسلامية العديد من الخدمات كما هو الحال في المصارف التقليدية ولكنها تختلف عنها في أنها تقدم هذه الخدمات وفقاً للضوابط الشرعية الإسلامية وبآليات مختلفة، وتشمل الخدمات التي يقدمها المصرف الإسلامي الخدمات المصرفية الاجتماعية كالقرض الحسن وإدارة أموال الزكاة، بالإضافة الخدمات المصرفية التجارية كالحوالات والكفالات المصرفية والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وإدارة الممتلكات والاكنتاب (سمحان، 2013، ص42).

### 7. الأزمات المالية العالمية:

مر الاقتصاد العالمي والمبني بشكل رئيسي على النظام الرأسمالي بعدد من الأزمات عبر فترات مختلفة ، بل أن الأزمات أصبحت سمة رئيسية من سمات النظام الرأسمالي. فمن ناحية تاريخية تعتبر أزمة التوليبومانيا سنة 1637 ف إحدى أقدم الأزمات العالمية، فقد اكتشفت هولندا زهرة التوليب وزاد الطلب عليها وارتفعت أسعارها مما أدى إلى المضاربة فيها بشكل كبير وفجأة انخفضت أسعار هذه السلعة نتيجة اندفاع عمليات البيع بدون أسباب واضحة وتسبب ذلك في إفلاس المتعاملين في السوق وفقدان ممتلكاتهم التي وضعوها رهن لقروض تم استخدامها في المضاربة، انتشر على إثر ذلك الفقر وسادت حالة ركود اقتصادي، وكانت هذه الأزمة أولى الأزمات المالية الناتجة عن المضاربة (خالد، 2013، ص40-41).

تعد الأزمة المالية عام 1929 ف (الكساد العظيم) أكثر الأزمات شدة في القرن العشرين، فقد شهدت الولايات المتحدة حالة ازدهاراً اقتصادياً في فترة العشرينات وتوفرت الأموال في المصارف والشركات حيث تم توظيف مبالغ هائلة منها في سوق الأوراق المالية وتضاعفت أسعار الأسهم أربع مرات لتصل إلى مستويات قياسية ثم بدأ الوضع يتعثر وانخفضت الأسعار بسبب الاندفاع الكبير نحو البيع وانهارت بورصة وول ستريت مما أدى إلى تعثر المصارف الأمريكية بسبب عجز المقترضين المضاربين عن الوفاء بالتزاماتهم وانخفض إنتاج الصناعة الأمريكية وارتفع مستوى البطالة. ومن مسببات هذه الأزمة الإفراط في الإنتاج الزراعي والصناعي والتوسع في الاقتراض من قبل الأفراد لشراء السلع المختلفة، وهيمنة الفكر الكلاسيكي في علم الاقتصاد الذي يدعم التوازن بين الطلب والعرض، وكذلك انتشار المضاربة في الأسواق المالية. استمرت هذه الأزمة سنوات عديدة ولم تنته إلا بحدوث الحرب العالمية الثانية (1939-1945) (التوني، 2004، ص4-5).

وقد توالى الأزمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي كأزمة التضخم بعد الحرب العالمية الثانية، وأزمة البورصة الأمريكية عام 1963 ف، وأزمة ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 ف، وأزمة المديونية عام 1980 ف (خالد، 2013، ص41-43، عبداللطيف، 2011، ص22).

عبر العقدين الماضيين شهد الاقتصاد العالمي أزمتين غير مسبوقتين: الأزمة الآسيوية عام 1997، والأزمة المالية العالمية عام 2008. فقد تعرضت دول جنوب شرق آسيا لأزمة مالية بدأت في تايلاند ثم انتشرت في دول أخرى من المنطقة منها ماليزيا، الفلبين، إندونيسيا، مما أدى إلى انهيار أسعار صرف عملات هذه الدول نتيجة هجمات المضاربة التي تعرضت لها، وربطها بالدولار الأمريكي، فانهارت أسعارها مقابل الدولار وانهارت أسعار الأوراق المالية في البورصات الآسيوية، كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا كان له تأثيراً سلبياً على ميزان مدفوعاتها حيث يؤدي هذا النمو إلى التوسع الكبير في الإنتاج وارتفاع قيم العقارات وزيادة قيم الأسهم العادية وزيادة القروض البنكية

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

وبالتالي تسبب في الضغط على العملات المحلية. الجدير بالذكر أن أثر الأزمة الآسيوية لم يقتصر على دول آسيا فحسب، بل امتد إلى الأسواق العالمية (Chowdhry & Goyal, 2000, pp135-140) أما بالنسبة للأزمة المالية العالمية سنة 2008، فتعتبر نتاجاً للأزمات المالية المتتالية التي هزت الاقتصاديات العالمية خاصة منذ عام 1973 ف. في مطلع القرن الحالي سعت الولايات المتحدة لإنعاش اقتصادها المتذبذب، عن طريق زيادة منح الائتمان إلى القطاع العقاري وتخفيض سعر الفائدة إلى 1%، والتوسع في إنشاء مؤسسات لشراء الرهون العقارية مما أدى إلى زيادة الإقبال على الاستثمار في العقارات (التمويل العقاري بضمان رهن تلك العقارات)، وارتفاع المضاربات، وأصبحت عوائد العقارات لا تغطي تكلفتها. نتيجة لما سبق كثرت حالات التعثر والتخلف عن السداد خلال المدة 2002-2006 ف وقامت المصارف بالحجز على الرهون العقارية وأصبح هناك أزمة رهن عقاري تسببت في انخفاض أسعار أسهم المصارف في البورصات واضطراب أسعار الصرف في الأسواق العالمية وارتفاع أسعار السلع الغذائية والصناعية والاستراتيجية كالنفط حيث وصل سعره في سبتمبر 2008 (142) دولار وهو أعلى سعر يصل إليه حتى ذلك التاريخ، وهكذا توالى الأحداث وبكثرة الرهونات العقارية التي دخلت التعثر بدأت المصارف والشركات تعلن إفلاسها وتدهورت أوضاع البورصات داخل الولايات المتحدة الأمريكية وامتد أثرها إلى البورصات العالمية. لقد تعددت الآثار التي أحدثتها هذه الأزمة وامتدت آثارها من بلد لآخر بسرعة هائلة، وبالتالي انكشف للعالم حجم وعمق الأزمة التي كانت نتيجة لأحداث وأزمات سابقة ومتتالية ولم تأت فجأة (الوادي، خريس، وسمحان، 2009، ص 7-9 ؛ Crotty, 2009, p3-22).

يتضح من خلال الاطلاع على تاريخ الاقتصاد الرأسمالي أنه اقتصاد أزومات مستمرة وقد اعترف كبار الاقتصاديين الغربيين بأن الاقتصاد الرأسمالي اقتصاد وهمي فيه (98%) من النقود لا يقابلها أصول مادية و(2%) من النقود يقابلها أصول مادية وتمثل الاقتصاد الحقيقي. إن النظام الرأسمالي هو النظام السائد في العالم بسبب التطور في وسائل الاتصال والعولمة فالأزمات التي مر بها كان لها تأثيراً سلبياً على المجتمعات من الناحية المادية أو الفكرية وتسببت في خسائر كبيرة (فرحان، 2010، ص 8-9).

### 8. المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمات:

بينت الأزمات صعوبة الوصول للتوازن الاقتصادي والمالي في ظل الاقتصاد الرمزي المضاربي، ويعتبر التمويل الإسلامي المتميز بتوزيع المخاطرة، وتجنب بيع الديون والمجازفات، وإلغاء المعاملات الربوية، وتشجيع العقود المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي، من أهم البدائل لاحتواء التقلبات الاقتصادية (صالح و غربي، 2009، ص 3-4)

تعتبر دول منظمة التعاون الخليجي من الدول الرائدة في مجال المصارف الإسلامية حيث يشكل القطاع المصرفي الإسلامي جزءاً رئيسياً من أنظمتها المالية كما أن الأسواق المالية لهذه الدول تتصف بتطورها وارتباطها الوثيق وتأثرها بالأسواق العالمية؛ الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للآثار السلبية للأزمة.

وفي هذا السياق هدفت دراسة (ALmanaseer (2014, pp176-187 إلى تقييم أثر الأزمة المالية العالمية على ربحية المصارف الإسلامية في دول منظمة التعاون الخليجية. وقد تكونت عينة الدراسة من 24 مصرف إسلامي في كل من البحرين، والكويت، وقطر، والسعودية، والإمارات خلال المدة 2005-2012. باستخدام تحليل الانحدار المتعدد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية للأزمة المالية على ربحية المصارف الإسلامية. كما توصلت الدراسة إلى أن زيادة الاعتماد على حقوق الملكية تعد سبباً رئيسياً في تخفيف أثر الأزمة على المصارف الإسلامية، ومن ناحية أخرى على الرغم من ضعف أثر الأزمة على الربحية إلا أنه يزداد بزيادة كل من حجم أصول المصرف، والسيولة، والمصرفيات الغير مباشرة. ولتخفيف أثر الأزمة على أداء المصارف يتوجب الاعتماد على التمويل

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

باستخدام حقوق الملكية لزيادة كل من حجم المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى تخفيض كل من السيولة وحجم المصروفات الغير مباشرة.

ونظرا لتزايد نمو التمويل الإسلامي و تزايد الاهتمام بالمصارف الإسلامية، مَوَّل صندوق النقد الدولي عدة دراسات تهتم بالصيرفة الإسلامية، ودورها في تجنب الأزمات منها دراسة Hassan and Dridi (2010, pp1-47) التي هدفت إلى التعرف على أداء المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية خلال فترة الازمة العالمية في الدول التي تشكل المصارف الإسلامية جزءا رئيسا من اقتصادياتها، وهي ماليزيا، وتركيا، والبحرين، والأردن، والكويت، والسعودية، وقطر، والإمارات. وقد تكونت عينة الدراسة من 120 مصرف 25% منها إسلامية والباقي تقليدية. وقد تميزت هذه الدراسة بشمولها لمصارف إسلامية من دول تختلف في عدة عوامل كالإطار القانوني وطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي والتقليدي وغيرها، على سبيل المثال تتميز السعودية والبحرين بأن مصارفها تسوق للمصارف الإسلامية خارج البلاد ولديها عدة فروع و نوافذ في بلدان مختلفة، كما أن المصارف الإسلامية الماليزية في العادة تكون شركات تابعة للمصارف التقليدية. وبهذا التنوع سعت الدراسة إلى الوصول إلى أثر الأزمة على المؤسسات المالية الإسلامية بشكل أكثر شمولاً. وبالمقارنة مع المصارف التقليدية، أوضحت الدراسة أن هناك اختلاف في تأثير الأزمة على المصارف الإسلامية عن التقليدية. وقد توصلت الدراسة إلى ان نموذج وطريقة عمل المصارف الإسلامية ساعدتها على التخفيف من تأثيرها بالاضطراب الاقتصادي خلال سنة 2008، على الرغم من ضعف ممارسات إدارة المخاطر الذي أدى إلى تراجع ربحيتها في سنة 2009 مقارنة بالتقليدية. بالإضافة إلى ذلك حققت المصارف الإسلامية نمواً في أصولها و منح الائتمان خلال سنتي 2008-2009 الأمر الذي كان له دوراً فاعلاً في إرساء الاستقرار الاقتصادي والمالي، حيث أن متوسط معدل نمو أصول القطاع المصرفي بشكل عام في دول الدراسة خلال الفترة 2002-2008 بلغت 21% في حين كان متوسط معدل نمو أصول المصارف الإسلامية للفترة ذاتها 38%. كما بينت الدراسة أن المصارف الإسلامية تميزت عن التقليدية خلال الأزمة من حيث التصنيف الائتماني حيث أن مؤسسات التصنيف الائتماني فضلت المصارف الإسلامية عن التقليدية خلال فترة الأزمة. وفقاً لنتائج هذه الدراسة فإن نمو حجم الأصول ومنح الائتمان يرجع إلى تمويل قطاعات المقاولات والسلع الاستهلاكية من قبل هذه المصارف، وكذلك الوضع الاقتصادي المستقر للدولة. أما أسباب اختلاف ربحية المصارف الإسلامية عن التقليدية فترجع إلى انخفاض عدد المحافظ الاستثمارية وانخفاض درجة الرفع المالي لدى المصارف الإسلامية حيث أن هذين المتغيرين يتناسبان عكسياً مع ربحية المصرف. كما أن حجم المصارف الإسلامية كان له أثراً إيجابياً على الأرباح خلال الأزمة في حين أن علاقة حجم المصرف كانت عكسية مع ربحية المصارف التقليدية خلال فترة الأزمة. إن هذه النتائج تتناقض مع نتائج دراسة ( Cihak & Hesse (2008, pp1-31 حيث تؤكد على أن حجم المصارف الإسلامية يؤثر سلباً على ربحية المصارف الإسلامية، غير أن سبب في اختلاف نتائج هذه الدراسة يعزى إلى أن حجم العينة فيها يتكون بشكل رئيسي من المصارف الإسلامية في إيران التي تمتلك نظاماً مختلفاً.

وفي دراسة أحدث لصندوق النقد الدولي سعى ( Farooq & Zaheer (2015, pp1-29 للوقوف على مدى قدرة المصارف الإسلامية على تجنب الأزمات في باكستان، حيث تمت مقارنة مدى استجابة المصارف الإسلامية والتقليدية للأوضاع الاقتصادية المضطربة باستخدام بيانات عن الإيداعات الأسبوعية للمصارف خلال الفترة من 2008-09-27 إلى 2008-10-14، مع الأخذ في الاعتبار خصائص المصرف كمتغيرات ضابطة قد تؤثر في الإيداعات. وقد توصلت الدراسة إلى إن المصارف الإسلامية كانت أقل عرضة للسحب خلال فترة الاضطراب، وأكثر جذباً للإيداعات، كما أن منح القروض من قبل المصارف الإسلامية كان أقل حساسية للتغير في الإيداعات. و يُعزى تميز المصارف الإسلامية

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

إلى مقدار الثقة في تعاملات المصارف الإسلامية حيث أن خصائص الأخرى المصرف التي تضمنتها الدراسة لم يكن لها أي تأثير.

ويفسر (Cihak & Hesse, 2010, pp95-113) أن آلية مشاركة الأرباح مكنت المصارف الإسلامية من المحافظة على ثرواتها وتجنب تدهور مركزها المالي في ظل الأوضاع الاقتصادية المضطربة. ويعزى استقرار المصارف الإسلامية في فترة الازمة إلى 4 أسباب رئيسية: أولاً تحريم الربا والغرر في الإسلام مَنع المصارف الإسلامية من التعامل في الأدوات المالية التي تعتبر سبباً رئيسياً للأزمة المالية مثل الديون المضمونة بالأصول. ثانياً المصارف الإسلامية تركز على الاقتصاد الحقيقي، حيث بينت إحصائية صادرة عن مجلس البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية أن كل من المرابحة والإجارة شكلتا نسب 65%، و 13% على التوالي من أدوات المصارف الإسلامية في منطقة منظمة التعاون الخليجي خلال سنة 2007. إن الضوابط التي تضعها المصارف الإسلامية للمرابحة والإجارة تتطلب من المصرف المعرفة الجيدة لغرض استعمال التمويل علاوة على ملكية المصرف للأصل، الأمر الذي ساهم في ضمان استخدام الاموال للأغراض المخصصة لها. ثالثاً: النقص في التبادل بين المصارف وهو ما يعرف ب (Interbank Market) وغياب الإقراض أدى إلى وجود فائض في السيولة لدى المصارف الإسلامية مما ساهم في تجنب أثر الأزمة. أما السبب الأخير فهو عدم توفر أدوات التحوط المالية والذي كان يعتبر ضعفاً في المصارف الإسلامية ؛ كان له أثراً إيجابياً في تجنب الأزمة.

ويرى خريوش (2010، ص1-31) في دراسته التي هدفت إلى تسليط الضوء على أهمية التمويل الإسلامي ودوره في الحد من تداعيات الأزمة العالمية المالية من خلال دليل المصارف الإسلامية الأردنية أن المصارف الإسلامية كان تأثرها بالأزمة المالية أخف من المصارف التقليدية في الأردن، وذلك قياساً بعوائد الأسهم خلال فترة الأزمة. كذلك الأمر بالنسبة لصافي التدفق النقدي للأنشطة التمويلية في المصارف الإسلامية فقد ارتفع خلال الأعوام 2007-2008-2009، بينما انخفض في الفترة ذاتها بالنسبة للمصارف التقليدية. إن السبب الحقيقي للأزمة المالية هو التوسع في القروض الربوية نتيجة انخفاض سعر الفائدة خاصة القروض العقارية مما أدى إلى زيادة الديون وتعثر السداد، كذلك التعامل بالمشتقات المالية كان سبباً في هذه الأزمة التي امتد أثرها إلى اقتصاديات الدول العربية، لذلك توصلت الدراسة أن البديل الإسلامي في تمويل المشروعات الاستثمارية هو الحل الأمثل لتخفيف أثر الأزمة المالية لما تقوم عليه المصارف الإسلامية من قواعد وأسس تحقق الأمن والاستقرار، وتقلل من المخاطر، وتتسم بالأمانة والصدق، وتحرم الربا والاحتكار والاستغلال. كما أن قاعدة المشاركة في الأرباح والخسائر والاستثمار الحقيقي والتوظيف الكامل للأموال والموجودات وعدم التعامل بالمشتقات المالية كانت الدافع للعديد من الدول الأوروبية للعمل والسير على أسس وضوابط التشريعات الإسلامية الاقتصادية لتخفيف من أثر الأزمة. كما أوصت الدراسة بأهمية الاستفادة من العقود المالية الشرعية وضرورة تطويرها مثل عقد السلم والصكوك الإسلامية لتحل محل العقود الربوية كعقود المشتقات المالية المستقبلية والخيارات وعقود المبادلات والسلع وأسعار الصرف.

أوضح خالد (2013، ص159-180) أن الأزمة المالية العالمية ساهمت في تطور العمل المصرفي الإسلامي وتسلط الضوء على التمويل الإسلامي واقتناع العالم به كمنافس حقيقي للتمويل التقليدي يمكن الاستعانة بمبادئه لتحقيق الإصلاحات المرجوة في النظام التقليدي. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية توفر أنواع متعددة من صيغ التمويل التي تمكنها من تشكيل نظاماً تمويلياً متكاملاً لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، كما يدعم التمويل الإسلامي الاستقرار المالي والحد من التضخم وزرع الثقة في المؤسسات المالية من خلال التوزيع العادل للمخاطر بين أطراف العملية التمويلية وتخفيف الصدمات المالية من خلال مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر ومبدأ إمهال المعسر وعدم

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

المضاربة في الأسواق المالية. كما حققت المصارف الإسلامية منذ نشأتها قبل ما يقارب أربع عقود نمواً كبيراً. وبالرغم من هذا النجاح للمصارف الإسلامية إلا أنها تواجه العديد من المعوقات كنقص الكوادر البشرية المؤهلة وتعدد الآراء الفقهية والأسس التقليدية التي تعتمد عليها السلطة الرقابية المتمثلة في المصارف المركزية. وأخيراً توصلت الدراسة إلى أن أغلب الاحصائيات والبحوث أظهرت بأن تأثير المصارف الإسلامية بالأزمة المالية كان تأثيراً مرتبطاً بتداعيات الأزمة على الاقتصاد الحقيقي أي أنه تأثير غير مباشر وأن هذه الآثار تعتبر ضئيلة مقارنة بحجم الخسائر الفادحة التي تكبدها النظام المصرفي التقليدي. كما بينت هذه البحوث قدرة المصارف الإسلامية على تحقيق الاستقرار الكلي من خلال توفير التمويل حتى خلال الأزمات بخلاف المصارف التقليدية التي تشدد على شروط الائتمان خلال الأزمة.

هدفت دراسة ( Daly et al 2013,pp1-12) إلى اختبار كفاءة المصارف الإسلامية في التعامل مع أزمة الرهن العقاري الأمريكية مقارنة بالمصارف التقليدية في ثمان أنظمة مصرفية تتعامل بالمبادئ الإسلامية في أنظمتها المالية، وقد تكونت عينة الدراسة من 48 مصرف نصفها إسلامي والنصف الآخر تقليدي مصنفة حسب الحجم إلى مصارف كبيرة وصغيرة. وقد وظفت الدراسة نموذج Z-score المعروف لغرض الحكم على صلابة المصارف قيد الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية صغيرة الحجم أقوى من نظيرتها التقليدية، أما بالنسبة للمصارف كبيرة الحجم فقد تبين أن المصارف التقليدية أكثر صلابة. وعند مقارنة المصارف الإسلامية الصغيرة بالمصارف التقليدية كبيرة الحجم تبين أن الأولى أكثر قدرة على الاستمرار وأكثر كفاءة في التعامل مع الأزمة.

وتعتبر ماليزيا أضخم الاقتصاديات الإسلامية، كما ساهم التحول إلى النظام الاقتصادي الإسلامي بشكل رئيسي في النهضة التي شهدتها الاقتصاد الماليزي في نهاية القرن العشرين. ولتقييم كفاءة المصارف الإسلامية الماليزية في التعامل مع الأزمة العالمية في عام 2007-2008 قام (Abdulle & Kassim 2012, pp9-20) بمقارنة المصارف الإسلامية بنظيرتها التقليدية في ماليزيا وذلك باستخدام ثلاث مؤشرات أداء: الربحية، والسيولة، ومخاطر الائتمان للمصارف محل الدراسة. وقد تكونت العينة من 6 مصارف إسلامية و9 تقليدية خلال مدة خمس سنوات من 2006 إلى 2010 مقسمة إلى ثلاث فترات قبل الأزمة وخلال الأزمة وبعد الأزمة. وقد تبين أن المصارف الإسلامية حققت أرباحاً أفضل في السنوات الأولى من فترة الدراسة، غير أن الفروقات تلاشت في السنوات الأخيرة. بالنسبة لمخاطر الائتمان توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية كانت أقل مخاطرة وأقل عرضة للإفلاس على الرغم من أن الفروقات بينهما لم تكن جوهرية. بالإضافة إلى ذلك احتفظت المصارف الإسلامية بأصول سائلة أكثر من المصارف التقليدية الأمر الذي جعلها أقل عرضة لمخاطر السيولة الناتجة عن الأزمة. وقد أرجت الدراسة السيولة الزائدة إلى التقيد بتعليمات الدين الإسلامي التي تضع ضوابطاً محددة للاستثمار.

إن نجاح المصارف الإسلامية مقارنة بالتقليدية في مواجهة الأزمة لا يعني عدم تأثيرها على الإطلاق حيث تأثرت بدرجات متفاوتة عندما تفاقمت الأزمة وتحولت إلى أزمة اقتصادية وأعطلت عجلة النشاط الاقتصادي وذلك لارتباط أصول المصارف الإسلامية بالاقتصاد الحقيقي خاصة العقارات حيث انخفضت قيمتها بسبب الأزمة في الأسواق الإقليمية والعالمية مما أدى إلى انخفاض معدل نمو حجم أصول المصارف الإسلامية من 34,34% عام 2007 إلى 28,46% عام 2008، وهو العام الذي تازم فيه الوضع في أمريكا ثم انخفض إلى 8,14% وهذا يعود إلى تحول الأزمة إلى أزمة اقتصادية. بالرغم من هذا الأثر السلبي على المصارف الإسلامية في انخفاض نمو أصولها إلا إن ارتباط أصول المصارف الإسلامية بالاقتصاد الحقيقي جنبها فقدان قيمة الأصول بالكامل، بخلاف المصارف التقليدية التي فقدت بعض أصولها المالية بالكامل وذلك بسبب عدم ارتباطها بالأصول الحقيقية (خالد، 2013، ص28). بالإضافة إلى ذلك توصلت بعض الدراسات إلى نتائج مختلفة عن النتائج السائدة في الأدبيات مثل دراسة

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

الإماراتية خلال فترة الأزمة كان بخلاف دول التعاون الخليجي أسوء من المصارف التقليدية، إلا أن أداء المصارف الإسلامية بعد الازمة تحسن ولم تكن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين أدائها أداء التقليدية.

### 9. المعوقات والصعوبات التي تواجهها المصارف الإسلامية:

تواجه المصارف الإسلامية عدة صعوبات، ساهمت في تأخر انتشارها، والتغلب على هذه الصعوبات من شأنه أن يساعد على انتشار المصارف الإسلامية ويمكن تلخيص هذه المعوقات فيما يلي (الموسوي وجواد، 2009، ص106-110؛ سميران، 2011، ص3-5؛ Bashir, Sajid & Iqbal, 2011, p59):

- غياب دور مؤسسات البحث والتطوير داخل المصارف الإسلامية، والتي تعمل على تنمية أدوات المال الإسلامية مما أدى إلى قلة الوعي المالي الإسلامي .
- عدم قدرة المصارف الإسلامية على إيجاد معايير خاصة بها تنظم أعمالها ونشاطها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مما جعلها تركز على ذات المعايير التي تتبعها المصارف التقليدية فيما يتعلق بالسيولة والربحية والمخاطرة وبأقصى درجة من الأرباح.
- من أخطر التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية بناء كيان مؤسسي خاص بمتطلباتها المؤسسية وتلبية احتياجات الاستثمار وكذلك ضعف الدعم الحكومي لها.
- نظراً لتطور المتغيرات المالية فإن من الصعوبات التي تواجهها المصارف الإسلامية حاجتها إلى وجود محفظة متنوعة من الأدوات المالية حتى تمتلك المرونة في تلبية كافة المتطلبات.
- في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة المالية فإن دخول المصارف الإسلامية في حيز المصارف العالمية يعرضها إلى المنافسة الغير متكافئة مع المصارف العالمية العملاقة نظراً لتكنولوجيات الهائلة التي لدى هذه المصارف في تقديم خدمات متنوعة وكذلك حرصها على الإنفاق على عمليات البحث والتطوير.
- تواجه المصارف الإسلامية صعوبة في إدارة السيولة النقدية الفائضة لديها كذلك عدم قدرتها على التعامل مع البنك المركزي بالفائدة الربوية عندما تواجهها مشكلة في نقص السيولة.
- صعوبة التوافق بين السياسات المرسومة في البنك المركزي والمصارف الإسلامية فالرقابة التي يفرضها البنك المركزي على المصارف الإسلامية بإلزامها بإيداع احتياطي قانوني على جملة الودائع في البنوك المركزية يعطل نسبة كبيرة من الودائع عن الاستثمار والربح لأن المصارف الإسلامية لا تأخذ الفائدة على الاحتياطي لتحريمها شرعاً بخلاف المصارف التقليدية .
- عدم وجود كوادر مدربة في المصارف الإسلامية تجمع بين الاقتصاد والشريعة وذلك لعدم تدريس الاقتصاد الإسلامي الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية في الجامعات، والتركيز على الاقتصاد التقليدي الوضعي.
- لا يوجد أطر قانونية بشكل دقيق تنظم العمل المصرفي الإسلامي والعقود المالية كما أن المصارف المركزية في أغلب الدول لا تعترف بالمصارف الإسلامية ووضعت القوانين كلها على النمط التقليدي.
- عدم وجود أسواق مالية إسلامية وبالتالي تواجه المصارف الإسلامية صعوبة في امتلاك أدوات مالية تمكنها من تحويل استحقاقات الموارد قصيرة الأجل إلى استثمارات وتمويلات طويلة الأجل لذلك يتم تركيزها على الصفقات قصيرة الأجل بسبب عدم تمكنها من الحصول على السيولة من الأسواق الثانوية.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### 10. النتائج والتوصيات:

#### 1.10. النتائج :

من واقع ما تم التطرق إليه يمكن استنتاج ما يلي:

- ترتبط صيغ التمويل الإسلامي بالاقتصاد الحقيقي وتحقق التوازن بين الأصول المالية والأصول الحقيقية وبالتالي لا تساهم في حدوث أزمات مالية بخلاف المصارف التقليدية التي بعيدة كل البعد عن الاقتصاد الحقيقي.
- في ظل الأزمات المالية التي تعرض لها العالم استطاعت المصارف الإسلامية أن تحقق نمواً في أصولها ومنح الائتمانات.
- طريقة عمل المصارف الإسلامية الخاصة ساعدتها على التخفيف من أثر الاضطرابات الاقتصادية ولم تتأثر ربحيتها بالأزمة ويرجع ذلك إلى انخفاض درجة الرفع المالي وانخفاض عدد المحافظ الاستثمارية كما أن حجم المصارف الإسلامية كان له أثراً على الأرباح.
- تميزت المصارف الإسلامية خلال فترة الأزمات بأنها أكثر جذباً للإيداعات وأقل عرضة للسحب وذلك نتيجة الثقة في تعاملات المصارف الإسلامية.
- إن قاعدة المشاركة في الأرباح مكنت المصارف الإسلامية من المحافظة على ثرواتها وتجنب تدهور مركزها المالي في ظل اضطراب الأوضاع الاقتصادية.
- إن المصارف الإسلامية خلال الأزمات كانت قادرة على تقديم التمويل بخلاف المصارف التقليدية التي تشدد على شروط الائتمان خلال الأزمات، كما أنها كانت أقل عرضة لمخاطر السيولة الناتجة عن الأزمات نظراً لاحتفاظها بأصول سائلة.
- يرجع استقرار المصارف الإسلامية خلال الأزمات إلى تحريم الربا شرعاً، ومنع التعامل بالديون المضمونة بالأصول التي تعد سبباً رئيسياً للأزمات المالية، وارتكاز المصارف الإسلامية على الاقتصاد الحقيقي.
- الأداء الجيد للمصارف الإسلامية في ظل الأزمات عزز من مكانتها عالمياً وأقر خبراء الاقتصاد الغربيون بصلاية الأسس التي يقوم عليها التمويل الإسلامي، كما يرونه أحد البدائل الممكنة في سبيل تفادي الأزمات المالية.
- إن المصارف الإسلامية بالرغم من نجاحها في التغلب على الآثار السلبية للأزمة المالية إلا أنها تأثرت بتداعيات الأزمة على الاقتصاد الحقيقي وتحول الأزمة إلى أزمة اقتصادية أدت إلى ركود اقتصادي عام لذلك هذا التأثير يعتبر غير مباشر، ولكون أصولها ترتبط بالاقتصاد الحقيقي انخفض معدل نموها غير أنها لم تفقد قيمتها بالكامل واستمرت في النمو، كما تعتبر هذه الآثار ضئيلة مقارنة بالخسائر التي تكبدتها المصارف التقليدية.
- تعتبر المصارف الإسلامية تجربة رائدة في مجال العمل المصرفي، فبالرغم من قصر عمرها مقارنة بالمصارف التقليدية إلا أنها حققت نمواً كبيراً ولم يقتصر نشاطها على الدول الإسلامية بل توسع ليشمل الدول الغربية.
- تواجه المصارف الإسلامية العديد من الصعوبات والمعوقات التي تعترض طريق نموها وانتشارها كنقص الكوادر البشرية المؤهلة، وتعدد الآراء الفقهية، وضعف الدعم الحكومي لها واتباع البنوك المركزية سياسات التمويل التقليدي.

#### 2.10. التوصيات:

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

- نظراً لما حققته المصارف الإسلامية من تميز ونجاح في الأزمات المالية فإن الوضع الراهن في ليبيا يتوجب الالتفات لأهمية المصارف الإسلامية وتوسيع الأفق لها حيث تعتبر أحد الحلول الممكنة لتفادي الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الاقتصاد الحقيقي.
- إن أساليب التمويل الإسلامي هي البديل الأمثل لاستقطاب رؤوس الأموال واسترجاع ثقة العملاء في المصارف وتنشيط العمل المصرفي خاصة بعد صدور قانون رقم 1 بشأن منع المعاملات الربوية في ليبيا.
- ضرورة اتخاذ الخطوات الجادة والفاعلة من قبل السلطات لتوفير بيئة قانونية تشريعية ملائمة لطبيعة عمل المصارف الإسلامية وتقديم الدعم لها.
- يتوجب توفير برامج تعليمية وتدريبية متخصصة لغرض إعداد الكوادر التي تلبي متطلبات عمل المصارف الإسلامية.
- ضرورة وجود هيئة شرعية على علم ودراية كاملة بفقهاء المعاملات المالية الإسلامية وتعمل على توحيد الآراء الفقهية قدر الإمكان.
- إن إنشاء المصارف الإسلامية ضرورة ملحة للإصلاح الجذري في النظام المالي المصرفي ويتوجب إنشائها في بيئة تطبق كافة ضوابط الشريعة الإسلامية بدون أي مخالفات شرعية وإلا فلا حاجة لمصارف تتحايل على الدين.
- فكرة التحول إلى المصارف الإسلامية في ليبيا تحتاج إلى خطط استراتيجية وإرادة حقيقية من قبل السلطات والاستفادة من كافة تجارب التحول في الدول الأخرى وضرورة دعم مراكز البحث والتطوير لمواكبة التطورات .
- نظراً لندرة البحث العلمي في مجال التمويل الإسلامي فنحن بحاجة إلى مزيد من البحوث والدراسات في هذا المجال لتعزيزه وتطويره ومواجهة أي تحديات.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

• قائمة المراجع:

1. ارشيد ، محمود. (2007) الشامل في عمليات المصارف الإسلامية ، دار النفائس ، عمان ، الأردن.
2. الأمين، حسن. (2000) المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الاسلامي للتنمية، جدة، السعودية.
3. التونسي، ناجي. (2004) الأزمات المالية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 29، الكويت
4. الطاهر، قادري محمد، البشير، جعيد وعبدالكريم، كافي. (2014) المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
5. المشهراوي، أحمد حسين أحمد. (2003) تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
6. الموسوي، حيدر يونس. وجواد، كاظم كاظم. (2009) المصارف الإسلامية وتحديات العولمة مع إشارة خاصة إلى اتفاقية بازل/2، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد.11(4)
7. الوادي، محمود، خريس، إبراهيم وسبحان، حسين. (2009) دور الاقتصاد الإسلامي في الحد من الازمات الاقتصادية، المؤتمر الدولي السابع لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.
8. بركيبة، رتيبة. (2014) تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2007-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر
9. بوجلال، محمد. (1990) البنوك الإسلامية: مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر
10. خالد، موسى مبارك. (2013) صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 20 أوت سكسكيدة، الجزائر.
11. خريوش، حسني علي. (2010) دور المصارف الإسلامية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية (دليل المصارف الأردنية، المؤتمر العلمي الدولي الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الكويت.
12. رضوان، عادل حسيني علي. (1996) البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الشريعة، جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية، الجزائر.
13. سعدي، خاطر. (2015) التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.
14. سبحان، حسين محمد. (2013) أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن.
15. سميران، محمد علي. (2011) وجهة نظر حول المصارف الإسلامية: المشاكل والمعوقات والطموحات والرؤية المستقبلية، المؤتمر الدولي للمصارف، جامعة آل البيت، السعودية.
16. شحاته، حسين حسين. (2006) المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، الطبعة الأولى، مكتبة التقوى، القاهرة، مصر.

**العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )**

17. صالح، صالح. وغربي، عبد الحليم. (2009) كفاءة صيغ أساليب التمويل الإسلامي في احتواء الأزمات و التقلبات الدورية ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر.
18. عبدالعزيز، أحمد. (2004) فقه المعاملات وصيغ الاستثمار، دار المتقدمة للنشر، عمان، الأردن.
19. عبداللطيف، إيمان محمود. (2011) الأزمات المالية العالمية: الأسباب والآثار والمعالجات، رسالة دكتوراه ، جامعة سانت كليمنتس العالمية، بغداد، العراق.
20. فرحان، حسن ثابت. (2010) أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، كلية التجارة والاقتصاد، صنعاء، اليمن.
21. محيسن، فؤاد محمد. (2009) الأزمة العالمية المالية وأثارها على المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق ، سوريا.
22. ناصر، سليمان. (2002) تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث للنشر، الجزائر.
23. Abdulle, MY. And Kassim, SH. (2012), Impact of Global Financial Crisis on the Performance of Islamic and Conventional Banks: Empirical Evidence from Malaysia, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol. 8(4), pp.9-20.
24. Almanaseer, M. (2014), The Impact of the Financial Crisis on the Islamic Banks Profitability -Evidence from GCC, International Journal of Financial Research, Vol.5(3), pp.176-187.
25. Bashir, A., Sajid, MR. and Iqbal, S. (2011), Barriers to Islamic Banking Growth- Bank Employees' Perspective from Pakistan, Asian Journal of Finance & Accountin, Vol.3(1),pp.56-72.
26. Chowdhry, C. and Goyal,A. (2000), Understanding The Financial Crisis in Asia, Pacific-Basin Finance Journal, Vol.8, pp.135-152.
27. Čihák, M. and Hesse H. (2008), Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis, Working Paper, WP 08/16, International Monetary Fund, IMF.
28. Čihák, M., and Hesse, H. (2010), Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis. Journal of Financial Services Research, Vol.38(2), pp.95-113.
29. Crotty, J. (2009), Structural Causes of The Global Financial Crisis, Cambridge Journal of Economics, vol.33 (4), pp.563-580.
30. Daly, S., GhorbelZouri, S. and Frikha,M. (2013), Islamic Financial Stability during the US Sub-prime Crisis: Using from Data Panel, Journal of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport ,Vol. 1(1), pp.1, 1-12
31. Farooq, M and Zaheer, S. (2015), Are Islamic Banks More Resilient during Financial Panics?, Working Paper, , WP/15/41, International Monetary Fund IMF.
32. Hasan, M. and Dridi, J. (2010), The Effect of The Global Crisis on Islamic and Conventional Banks; A Comparative study, Working Paper , WP/10/201, International Monetary Fund (IMF).
33. Miniaoui, H. & Gohou, G. (2013), Did Islamic Banking Perform Better During the Financial Crisis? Evidence from the UAE, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, vol. 9(2), pp. 115-130.

**العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )**

34. Parashar• SP. And Venkatesh, J. (2010), How Did Islamic Banks Do During Global Financial Crisis?, Banks and Bank systems, Vol.5 (4), pp54-62.
35. Rajhi, W.and Hassairi,S. (2013), Islamic Banks and Financial Stability, Region et development, Vol.3, pp.149-177.  
World Islamic banking and Competitiveness Report , 2013  
[http://www.mifc.com/index.php?rp=ey\\_world\\_islamic\\_banking\\_competi](http://www.mifc.com/index.php?rp=ey_world_islamic_banking_competi)
36. World Islamic banking and Competitiveness Report , 2016  
<https://www.scribd.com/document/292101652/World-Islamic-Banking-Competitiveness-Report-2016>

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

## البعد الأخلاقي في تنظيم الإسلام للسوق

د. محمود خالد انقدي.

( عضو هيئة تدريس ورئيس قسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب - جامعة اجدابيا - ليبيا )



العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

## البعد الأخلاقي في تنظيم الإسلام للسوق

### ملخص بحث:

حاول الباحث في هذا البحث توضيح نظرة الإسلام إلى السوق باعتباره ملتقى الأفراد لتبادل المنافع وعمّا إذا كان للجانب الأخلاقي حضور في تصرف المسلم المادي، أم أنه قد أطلقت له الحرية من أجل جلب منفعة المادية على أيّ نحو تحقيقاً لمصلحته الفردية بعيداً عن التكاليف الشرعية؟ وقد تمّ تناول الموضوع في ثلاث نقاط أساسية هي:

- مفهوم السوق وتطورها.
- تنظيم السوق وآدابه.
- الحسبة في السوق الإسلامية.

خلص البحث في بيان مفهوم السوق في الإسلام أنّ ربط السوق بالمكان ليس شرطاً، وأنّ ارتباطه في زمن الرسالة كان مسايرة للواقع نظراً لعدم تعقّد وتطور الحياة، واتضح كذلك من خلال البحث أنّ الإسلام بالرغم من إباحته للتجارة ومزاولة الرسول صلى الله عليه وسلم ذلك ودخوله الأسواق، إلا أنه قد ألزم المتعاملين في السوق التحليّ بجملة من الأمور ما يجعل الجانب الأخلاقي حاضراً وبقوة في السوق المسلمة، ومن أجل تأكيد هذا الحضور الأخلاقي شرعت الحسبة التي هي عبارة عن مراقبة إدارية لسلوكيات التجار خاصة ولكن أيضاً المشترين داخل السوق والسلع التي يتمّ تداولها فيها، وذلك حتّى تختفي المنكرات في أسواق المسلمين.

## The moral dimension in the organization of Islamic market

### Abstract

In this research, the researcher sought to explain the view of Islam to the market as a forum for individuals to share the benefits and whether the moral side was present at the material disposition to the Muslim, or had he been given the freedom to bring his material benefit in any way to his individual benefit away from the ordained duties? The subject was addressed in three basic points:

- Market as a concept and its evolution.
- Market regulation and its ethics.
- Market Judicial authority in the Islamic market.

The research concluded in a statement of the concept of the market in Islam that linking the market to the place is not a condition, and that its connection to the time of the revelation was in line with reality due to the simplicity of life. It was also revealed through research that Islam, despite its permissibility to trade and the practice of the Prophet peace be upon him. But it has obliged dealers in the market to deal with a number of things which makes the ethical aspect present and strongly in the Muslim market. In order to confirm this moral presence, the market judicial authority called Al-Hesba was ordained, which is a management control of the behavior of traders especially but also buyers or customers within the market and the commodities traded therein , so that the evils disappear in the Muslims' markets.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### - التمهيد:

الحمد لله ربّ العالمين، شرع لنا من الدّين ما وصّى به نوحا ومن جاء بعده من الأنبياء والمرسلين وختمهم بمن كان خلقه القرآن، والصلاة والسلام على الرّحمة المهداة سيّدي وحبيبي محمّد، صلّى الله عليه وعلى آله وصحبه الميامين ومن تبعهم ووالاهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،،،

مما لا يخفى على أحد في واقعنا ما للتجارة من أثر في حياة الأفراد والمجتمعات ورفقيها، وما أحدثه هذا التفاوت في تملك المال من شرخ بين أفراد المجتمع الواحد، ولا خلاف أنّ من فطرة الإنسان الرّغبة في تملك المال، إلا أنّ السّعي من أجل تحقيق هذه الرّغبة في واقعنا قد ترتّب عنه الكثير من الضرر على الأفراد، بل تجاوز الأمر ذلك إلى البيئة التي تحيط بالمرء، حتى لكانّ لسان طالب المادّة بشتّى الوسائل ليقول: الغاية تبرّر الوسيلة.

هذه الرّغبة في التّمكّ والإثراء أظهر براعة العقل البشري في اكتشاف سبل التّمكّ منذ القدم، و من تلك السبل سبيل التجارة، وهي طريقة قديمة قدم الإنسان، إلا أنّ التطوّر الذي رافق الإنسان أبرز صوراً وطرقاً جديدة في التّعامل التجاري ترتّب عنها استغلال بشع للإنسان ولمحيطه.

من هذا المنطلق أردت الخوض في هذا الموضوع، لإبراز وجهة نظر الشرع الإسلامي فيما يخصّ السوق باعتباره الوجه البارز للمعاملة التجاريّة، والسؤال المحوري الذي يدور حوله هذا البحث هو هل انعكس الجانب الخلفي للإسلام في الأحكام المتعلّقة بالمبادلة التجارية في السوق الإسلاميّة أم أنّ الشرع راعى الجانب المادّي البحث في السوق؟

لقد تناولت هذا الموضوع في ثلاثة عناصر أساسية هي الآتية:

- مفهوم السوق وتطوّرها.
- تنظيم السوق وآدابه.
- الحسبة في السوق الإسلاميّة.

وقد قرنت النظرة الشرعيّة في إشارات برؤية الاقتصاد الحديث عن السوق، وذلك من أجل زيادة إبراز ميزة النظرة الشرعية في ذلك.

### مفهوم السوق وتطوّرها:

تعتبر السوق مما رافق الإنسان منذ نشأته علنا الأرض، وكان ولا يزال المحلا لقضاء حوائج الأفراد بتبادل البضائع. وهي تعبير لما وصلت إليها المجتمعات في الغالب من ازدهار اقتصادي في القديم والحديث، ومدى ازدهار النشاط الاقتصادي<sup>(1)</sup> فيها. فالسوق هي المكان الذي يلتقى فيها المشترون بالبائعين فيتبادلون البضائع بأثمان قد ترتفع وقد تنخفض. وسُمّيت السوق كذلك اشتقاقا لها من لفظة السوّق لأنّ الأفراد يسوقون إليها بضائعهم، وهي تُدكّر، وتؤنث.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> تعتبر العناصر الاقتصادية مجتمعة مكونة النشاط الاقتصادي الذي يعرف اقتصاديا بأنه كفاح الإنسان المستمر ضد عوامل الندرة بغية تحقيق رغباته المختلفة في الحياة. ويعود هذا النشاط إلى ثلاثة عناصر أساسية هي الحاجات، الجهد أو العمل اللازم على الأموال الاقتصادية المطلوبة، الاختيار بين الحاجات والأموال على اختلاف أنواعها أو التبادل. انظر: محمود عبد المولى، تطوّر الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور ص 19 - 20

<sup>(2)</sup> انظر الرازي مختار الصحاح مادة سوق ص 145

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

جاء في معجم القرآن: " سُمي مجمع الناس والحوانيت سوقا ، لأنّ ازدحام سوق ( جمع ساق ) السابلة والباعة فيه كثير فهو من ملابسة الحال بالمحل<sup>(3)</sup>. وأما في الاصطلاح فإنّ السوق اسم لكل مكان وقع فيه التبايع بين من يتعاطى البيع<sup>(4)</sup> .

وعند الاقتصاديين الغربيين تُعتبر سوقا المنطقة الجغرافية المحددة التي يلتقي فيها عروض البائعين بطلب المشترين بهدف تبادل البضائع بالأثمان<sup>(5)</sup>. كما تُعتبر أسواقا كذلك تلك التي ينعقد فيها الالتقاء مهياً، أو مباشرة، كسوق الصرف حيث يلتقي العرض والطلب بين العملة المحلية والعملات الدولية الأخرى بين البنوك التي تتخاطب عن طريق شبكة من الاتصالات المعاصرة<sup>(6)</sup>.

السوق إذن تنظيم يُكوّناتصالات بين البائعين والمشتريين بشكل مباشر بحيث إنّ الأسعار السائدة في جزء منه يؤثر على الأسعار الأخرى في الأجزاء الأخرى منه<sup>(7)</sup>.

ويلاحظ وجود ارتباط بين مفهوم السوق عند الفقهاء والاقتصاديين، حيث اعتبر كل مكان وقع فيه التبايع سوقا عند الفقهاء وهو مذهب الاقتصاديين الذين ذهبوا إلى عدم تحديده بمكان كما تقدّم.

وهكذا يمكن اعتبار السوق قائمة " إذا كانت هنالك وسيلة اتصال بين مجموعة من البائعين والمشتريين لتبادل سلعة معينة بثمن معين وفي زمن معين حتى ولو تمّ ذلك عن طريق البرق، أو المراسلة " <sup>(8)</sup>، فأيّ مجال وقع فيه البيع والشراء وتحققت فيها الشروط اللازمة لذلك أمكن اعتباره سوقا للمبادلة على خلاف ما يظهره التعريف اللغوي الذي يحدده فقط بوجود مكان محدد يسوق إليه الأفراد بضائعهم وآخرون أموالهم قصد التسوّق .

وكما كان السوق قديما كما تقدم اسما لكل مكان وقع فيه التبايع بين متعاطي البيع والشراء فإنها ظلّت كذلك ودخلها تطوّر كبير ، وتعددت وظائفها وصورها ، فشملت إضافة إلى ما كانت عليها أسواقا أخرى كأسواق العملات، والأسواق المالية، والبورصات ونحو ذلك.

وفي الواقع فإنّ هذه الصور كلها التي لحقت السوق ما هي إلا نتيجة التّطورات التي لحقت المجتمعات على مرّ الزمان، فانقسمت الأسواق أقساما عدّة باعتبارات متعددة مختلفة " فهي من حيث استمرارها قد تكون دائمة كسوق الأوراق المالية، أو مؤقتة كأسواق القرى والمعارض، ومن حيث اتّساعها قد تكون محلية كأسواق المدن أو سوق النقل الداخلي أو عالمية كسوق السكر، ومن حيث أنواع السلع المتداولة تقسم الأسواق أقساما شتى فكل سلعة، أو لكل مجموعة من السلع سوقها، ومن ذلك أسواق العقارات، والعملات الأجنبية .. وغيرها<sup>(9)</sup>. على أنّ انقسام الأسواق إلى هذه الأقسام كلّها لم يغير نظرة الشّارع إلى المعاملة فيها .

<sup>(3)</sup> عبد الرؤوف المصري، ص 282

<sup>(4)</sup> ابن حجر العسقلاني، فتح الباري 4 / 342

<sup>(5)</sup> انظر م س، ص ن  
<sup>(6)</sup> انظر زكي ( أحمد ) صديقه ويوسف ( صديقة ) معجم المصطلحات التجارية والمالية والمصرفية ص 190

<sup>(7)</sup> النجار ( عبد الهادي علي ) الإسلام والاقتصاد - مجلة عالم المعرفة عدد 63 سنة 1403 هـ ص 124

<sup>(8)</sup> مستعين علي ( عبد الحميد ) السوق وتنظيماته في الاقتصاد الإسلامي ص 17

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

فالإسلام في سعيه إلى تسهيل حصول الأفراد على مصالحهم وقضائهم لحوائجهم<sup>(10)</sup> قد أقرّ فكرة السوق في نظامه بل ودعا إلى الاهتمام بما يجري فيها وأمر باحترام المبادئ الشرعية في التعامل فيها على اختلاف أقسامها.

وتطبيقاً لهذه الفكرة كان الرسول ﷺ يمشي في الأسواق ويتفقدّها حتّى إنّ الكفار تساءلوا مستغربين ومستهزئين ﴿وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾.<sup>(11)</sup> وقد اهتم أصحابه ﷺ بالسوق بعده وكذلك من جاء بعدهم من التابعين والفقهاء<sup>(12)</sup>.

ولعلّ مكانة السوق تبرز أكثر إذا أشرنا أنّ الإمامين أبا حنيفة ومالكا ربطا وجوب صلاة الجمعة - التي هي فرض عين عند جمهور الفقهاء - بوجود السوق<sup>(13)</sup>.

وهكذا كان الفقهاء يرون ضرورة أن يكون الحاكم ملماً بما يجري في السوق من معاملات بنفسه أو بتعيينه من ينوب عنه في ذلك حتى يضمن بذلك سير المعاملات فيها طبقاً للمبادئ الإسلامية، وقد نصّالونشريسسي<sup>(14)</sup> في ذلك " أنّ على الوالي أن يتحرّى العدل وأن ينظر في أسواق رعيته ويأمر أوثق من يعرف ببلده أن يتعاهد السوق".<sup>(15)</sup> وهذا إن دلّ إنّما يدل على مكانة السوق في الإسلام وعظم وظيفتها داخل المجتمع.

وتتمثل نظرة الإسلام إلى السوق في أنها محل للتبادل بين أفراد المجتمع ومرتادي هذا المكان، لذا كان من أولويات ما قام به النبي ﷺ عند قدومه المدينة مهاجراً أن اختط لمجتمعه مكاناً للسوق، وقال هذا سوقكم فلا يُنْقَصَنَّ ولا يُضْرَبَنَّ عليه خراج.<sup>(16)</sup> هذا بالرغم من وجود أسواق قائمة حينها بالمدينة، إلا أنّها كانت أسواقاً تشتمل على عوامل المجازفة الضارة بأصحابها<sup>(17)</sup> فكان اختطاطه صلى الله عليه وسلم للسوق الجديدة دعوة لايجاد أسواق تجارية قائمة على قواعد تنفي الظلم عن أي طرف من الأطراف المتعاملة فيها وترضى المستهلك كما ترضى البائع، وذلك باتّخاذ إجراءات متمثلة في الآتي:

- ضرورة استناد العقود في السوق على الرضا تحقيقاً للآية ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾<sup>(18)</sup> وبناءً عليه قرّر أنّ الوسيلة الوحيدة للاستحواذ على سلعة الآخر أو خدماته داخل السوق إنّما يتم عن طريق التبادل بعوض متوازن يترتّب عنه التزام كل طرف من الأطراف المتعاملة فيه بما عليه. البائع بتسليم المبيع، والمشتري بدفع الثمن.

- منع جميع أنواع التعامل المشتملة على الظلم كالاحتكار وكذلك منع الربا الذي يعتبر من أكبر الموبقات.

<sup>(10)</sup> تعتبر الحاجة المحرك الأساسي للعملية الاقتصادية ومفهومها الاقتصادي واسع لا يقتصر على الأشياء الضرورية أو المحلية كالمأكل والمشرب ونحوها لكنه يتعداها حتى يشمل جميع ما يمكن للإنسان أن يتمنى أو يطلب سواء كان هذا الطلب مادياً أو معنوياً ضاراً أو نافعا، فيقال مثلاً بأنّ شخصاً ما يشعر بحاجة إلى امتلاك سيارة... أو نحو ذلك... انظر عبد المولى (محمود) تطوّر الفكر الاقتصادي ص 11-12

<sup>(11)</sup> الفرقان 7

<sup>(12)</sup> انظر في ذلك ما ذكره الأفغاني (سعيد) في كتابه أسواق العرب في الجاهلية والإسلام ص 31 - 32 - 33

<sup>(13)</sup> انظر هذا الرأي في القرطبي الجامع لأحكام القرآن 18 / 112 فقد ذكر فيه أنّ الإمام مالكا قال إذا كانت قرية فيها سوق ومسجد فعليهم الجمعة من غير اعتبار عدد. وأنّ أبا حنيفة اشترط لوجوب الجمعة المصير الجامع والسلطان القاهر والسوق القائمة والنهر الجاري.

<sup>(14)</sup> هو أحمد بن يحيى بن محمد التلمساني أبو العباس من مواليد 834هـ - 1430 م فقيه مال كياخذ عن علماء تلمسان، له القواعد في فقه المالكية وكذلك المنهج الفائق والمنهل الرائق في أحكام الوثائق لسنة 914هـ - 1508م. انظر التنبكتي نيل الابتهاج، ص 87.

<sup>(15)</sup> المعيار المعرب 6 / 407.

<sup>(16)</sup> أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب التجارات (12)، باب الأسواق ودخولها (40)، م 18 - 2 / 751 الحديث 2233.

<sup>(17)</sup> \* عن هذه الأسواق التي كانت بالمدينة قبل اختطاطها ﷺ سوقاً جديدة انظر السهمودي (علي بن عبد الله) وفاء الوفاء بأخبار المصطفى / 1 / 539 فما بعد. فقد كان بالمدينة سوق بزباله، وأخرى بالجسر في بني قينقاع، وأخرى بالصفاصف بالعصبة، وسوق أخرى بموضع زقاق ابن حيين.

<sup>(18)</sup> النساء 29.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

- منع الضرائب والمكوس<sup>(19)</sup> التي كانت تفرض على التجار بشكل يتعارض مع العدالة التي يسعى إليها الإسلام والتي كانت تحقق لفئة خاصة ثراء غير محدود بطريقة غير مشروعة وهذا ما يفيد قوله ﷺ « ولا يضرين عليه خراج » ومن أجل تحقيق أهداف السوق الإسلامية شرعت وظيفة الحسبة<sup>(20)</sup>.

وهكذا تبرز مكانة السوق في الإسلام الذي حرص على أن يسود السوق جملة مبادئ تنظم سير المعاملة فيها بين كافة الأفراد المترادين لها مما يبعد معاملاتها عن مزالق تقع فيها أسواق لا تشتمل على مثل هذه المبادئ، وهو ما يجعل الاستهلاك في هذه الأسواق يبعد بها عن أداء المهمة التي أنشئت لمثلها الأسواق.

وبالرغم من المكانة التي وضعها فيها الإسلام فإن ذلك لم يمنعه من اعتباره مكانا خطرا على الأفراد فكانت دعوته ﷺ إلى اجتناب ولوج السوق إلا عند الاقتضاء من باب حرصه على حفظ الأفراد على أديانهم ومروءاتهم لذا قال ﷺ « لا تكونن إن استطعت أول من يدخل السوق ولا آخر من يخرج منها فإنها معركة الشيطان وبها ينصب رأيه »<sup>(21)</sup>.

جاء في الجامع لأحكام القرآن تعليقا على هذا الحديث: وتشبيه النبي ﷺ السوق بالمعركة تشبيه حسن وذلك أن المعركة موضع القتال سُمي بذلك لتعارك الأبطال فيه ، ومصارعة بعضهم بعضا فشبه السوق وفعل الشيطان بها ونيله منهم مما يحملهم من المكر والخديعة ، والتساهل في البيوع الفاسدة والكذب والأيمان الكاذبة واختلاط الأصوات وغير ذلك بمعركة الحرب ومن يصرع فيها<sup>(22)</sup>.

وهذه النظرة للإسلام إلى السوق هو ما دعاه إلى معالجته وتنظيمه لتخليصه من عناصر المكر والخديعة وطغيان المادة فيه فما هو التنظيم الشرعي للسوق ؟ ذلك ما سيتم التعرض إليه فيما يلي إن شاء الله.

### تنظيم السوق وآدابه:

السوق مجال لالتقاء الأفراد ولتبادل المنافع والطيبات . وكما هو شأن كل فضاء كهذا، فإن وقوع تجاوزات وممارسات غير شرعية وغير عادية محتملة الوقوع فيه من قبل مرتاديه. من هنا نشأ تنظيم السوق رفعا للضرر المتوقع حصوله ووقوعه على فرد من أفراد السوق لتنوع مرتاديه وتفاوتهم في الذكاء والفطنة عند التعامل.

ولعل ما يمكن اعتباره من باب تنظيم السوق ما يستشف من قوله ﷺ: « هذا سوقكم فلا يُنتقصن ولا يضرين عليه خراج »<sup>(23)</sup>. لقد كان شائعا في أسواق الجاهلية فرض المكوس وهي الضرائب على مرتادي الأسواق<sup>(24)</sup> ، فجاء الحديث بإلغاء ذلك من باب تنظيم السوق والتيسير على مرتاديه.

وقد أولى الإسلام اهتمامه بالسوق وتنظيمه له من خلال عنصرين أساسيين هما الآتيان:

العنصر الأول/ + تطهيره من المحرمات والمحرمات في السوق نوعان:

أ- نوع يتعلّق بالسلعة

<sup>19</sup> \* هذه الضرائب كانت تفرض على مرتادي الأسواق بشكل مجحف حيث إنّ كل من يدخل إلى السوق عليه دفع معلوم معين سواء للشراء أم للبيع وقد اشتهى أحد الشعراء من هذه الضرائب فرسم ذلك في شعره إذ يقول ( بحر طويل ):

أفي كل أسواق العراق إتاوة!...وفي كل ما باع امرؤ مكس درهم . انظر البيت في الأفعاني أسواق العرب في الجاهلية والإسلام ص 56

<sup>20</sup> سيقع تناول مسألة الحسبة في مبحث قادم إن شاء الله .

<sup>21</sup> أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة (45)، باب فضائل ام سلمة رضي الله عنها (16)، الحديث 6469.

<sup>22</sup> القرطبي 13 / 16 - 17 تفسير سورة الفرقان

<sup>23</sup> سبق تخريج الحديث في الصفحة 6.

<sup>24</sup> انظر الأفعاني أسواق العرب في الجاهلية ... ص 56

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

ب- نوع يتعلّق بالمعاملة

أ- فأما الذي يتعلّق بالسلعة فإنّ الشريعة نهت التعامل في السوق بالمحرمات من السلع، كالخمر والخنازير ونحوهما، فهذه سلع ورد النص بتحريمها وبالتالي تحريم التعامل بها في السوق. قال تعالى في هذا الشأن: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>(25)</sup>

وقال تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ﴾<sup>(26)</sup>

ومعنى تحريم هذه المذكورات تحريم أكلها، لأنّه المقصود من مجموع هذه المذكورات هنا، وهي أحوال من أحوال الأنعام تفتضي تحريم أكلها وأدمج فيها نوع من الحيوان ليس من أنواع الأنعام وهو الخنزير لاستيعاب محرّمات الحيوان<sup>(27)</sup> فكل ما هو داخل تحت دائرة التحريم، هو داخل تحت سلّة السلع الممنوع تداولها في السوق الإسلامية . وتطبيقا لذلك جاء نهيه ﷺ عن بيع شحوم الميتة<sup>(28)</sup> . لأنّ المرء في الشرع مندوب إلى استهلاك الطيب « وقد أطلق الطيب على المباح شرعا، لأنّ إباحة الشرع الشيء علامة على حسنه وسلامته من المضرة »<sup>(29)</sup>

ب- وأما الذي يتعلّق بالمعاملة وطريقتها فعليها وقع التأكيد أكثر، فجاء النهي عن التطفيف في الميزان واهتم به الشرع أيّما اهتمام فقرّر أنّ الميزان هو الطريق إلى العدالة ، فأمر بالإيفاء به في أكثر من آية منها قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كُنْتُمْ وَرَنَاءَ بِالْقُسْطِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾<sup>(30)</sup>

وقياسا على هذا الأمر يمكن اعتبار كلّ ما يتعلّق بالمذروع والمعدود والمقيس داخلا تحته، فالنهي عن التطفيف في الميزان دعوة لأن يكون السوق قائما على الإنصاف والعدل. وقد وقع اعتبار كيل المدينة ووزن مكة في عهده ﷺ من قبله فقال: « المكيال على مكيال أهل المدينة والوزن على وزن أهل مكة »<sup>(31)</sup> فوحد بهذا نظام الكيل والوزن الذي كان متنوعا في الأسواق حينها وضمن بذلك ثبات الأسعار وعدم زعزعتها ليحافظ بذلك السوق على مستواه الاقتصادي.<sup>(32)</sup>

وتنظيما للسوق نهى الشرع عن المراهبة فبيّن سبحانه أنّه أحلّ البيع وحرم الربا<sup>(33)</sup> "ولا خلاف بين أهل العلم - أنّ آية تحليل البيع وتحريم الربا- وإن كان مخرجها مخرج العموم فقد أريد به الخصوص لأنهم متفقون على حظر كثير من البياعات نحو بيع ما لم يقبض وبيع ما ليس عند الإنسان وبيع الغرر والمجاهيل وعقد البيع على المحرمات من الأشياء وقد كان لفظ الآية يوجب جواز هذه البياعات وإنما خصت منها بدلائل"<sup>(34)</sup> . والربا منه ما يكون في التبايع ومنه ما يكون في غيره فجاء النهي عن التعامل به في السوق الإسلامية نظرا لما يشتمل عليه من نتائج تتعارض مع النظرة الشرعية

<sup>(25)</sup> المائدة 92

<sup>(26)</sup> المائدة 4

<sup>(27)</sup> ابن عاشور، التحرير والتنوير، 6 / 88

<sup>(28)</sup> أخرجه البخاري في الصحيح كتاب البيوع (34)، باب بيع الميتة والأصنام (112)، م 1 - 3 / 43 . وأخرجه مسلم في الجامع الصحيح،

كتاب المساقاة (22)، باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام (13)، م 5 - 2 / 1207 الحديث 1581

<sup>(29)</sup> ابن عاشور، التحرير والتنوير، 6 / 111

<sup>(30)</sup> الإسراء 35

<sup>(31)</sup> أخرجه النسائي ( أحمد بن شعيب ) في السنن كتاب البيوع (44)، باب الرجحان في الوزن (54) م 16 - 7 / 284 حد 4591

<sup>(32)</sup> انظر الدرر السوي وأحكامه، ص 97 - 98

<sup>(33)</sup> قال تعالى : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ

فِيهَا خَالِدُونَ﴾ البقرة 274.

<sup>(34)</sup> الجصاص، أحكام القرآن، 2 / 189.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

الخلقية التي تعتبر المعاملة داخل السوق قائمة على التعاون قبل أن تكون مادية ، فكان تحريم الربا فيه تطهيرا له من الظلم .

جاء في القوانين: " تحرم النسيئة إجماعا في بيع الذهب بالفضة وهو الصرف وفي بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة سواء كان ذلك مبادلة ... أو مرابطة ... فلا يجوز التأخير في شيء من ذلك كله بل يجب أن يكون يدا بيد ... ويحرم التفاضل في الجنس الواحد من النقدين بجنسه سواء كانت الزيادة من جنسه أو من الجنس الآخر أو من غير ذلك (35) .

### العنصر الثاني / + ضمان استمرار الحرية

بما أن جهاز الأسواق وهي الأثمان هي التي تساعد على تحقيق التوازن بين الطلب والعرض فيما يخص السلع في السوق فإنّ الشَّرْع قد دعا - ضمانا منه لاستمرارية الحرية في السوق - إلى عدم تلقّي السلع لأنّ الضرر يتحقق حينها على البائع كما يتحقق في السوق. فمن جهة البائع يتحقق الضرر عليه لجهله بسعر السوق مما قد يجزّ عليه ضررا ببيعه بأقلّ من ذلك. ومن جهة السوق فإنّ الضرر ينشأ لما قد يجزّه ذلك من عمليات احتكارية تؤدي إلى رفع الأسعار على مرتاديه. لذا وضمانا لاستقرار السوق جاء المنع عن تلقي الركبان، وقد ذكر العلماء أنّ هذا النهي إنّما يكون إذا كان في بلد ضيق الرقعة بحيث إذا باع الجالب متاعه اتسع أهلها وارتقوا به. فإذا لم يبعه بنفسه وتلقاه غيره تبين به أثر الضيق عليهم وخيف منه الغلاء لتدخل وسيط يرفع عليهم الأسعار، فأما إذا كان البلد واسعا لا يتضرر به الناس فلا بأس حينئذ بالتلقي (36) .

"وواضح أنّ النهي يحمل طابع الاتجاه الإسلامي .. لأنّ النهي يستهدف الاستغناء عن الوسيط ودوره الطفيلي الذي يحول به دون مواجهة صاحب السلعة للمستهلك مباشرة لا لشيء إلا ليربح بها الوسيط على أساس إقحام نفسه بينهما، فالوساطة هنا لا يرحب بها الإسلام لأنها وساطة متكلفة لا تعبر عن أيّ محتوى إنتاجي لعمليات التجارة بل عن هدف في مجرد المبادلة لأجل الربح (37) ."

وفي إطار تنظيم السوق الإسلامية اعتبر الشارع أنّ بناء المعاملات على الثقة من أهم ما تقوم عليها الأسواق، وتحقيقا لذلك ندب إلى الاستقامة في المعاملة داخل السوق واعتبر أنّ ذلك لا يتحقق مع حضور عملية الغشّ الذي منه ينشأ عادة الانحراف بنظام السوق في النظرة الشرعية، ومن أجل توفير الثقة بين المتعاملين دعا النبي ﷺ - إلى ضرورة وجوب بيان ما قد يتعلق بالسلعة من تشويه فقال: «المسلم أخو المسلم لا يحل لمسلم باع من أخيه يبع فيه عيب إلا بيّنه له» (38).

وأرشد النصّ القرآني إلى ما ينشر الثقة بين المتعاملين بدعوتهم إلى الاشهاد في البيوع فقال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ وافترق العلماء في مسألة الاشهاد هذه إلى طائفتين:

الطائفة الأولى / ذهبت إلى وجوب الاشهاد في البيع مستنديين في ذلك إلى الآية التي تعتبر عندهم نصّا في معرض الحاجة إلى الدليل فإنّ الله تعالى يقول: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ (39) فدل على وجوب ذلك.

وممن ذهب هذا المذهب من الصحابة أبو موسى الأشعري وابن عمر، وأخذ به ابن المسيّب (40) ومجاهد (41) واشتدّ في ذلك عطاء (42) فقال أشهد إذا بعت وإذا اشتريت بدرهم أو نصف درهم أو ثلث

(35) ابن جزري ص 254 - 255

(36) انظر موسوعة السنة شرح سنن أبي داود 3 / 720.

(37) الصدر، اقتصادنا ص 607.

(38) أخرجه ابن ماجه في السنن، كتاب التجارات (12)، باب من باع عيبا فليبينه (45) م 18 - 2 / 755، الحديث 2246.

(39) البقرة 282.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

درهم أو أقلّ من ذلك (43). ورجحه الطبري (44) قال: " وأولى الأقوال في ذلك بالصواب أن الأشهاد على كل مبيع ومشتري حقّ واجب وفرض لازم .. لأنّ كل ما أمر الله، ففرض، إلا ما قامت حجته من الوجه الذي يجب التسليم له بأنّه ندب وإرشاد".

**الطائفة الثانية/** ذهبت إلى أنّ ذلك - أي الأشهاد في البيع - إنّما هو على الندب والاستحسان فحسب لا على الوجوب . وتعلّل هؤلاء بأنّ قوله تعالى ﴿فَإِنْ مِنْ بَعْضِكُمْ بَعْضًا فليؤدِّ الَّذِي أَوْثَمَ أَمَانَتَهُ﴾ (45) ناسخ لآية الأشهاد ، ومن هؤلاء من اعتبر وجوب الأشهاد قلّقا إذ فيه حرج ومشقة فاعتبر على سبيل الندب. (46) واعتبار الإشهاد في البيع ندبة هو مذهب الشعبي (47) والحسن (48) قال القرطبي ويحكى أنّ هذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي. (49)

وقد اعترضت الطائفة الأولى على القول بالنسخ في الأشهاد بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ مِنْ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ بأنّ هذا لا معنى له: لأنّ هذا حكم غير الأول ، وإنّما هو حكم من لم يجد كاتباً كما قال تعالى: ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانًا مَقْبُوضَةً فَإِنْ مِنْ بَعْضِكُمْ بَعْضًا فليؤدِّ الَّذِي أَوْثَمَ أَمَانَتَهُ﴾ (50) وبأنّ آية الأشهاد وآية الائتمان وردتا معا فلا يجوز أن ينسخ إحداهما الأخرى ولم يستقرا. (51)

وردت الطائفة الثانية القائلة بكون الأشهاد مندوبا بأنّه ﷺ باع وكتب، وباع، ولم يشهد واشترى ورهن درعه عند يهودي ولم يشهد، ولو كان الإشهاد أمرا واجبا لوجب مع الرهن لخوف المنازعة. ولأنّه لا تخلو آية الكتابة والإشهاد والائتمان من كونها نزلت جميعا معا، فإن كان ذلك فغير جائز أن يكون المراد بالكتابة والأشهاد الإيجاب لامتناع ورود النسخ والمنسوخ معا في شيء واحد، ولما لم يثبت تاريخ نزول آية الأشهاد والائتمان وجب الحكم بورودهما معا فنثبت بذلك أنّ الأمر بالكتابة والأشهاد ندب غير واجب. (52)

(40) هو سعيد بن المسيب بن حزن أبو محمد من أعلام التابعين الورعين امتنع عن مبايعة ابن الزبير وكذلك عن مبايعة سليمان والوليد ابني عبد الملك بالعهود وولد في الحالتين لذلك، يعتبر أحد الفقهاء السبعة ، ولد سنة 13هـ - 634م وتوفي سنة 94هـ - 713م. انظر ترجمته في عياض تراجم أغلبية ص 518، وابن العماد شذرات الذهب 1 / 102.

(41) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي تابعي مفسر من أهل مكة أخذ التفسير عن ابن عباس قال فيه الذهبي شيخ القراء والمفسرين ، كانت ولادته سنة 21هـ - 642م ووفاته سنة 104هـ - 722م . انظر ترجمته في الذهبي ميزان الاعتدال 6 / 25 ، ابن العماد شذرات الذهب 1 / 125 الزركلي الأعلام 5 / 278.

(42) عطاء بن أسلم بن صفوان ، أبو رباح ، تابعي من أجلة الفقهاء ، ولد في اليمن ( جند ) سنة 27هـ ونشأ بمكة فكان مفتي أهلها ومحدثهم وبها توفي سنة 114هـ قال في الميزان أخذ عنه أبو حنيفة وقال ما رأيت مثله . انظر ترجمته في الذهبي ميزان الاعتدال 5 / 89 - 90 ، ابن العماد شذرات الذهب 1 / 125 ، الزركلي الأعلام 4 / 235.

(43) انظر القرطبي الجامع لأحكام القرآن 3 / 402.

(44) هو محمد بن جرير بنيزيد إمام في التفسير والتأريخ ولد سنة 224هـ - 839م مقيلا أملبطير ستانثماستونبغداد عاصمة الخلافة، لها أخبار الرسول والملوك ويعرف بفتاها الطبري، ولها اختلاف الفقهاء . وقال ابن الأثير أبو جعفر - يعين الطبري - أوثق من نقل التاريخ . وهذا إنما يدل على مكانته في هذا الفن . وقال عنه الذهبي ثقة صادق في حديثه موالاته لا تضر . توفي سنة 310هـ - 923م ببغداد . انظر ترجمته في الذهبي ( محمد بن أحمد ) ميزان الاعتدال في نقد الرجال 3 / 35 ، الزركلي ( خير الدين ) الأعلام 6 / 69.

(45) البقرة 283.

(46) انظر ابن عطية، المحرر الوجيز 2 / 517.

(47) عامر بن شراحيل الشعبي الحميري من مواليد سنة 19هـ - 640م ، رواية من التابعين ويضرب المثل بحفظه ، وهو من ثقات رجال الحديث، فقيه شاعر له الكفاية في العبادة والطاعة . توفي سنة 103هـ - 721م ، انظر ترجمته في الزركلي ، الأعلام 3 / 251، كحالة معجم المؤلفين 5 / 54.

(48) الحسن بن يسار أبو سعيد البصري تابعي شهير ، قال الذهبي عنه مولى الأنصار كان ثقة في نفسه حجة رأسا في العلم والعمل. ولد بالمدينة سنة 21هـ - وعاش بالبصرة وبها توفي سنة 110هـ. انظر ترجمته في الذهبي ميزان الاعتدال 2 / 281 ، عياض ، تراجم أغلبية ص 447 .

(49) انظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 3 / 403

(50) البقرة 283.

(51) انظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 3 / 403 - 404 ؛ الطبري، جامع البيان 3 / 120.

(52) انظر الجصاص، أحكام القرآن 2 / 206، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 3 / 405

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

والذي يبدو لي أنّ القول بالإشهاد على سبيل الاستحباب والندب أرجح عندي وإن كان مذهب القائلين بالإيجاب قويًا لتعلقهم بالنص إلا أنّ تركه ﷺ - وهو مفسر هذه الآيات - الأشهاد في حالات البيع والشراء دليل على عدم وجوب ذلك لأنّ عمله في معرض الحاجة إلى البيان بيان. كما أنّ القول بعدم وجوب الأشهاد تيسيرا على المتعاملين ورفعاً لحرص متوقع عنهم. إضافة إلى أنّ ذلك لا ينفي حضور الأشهاد نهائياً فمن شاء أشهد فإن أمن لم يشهد.

وفي مسألة الإشهاد والدعوة إليها ما يؤكد على أنّ إرساء الثقة بين المتعاملين من أولويات الشرع رفعا للمنازعة وتنظيماً للمعاملة في السوق.

هذا وقد قامت السوق في عهده ﷺ رحبة واسعة، لا بناء فيها ولا ظل، وكان الراكب ينزل فيها ، فيضع رحله ثم يطوف بالسوق ورحله بعينه يبصره ولا يُغييه عنه شيء وكانت السوق أقرب إلى الطول منها إلى العرض (53).

### وأما عن آداب السوق فعدة منها:

ذكر الله عند الدخول إلى السوق لقوله ﷺ : «من دخل إلى السوق فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كلّ شيء قدير ، كتب الله له ألف ألف حسنة ومحا عنه ألف ألف سيئة ، ورفع له ألف ألف درجة وبنى له بيتاً في الجنة » (54) " وإنما خصّ السوق بالذكر لأنّه مكان الغفلة عن ذكر الله والاشتغال بالتجارة فهو في موضع سلطنة الشيطان ومجمع جنوده ، فالذاكر هنا يحارب الشيطان ويهزم جنوده فمن قال ذلك فهو خليق بما ذكر من الثواب " (55).

ومن ذلك تجنب الأيمان عند التبايع خاصة منها الكاذبة لأنّ في ذلك ممحقة للبركة كما ثبت عنه ﷺ قوله الحلف " منفقة للسلعة ممحقة للبركة " (56) . وروي عنه أيضا " إياكم وكثرة الحلف في البيع فإنّه ينفق ثم يمحق " (57) .

" فالحالف يروج سلعته وينفقها لكن هذا الرواج ، وذلك الانفاق محل لنقصان البركة فيكون ذلك سبباً لأن يفتح الله عليه أبواباً من الإنفاق يتلف فيها ما جناه بسبب الحلف وكثرته عند التبايع فكان ذلك مدعاة للمسلم على تجنب كثرة الحلف في البيوع.

إنّ ما تقدّم إشارة إلى مكانة السوق ونظرة الشارع إليها ، وبيان للمبدأ الخلقى الذي يصطبغ به السوق الإسلامى الذي يعتبر السوق مكاناً لنفع أفراد المجتمع بعضهم لبعض أكثر من كونهم يسعون فيها إلى الربح المادى فحسب ، « وإذا ما تدبرنا القواعد التي وضعها النبي ﷺ لصحة التعامل في السوق لرأينا عدم تأثر السوق الإسلامية بالعوامل التي تنحرف بالأسواق غير الإسلامية عن أنموذجها المثالى ، فعدم تساوى المتعاملين في معرفة الأسعار ليست مشكلة في السوق الإسلامية لأنّه جعل إفشاء المعلومات الخاصة بالأسعار أمانة في عنق كل عالم بها إذا سنل عنها ، كما أعلم أصحابه أنّ غبن من لا يعلم بالسعر خيانة وربا وأعطى المغبون الحقّ في أن يفسخ البيع فيرد السلعة " (58).

<sup>53</sup> السمهودي، وفاء الوفاء، 1 / 540 - 541.

<sup>54</sup> سنن ابن ماجه: كتاب التجارات (12) باب الأسواق ودخولها (40) الحديث 2235 ، 2 / 752.

<sup>55</sup> المبار كفوري ( محمد بن عبد الرحمن ) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى 9 / 386

<sup>56</sup> أخرجه أبو داود في السنن، كتاب البيوع والإجازات(22)، باب في كراهية اليمين في البيع (6)، الحديث 3335 م 9 - 3 / 630.

<sup>57</sup> صحيح مسلم، كتاب المساقاة (22)، باب النهي عن الحلف في البيع (27)- عن أبي قتادة، الحديث 1607، م 5 - 2 / 1228.

<sup>58</sup> اعوض ( أحمد صفى الدين ) الاقتصاد الإسلامى ص 90

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

ولا يخفي أنّ تبادل المنافع في السوق وفق المفهوم الإسلامي له يؤدي إلى زيادة ترابط الأفراد في المجتمع ببعضهم وسيادة مبدأ التعاون والتنافس الشريف غير المنبني على الاستغلال. وأما الاقتصاد الحديث فإنّ السوق يعتبر فيه كاملاً إذا اشتمل على جملة شروط منها:

- تجانس السلع ، ومعناه تطابقها بحيث لا يكون هنالك أيّ تفضيل من المشتريين لسلعة على أخرى .
- عدم تأثير أيّ طرف من المتعاملين على السعر السائد في السوق
- علم المتبايعين التام بأسعار السلع المطلوبة والمعروضة
- سهولة انتقال السلع في السوق من فرد إلى آخر دون عقبات فإذا توفرت هذه الشروط في السوق أدت إلى سيادة المنافسة الكاملة داخل السوق (59).

### الحسبة في السوق:

السلوك البشري في التجارة مدفوع بمصالح أغلبها فردية ، وتتمثل تلك المصالح من جانب البائع في الرغبة على الاستحواذ على الربح وترويج السلعة بأقل ما يمكن من خسارة. ومن جانب المستهلك إشباع الحاجة والرغبة في الإنفاق بأقل ما يمكن من ثمن . وللوصول إلى هذه الغاية أو تلك يسعى الأفراد في تعاملاتهم إلى استعمال طرق مختلفة من أجل تحقيق مصالحهم مما قد يخرج بعملية التبادل عن غاياتها الشرعية . ومن هنا نشأت عملية الحسبة سداً لباب الاستغلال وضماناً لسير عملية التبادل التجاري على الطريقة التي رسمها الشرع.

وقد درس الفقهاء الحسبة وتحدّثوا عنها في كتبهم الفقهية، وتناولوها في ايضاً في كتب السياسة الشرعية، نظراً لكونها جزءاً من النظام الإداري في الدولة المسلمة.

والحسبة كما ذهب إلى تعريفها العلماء " أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذا أظهر فعله". (60) وكما هو ظاهر من هذا التعريف للحسبة فإنّه عام وشامل يدخل تحته كافة المجالات الدينية والاجتماعية والاقتصادية فوظائف المحتسب تشمل كل هذه المجالات إذ له الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ليس من خصائص الولاية والقضاة وأهل الديوان، فيأمر بالجمعة والجماعات وصدق الحديث وأداء الأمانات وينهى عن المنكرات من الكذب والخيانة وما يدخل في ذلك من تطفيف المكيال والميزان والغش في الصناعات والبياعات والديانات. (61)

وإذا كانت الحسبة أمراً بالمعروف، ونهياً عن المنكر، فهذا يعني شموله وعدم اختصاصه بباب التجارة فقط، بل إنّها عبارة عن مراقبة لكلّ سلوك الإنسان في الدولة المسلمة، ذلك أنّ المعروف هو ما عرف أنّ الله تعالى أمر به والمنكر هو ما نهى عنه، وهذا الأمر يتجاوز باب التجارة إلى كافة التصرفات الأخرى في الحياة.

" فالحسبة بهذا المفهوم إذن شامل لكل مجالات الحياة. وتعتبر الحسبة في مجالس السوق تدخلاً من قبل الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر في الأعمال التجارية فهي إذن رقابة إدارية تقوم بها الدولة عن طريق موظفين خاصين على نشاط الأفراد في مجال الأخلاق والدين والاقتصاد أي في المجال الاجتماعي بوجه عام تحقيقاً للعدل والفضيلة وفقاً للمبادئ المقررة في الشرع الإسلامي والأعراف المألوفة في كل بيئة وزمن " (62) وبهذا التعريف يمكن اعتبار عمليات المراقبة التي تقوم بها الشرطة

(59) عوض الاقتصاد الإسلامي ص 73 - 74 وانظر دوهيم روجيه مدخل إلى الاقتصاد ص 24

(60) الماوردي ( علي بن محمد ) الأحكام السلطانية ص 240

(61) انظر ابن تيمية ( عبد الحلیم ) الحسبة في الإسلام ص 16 - 17 بتصرف

(62) المبارك ( محمد ) آراء ابن تيمية في الدولة ص 73 - 74

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

البلدية المتمركزة في أي سوق من الأسواق من باب الحسبة كذلك ما تقوم به الشرطة الأخلاقية في عصرنا لكون التعريف السابق للحسبة شاملا كل هذه الجوانب.

ولقد كانت الحسبة في عصر صدر الإسلام مهمة الجميع تنفيذا لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾<sup>(63)</sup> فقد كان كل فرد في المجتمع يرى نفسه مقصودا بهذا الأمر لذا لم تكن لهذه العملية هيئة معروفة مختصة بذلك دون بقية أفراد المجتمع كما صارت فيما بعد.

فقد كان ﷺ يتنقل بنفسه في السوق ، ويعتبر أول من احتسب لأن بيان المعروف وإزالة المنكر هو مهمة الرسالة التي حملها ، وفي مجال المعاملات التجارية ثبت أنه كان يبين لأصحابه كيفية التعامل في التجارة ويرشدهم إلى بعض ما قد يزيل الإثم الذي يصاحب معاملاتهم فقد روي أنه خرج عليهم يوما وناداهم قائلا: « يا معشر التجار إن الشيطان والإثم يحضران البيع فشوبوا ببيعكم بالصدقة»<sup>(64)</sup>.

كذلك يعتبر حديث حاطب الذي فيه " أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس " <sup>(65)</sup> . داخلا في باب احتسابه ﷺ، إلا أن انتظام الحسبة واختصاصها بهيئة معروفة قد تحقق بعد ذلك بفترة زمنية طويلة نسبيا، ومن الأسباب التي دعت إلى انتظامها في العصر العباسي التقدم الحضاري الذي بلغه المسلمون حينها، مما ترتب عنه اتساع مدن الإسلام، وازدهار التجارة في السوق وفساد ذم أغلب التجار والصناع، الأمر الذي دعا إلى ضرورة إيجاد هيئة معروفة لتنظيم العمل في السوق والضرب على أيدي العابثين فيها فكان التطوير الذي لحق الحسبة <sup>(66)</sup>.

فالحسبة إذن واجهة من أجل تطبيق الأخلاقيات التجارية في السوق المسلمة، وهي تمثل الدولة في تنظيمها للمعاملة ، إذ من خلالها تُضمن سلامة المعاملات وقيامها على الأسس الخلقية الشرعية التي ندب إليها الشارع مما يُبعد حضور الاحتكارات وانتهاك حق المستهلك ، فهي "تمثل الدولة باعتبارها منظمة لنشاط السوق ضمن مبادئ الحرية والأخلاق بحيث يستطيع المحتسب النظر في المعاملات ، وفرض القواعد الأخلاقية والشرعية التي تعمل على منع الظلم ، وتؤدي إلى توازن المعاملات ، والتزامها بروح التعاون والأخوة وتقديدها بأحكام المعاملات" <sup>(67)</sup>.

### - النتائج:

- 1 - الشريعة الإسلامية رامت إصلاح المجتمع بتحقيق مصالحه العامة من خلال التشريعات التي تضبط سلوك الفرد.
- 2 - الإسلام أراد تهذيب رغبة الإنسان الاستحواذ على المال بما يتماشى مع مبادئه وقيمه، لذا نجد القرآن الكريم يصور المغالاة في هذه الرغبة تصويرا ابداعيا في قوله تعالى: (وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا).
- 3 - الأصل في السوق في الإسلام الحرية إلا أنه قد وُجد في النصوص ما يوجب ويبرر مراقبة الاداء فيها، وذلك من أجل إزالة المنكرات التي تكون فيها.

<sup>63</sup> آل عمران 104

<sup>64</sup> سنن الترمذي، كتاب البيوع (12)، باب ما جاء في التجار وتسمية النبي ﷺ إياهم (4)، الحديث 1208، 3 / 514

<sup>65</sup> أخرجه مسلم في الجامع الصحيح كتاب الإيمان (1)، باب قول النبي ﷺ لا يبيص لنا لله عليه وسلم من غشنا فليس منا (43) 1 / 99 الحديث 102.

<sup>66</sup> انظر الدريوش أحكام السوق في الإسلام ص 434

<sup>67</sup> قحف ( منذر ) الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم ص 114 و 153

**العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )**

- 4 - السوق محلّ لتبادل المنافع ولا يلغي الإسلام الصور الجديدة للأسواق بشرط التزامها بالأداب الشرعيّة التي خطّها الشّارع الحكيم.
  - 5 - الأصل في المبادلات التجارية في السوق الإسلامية أن تقوم على الرضا وهذا أمر مهمّ يعبر عن مدى عناية الشّارع بأمر الفرد.
  - 6 - تبرز أخلاقيّة الإسلام في السوق خاصة في عنايته بالسلعة وبطريقة تبادلها في السوق الإسلاميّة.
  - 7 - الحسبة آلية من الآليات التي تضمن إلزام المتبايعين في الأسواق باتباع تعاليم الشرع والتي منها تنبع جملة الأخلاق التي ينبغي أن تسود السوق في الإسلام.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.  
الباحث.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

مصادر ومراجع البحث:

القرآن الكريم:

- آراء ابن تيمية في الدولة، محمد المبارك، دار الفكر، ط 1 / 1387 هـ - 1967 م.
- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، علي بن محمد الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت - 1402 هـ - 1982 م.
- أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد الإسلامي، أحمد بن يوسف الدريوش، دار عالم الكتب للنشر - الرياض - ط 1 / 1409 هـ - 1989 م.
- أحكام القرآن، أحمد بن علي الجصاص الحنفي، تحقيق: محمد الصادق قحاطي، دار إحياء التراث العربي بيروت، سنة الطبع: 1405 هـ.
- أسواق العرب في الجاهلية والإسلام، سعيد الأفغاني، دار الفكر - دمشق - ط 2 / 1379 هـ - 1980 م.
- الأعلام، خير الدين لزركلي، دار العلم للملايين - بيروت - ط 10 / 1992 م.
- الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم؟ منذر القحف ومحمود غسان، دار الفكر - دمشق ودار الفكر المعاصر - بيروت - ط 1 / 1420 هـ - 2000 م -
- اقتصادنا، محمد باقر الصدر، دار الفكر - بيروت - ط 6 / 1394 هـ - 1974 م.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1420 هـ / 2000 م.
- تحفة الأhoodي بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المبارك كفوري، تصحيح عبد الرحمن محمد عثمان، ط 3 / 1399 هـ - 1979 م - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- تراجم أغلبية، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى، تحقيق محمد الطالبي، الجامعة التونسية - تونس - سنة الطبع 1968 م.
- تطوّر الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور، محمود عبد المولى، الشرطة التونسية للتوزيع - تونس - ط 2 / 1406 هـ - 1986 م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية - بيروت - ط 1 / 1412 هـ - 1992 م.
- الجامع الصحيح، (سنن الترمذي)، موسوعة السنة (الكتاب الستة وشرحها) محمد فؤاد عبد الباقي، دار سحنون دار الدعوة - اسطنبول - ط 2 / 1413 هـ - 1992 هـ.
- الجامع الصحيح، مسلم بن الحجاج، موسوعة السنة محمد فؤاد عبد الباقي، دار سحنون دار الدعوة - اسطنبول - ط 2 / 1413 هـ - 1992 هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - ط 2.
- الحسبة في الإسلام، أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، تحقيق سيدي محمد بن أبي سعد، مكتبة الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1 / 1403 هـ - 1983 م.
- السوق وتنظيماتها في الاقتصاد الإسلامي، عبد الحميد مستعين علي، دار السودان للكتاب - الخرطوم، سنة الطبع 1406 هـ.
- سنن أبي داود (سليمان بن الأشعث)، موسوعة السنة (الكتاب الستة وشرحها) محمد فؤاد عبد الباقي، دار سحنون دار الدعوة - اسطنبول - ط 2 / 1413 هـ - 1992 هـ.
- سنن الترمذي (محمد بن عيسى)، موسوعة السنة (الكتاب الستة وشرحها) محمد فؤاد عبد الباقي، دار سحنون دار الدعوة - اسطنبول - ط 2 / 1413 هـ - 1992 هـ.
- سنن ابن ماجه (محمد بن يزيد القزويني)، موسوعة السنة (الكتاب الستة وشرحها) محمد فؤاد عبد الباقي، دار سحنون دار الدعوة - اسطنبول - ط 2 / 1413 هـ - 1992 هـ.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

- سننالنسائي (أحمد بن شبيب)، موسوعة السنة (الكتاب الستة وشرورها) محمدفؤاد عبد الباقي، دار سحنونودار الدعوة - اسطنبول - ط 2 / 1413 هـ - 1992 هـ.
  - شذرات الذهب بأخبار من ذهب، عبد الحبيبا العماد الحنبلي، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت - بدون تاريخ ولا طبعة.
  - الصحيح، (محمد بن إسماعيل البخاري)، موسوعة السنة (الكتاب الستة وشرورها) محمدفؤاد عبد الباقي، دار سحنونودار الدعوة - اسطنبول - ط 2 / 1413 هـ - 1992 هـ.
  - فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر، تصحيح وتحقيق الشيخ عبد الله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - سنة 1379 هـ.
  - القوانين الفقهية، محمد بن أحمد بنجزبالكلبي، الدار العربية للكتاب ليبيا - تونس - سنة الطبع 1982 م.
  - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية، تحقيق وتعليق مجموعة، ط 1 / 1401 هـ - 1981 م - الدوحة.
  - مختار الصحاح، محمد بن عمر فخر الدين الرازي، دار الفكر العربي - بيروت - بيروت - ط 1 / 1997 م.
  - مدخل إلى الاقتصاد، روجيه دوهيم، ترجمة د. سمو حيفو فالعادة، دار منشورات تعويدات، بيروت سنة 1967 م.
  - معجم القرآن، عبد الرؤوف المصري، دار السرور - بيروت - ط 2 / 1367 هـ - 1948 م.
  - معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى دار إحياء التراث العربي - بيروت - 1376 هـ - 1957 م.
  - معجم المصطلحات التجارية والمالية المصرفية، أحمد زكي بيومي ومحمود صديقي يوسف، دار الكتاب المصري - القاهرة، ودار الكتاب اللبناني - بيروت، ط 1 / 1414 هـ - 1994 م.
  - المعيار المعربو الجامع لمغرب بعفتاوعلماء إفريقيا والأندلس المغرب، أحمد بن يحيى الوائلي، تخرىج جماعة عباش رافد. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي - بيروت - سنة الطبع 1401 هـ - 1981 م.
  - ميزان الاعتدال في نقد الرجال، دراسة وتحقيق الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، د. عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتاب العلمية - بيروت - ط 1 / 1416 هـ - 1995 م.
  - وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى صلى الله عليه وسلم، علي بن عبد الله السهمودي، مطبعة الآداب المؤيد - مصر - سنة الطبع 1326 هـ.
- l'économie et les sciences sociales, Jean Yves capul et Olivier garnier, edition Hatier, paris - Avril 1999.

بحوث:

- الإسلام والاقتصاد، عبد الهادي علي النجار - مجلة عالم المعرفة عدد 63 سنة 1403 هـ.
- بحث ضمن كتاب الاقتصاد الإسلامي - مفاهيم وتكزات، -
- أحمد صفي الدين معوض، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبد العزيز 1400 هـ - 1980 م.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

## درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في كلية التربية القبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها

\* د. حسن عياد علي، \*\* د. فرج محمد سليمان.

( \* محاضر تخطيط تربوي - كلية الآداب - جامعة عمر المختار - البيضاء - ليبيا. \*\* محاضر أصول تربية - كلية التربية - القبة - جامعة عمر المختار - ليبيا )



العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

## درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في كلية التربية القبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها

### المخلص:

هدفت الدراسة التعرف إلى درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في كلية التربية القبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها تم إجراء مسح شامل لمجتمع الدراسة بلغ عددهم 75 عضو هيئة تدريس وزعت عليهم استبانة تكونت من (50) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي. تهيئة متطلبات إدارة الجودة ، متابعة العملية التعليمية وتطويرها ، تطوير القوي البشرية العاملة ، اتخاذ القرار وخدمة المجتمع وتوصلت الدراسة إلى أن درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة بكلية التربية القبة بدرجة متوسطة.

### Summary

The study aimed to identify the degree of application of TQM standards in the Faculty of Education dome from the point of view of the members of the teaching staff was conducted a comprehensive survey of the society of the study, the number of 75 members of the teaching staff and distributed a questionnaire consisting of (50) divided into four areas. Development of the workforce, decision making and community service. The study found that the degree of implementation of the standards of total quality management at the Faculty of Education dome is medium

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### - المقدمة:

يشهد العصر الحالي مجموعة من المتغيرات المتصارعة في العلوم والتكنولوجيا والمعلوماتية وثورة الاتصالات والإبداع الفكري ولابتكاري والمفاهيم الإنسانية والاقتصادية الجديدة والمختلفة عن ذي قبل ، والذي أوجدت حالات من التفكك وأخرى من الاندماج ، وحالات اتخذت شكل انهيار الحدود وسقوط الجدران وقرب المسافات تحت مضلة العولمة وانعكست هذه المتغيرات بشكل أو بآخر على نظم التعليم ومؤسساته وظهر مفاهيم جديدة للتعليم مثل جودة التعليم.

وبالتالي أصبحت الجودة من أهم التحديات العالمية التي تسعى الدول إلي مواجهتها خاصة في مجال التعليم والعمل على زيادة القدرة التنافسية من خلال الارتقاء بمستوي التعليم وجودته ونوعية خريجه، وذلك عن طريق توافر الموارد المادية والبشرية اللازمة للوفاء باحتياجات العملية التعليمية واستخدامها الاستخدام الأمثل ، وأصبح التحدي الرئيسي للنظم في هذه الأيام ليس فقط تقديم الخدمة التعليمية لكل المواطنين ولكن التأكيد على أن الخدمة التعليمية يجب أن تقدم بجودة عالية (عبد الرسول، 2008، 251).

ولذلك فإن إدارة الجودة الشاملة Total quality management أصبحت فلسفة شاملة للحياة والعمل ومنهجية إدارية مهمة في مجال الإدارات والمنظمات الحديثة لما تحققه من نجاحات في الإدارة حيث تشمل على وصف العمليات حسب معايير الجودة والتعديلات المقترحة التي تساعد على تحسين الجودة بشكل مستمر.

وتشير إدارة الجودة الشاملة في التعليم إلي مجمل السمات والخصائص التي تتعلق بالخدمة التعليمية وهي التي تستطيع أن تفي باحتياجات الطلاب ، أو هي جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع وتحسين وحدة المنتج التعليمي بما يتناسب مع رغبات المستفيدين ومع قدرات وسمات وخصائص وحدة المنتج التعليمي (ضحاوي ، 2010، 278).

ويعرف السعود: الجودة في الإدارة التعليمية بأنها قدرة المؤسسة التعليمية على تقديم خدمة بمستوي عال من التميز وتستطيع من خلالها الوفاء باحتياجات ورغبات عملائها ( الطلبة ، أولياء الأمور، أصحاب العمل وغيرهم) وبالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم وبما يحقق السعادة والرضا لديهم ويتم ذلك من خلال مقاييس موضوعة سلفاً لتقييم المخرجات والتحقق من صفة التميز فيها ( السعود ، 2002، 60).

وتواجه الجامعات تحدياً كبيراً نتيجة الاهتمام المتزايد بقيمة التميز والجودة بالمعني الشامل والذي يعبر عن أداء الأعمال بطريقة صحيحة من أول مرة لتحقيق رضا العميل (الطالب، سوق العمل) وقد أصبح من الضروري على الجامعات أن تعمل على إدخال تلك النظم الحديثة والمعايير النمطية في كل مستوى إداري في الجامعات حتى تضمن البقاء والاستمرار والوقوف أمام المنافسة مع الجامعات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

وتستلزم إدارة التحول نحو إدارة الجودة الشاملة في الجامعات تطبيق سبعة أساليب أو طرق لإدارة الجودة الشاملة:

**الإستراتيجية:** بمعنى أن تكون لدي القيادة العليا فكرة عما تريد أن تكون عليه في السنوات القادمة (من 3-5 سنوات).

**الهيكل:** بمعنى إعادة هيكلة المؤسسة الجامعية وتغيير المسؤوليات والوظائف وإعادة بناء فرق العمل.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

**النظم:** أي إعداد نظم جديدة كتحسين المخرجات أو زيادة كفاءة وفاعلية العمليات أو إضافة ابتكارات تكنولوجية للمدخلات.

**العاملون:** بمعنى معاملة الأفراد بشكل لائق وإشباع حاجاتهم ومطالبهم أي أتباع منهج العلاقات الإنسانية.

**المهارات:** أي تحسين القدرات البشرية من خلال التدريب حتى تكون تلك القدرات مبتكرة ونشطة.

**النمط:** أن يكون نمط الإدارة والقيادة من النوع الذي يقود إدارة الجودة الشاملة في جميع أنحاء التنظيم.

**القيم المشتركة:** بمعنى إيجاد ثقافة تنظيمية جديدة تحدد القيم السائدة وتبديها بثقافة وقائية تتلاءم على التطوير المستمر ( عبد الحليم ، 202، 103-2011).

### - مؤشرات تطبيق الجودة الشاملة بالجامعات:

تناول الباحثون التربويون مجموعة من المحاور لتطبيق إدارة الجودة الشاملة بالجامعات منها مايلي:

#### الإدارة التعليمية:

ويقصد بها جودة العملية الإدارية التي يمارسها كل مدير أو قائد في النظام الجامعي وتتألف هذه العملية من المهام الإدارية مثل التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة وغيرها التي تنعكس على الأداء الجيد وحسن استغلال الموارد المادية والبشرية وتفويض السلطات وأسلوب التعامل مع الموارد البشرية وعليه من الضروري اختيار القيادات بدقة من خلال لجنة فنية مختصة من أجل حسن إدارة الجامعات وتطويرها.

#### الإمكانيات المادية:

تلعب الموارد المادية دوراً حاسماً في العملية التعليمية من حيث توفير الموارد المادية التي تساعد في عملية التعلم مثل المبني الجامعي وقدرته على تحقيق الأهداف ومدى استفادة الطلبة من المكتبة والأجهزة والمعدات التي تساعد في عملية التعلم مما يتطلب ترشيد الإنفاق والبحث عن مصادر التمويل الذاتي( دافيز، 2004، 112).

#### الطلبة:

يعتبر المتعلم أحد عناصر العملية التعليمية ويرتبط هذا العنصر بسياسة القبول بالجامعة والانتقاء ونسبة عدد الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس والخدمات التي تقدم للطلاب ودافعيتهم واستعدادهم وإقبالهم بحماس نحو عملية التعلم.

#### أعضاء هيئة التدريس:

يعتبر عضو هيئة التدريس العامل الأساسي في تحقق أهداف المؤسسة التعليمية وبالتالي يجب توافر مجموعة من الخصائص لعضو هيئة التدريس منها كفايات التدريس الجيد ، وكفايات البحث العلمي، واستخدام التقنيات الحديثة في مجال التعلم ومدى مساهمته في خدمة المجتمع ( أحمد ، 2011، 225).

#### المناهج وطرق التدريس:

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

لا بد إن تراعي المناهج الدراسية المتعلم والمجتمع بمعنى إن تراعي المتعلم من ناحية قدراته العقلية والنفسية واستعداده ودافعيته أما المجتمع فيجب أن تكون مرتبطة بواقعه واحتياجاته ومشاكله وطموحاته وان تنمي الإبداع وان تكون قابلة للتحقيق.

أما بخصوص طرق التدريس يجب إن تراعي مشاركة الطلاب في التعلم والتعليم وأسلوب العمل الجماعي ومراعاة الفروق الفردية وتنمية القدرات وعلاج حالات التأخر (حجي ، 2005 ، 459-460).

### العلاقة بين الجامعة والمجتمع:

الجامعة مؤسسة تعليمية تعمل في بيئة محيطة تؤثر وتتأثر بها وبالتالي لا بد أن تتفاعل الجامعة مع المجتمع من حيث مدي الوفاء باحتياجاته والمشاركة في حل مشكلاته وربط التخصصات بطبيعة المجتمع وحاجاته والتفاعل بين الجامعة بمواردها البشرية والفكرية والمجتمع بقطاعاته الإنتاجية والخدمية (أحمد، 2011 ، 226).

وهناك العديد من الدراسات التي بحثت إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي منها على سبيل المثال دراسة الغميز(2004) هدفت الدراسة لمعرفة إمكانية تطبيق معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالسعودية ولتحقيق هدف الدراسة صممت استبانة تم توزيعها على عينة مكونة (70) مدير إدارة ورئيس قسم وبينت نتائج الدراسة أن ترتيب مجالات تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة حسب استجابات أفراد العينة مرتبة تنازلياً كما يلي:

مجال مرافق المؤسسات التعليمية، مجال القيادة، التخطيط، التعلم والتعليم، التقويم، الموارد البشرية والمالية، مجال التغذية الراجعة.

دراسة علوان (2006) هدفت إلى إلم قياس إمكانية تطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة في كليات جامعة التحدي الليبية ولتحقيق ذلك الهدف تم توزيع استبانة على عينة من الإداريين ورؤساء الأقسام في الجامعة بلغت (811) فرداً وأظهرت نتائج الدراسة أن إمكانية تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة حسب آراء العينة غير ملائمة للتطبيق في كليات الجامعة لأن ثقافة الكليات وبينتها التنظيمية لا تساعد على تطبيق ذلك.

دراسة بدج والربابعة (2007) هدفت الدراسة إلى معرفة ما مستوي تطبيق معايير إدارة الجودة في كلية الأميرة عالية الجامعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها ولتحقيق ذلك الهدف تكونت عينة الدراسة من (112) من أعضاء هيئة التدريس واستخدم الباحثان الاستبانة وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوي تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة بكلية الأميرة عالية بدرجة متوسطة.

دراسة دياب (2009) استهدفت الدراسة بناء أداة قياس لمعرفة درجة استيفاء مبادئ إدارة الجودة الشاملة ومعاييرها في مؤسسات التعليم العالي وشملت العينة (60) عضواً من هيئة التدريس في جامعة القدس المفتوحة بقطاع غزة وأشارت نتائج الدراسة أن الجامعة لا توفر مستلزمات الأنشطة المرافقة من قاعات وملاعب وصلات متعددة الأغراض، وهناك قصوراً في تطوير القوي البشرية العاملة، وقلة توافر برامج تدريبية للعاملين وغياب فرصة المشاركة للعاملين في اتخاذ القرار.

دراسة محمود (2012) هدفت الدراسة إلى التعرف على مدي تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في محوري البرامج التعليمية وخدمات الدعم التعليمي بالأكاديمية الليبية بعد حصولها على الاعتماد المؤسسي والبرامجي من وجهه نظر الطلبة تم اختيار عينة عشوائية من الطلبة بلغت (225) طالباً

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

باستخدام الاستبانة توصلت الدراسة إلي أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوي تطبيق محور البرامج التعليمية السائدة بالأكاديمية الليبية ومحور البرامج التعليمية المطلوبة لنجاح تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة وأيضاً الفروق ذاتها بين مستوي تطبيق محور خدمات الدعم التعليمي السائدة والمطلوبة.

دراسة الحراشة (2013) هدفت الدراسة التعرف إلي تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في جامعة آل البيت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وتم اختيار عينة من (132) عضو هيئة التدريس وباستخدام الاستبانة توصلت الدراسة إلي أن درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة بالجامعة بدرجة متوسطة.

دراسة أرجيعة (2014) هدفت الدراسة إلي استقصاء تأثير القيادة التحويلية والمنظمة المتعلمة على تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعتان من الجامعات العامة الليبية , وقد استخدم المنهج الكمي والكيفي في عملية جمع البيانات فقد استخدم الاستبيان في جمع البيانات الكمية بينما استخدمت المقابلة في جمع البيانات النوعية. وقد أوضحت النتائج إن القيادة التحويلية والمنظمة المتعلمة لهما تأثير على تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات المختارة كما بينت النتائج أيضاً إلى إن هناك ثلاثة فقط من أبعاد المنظمة المتعلمة ذات أهمية كعامل وسيط في العلاقة بين القيادة التحويلية وإدارة الجودة الشاملة وهي كما يلي: النماذج العقلية والرؤية المشتركة ونظم التفكير كما أشارت نتائج المقابلة إلى وجود بعض المعوقات تتعلق بجانب مهارات القيادة وجهود الجامعات في التكيف مع التغيير لتصبح منظمات متعلمة.

دراسة (Loutfi et al., 2016) تناولت الدراسة تصورات أعضاء هيئة التدريس تجاه تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في إحدى مؤسسات التعليم العالي في ماليزيا، وكيف تؤثر على نية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة أوضحت نتائج التحليل وجود علاقة موجبة بين الموقف تجاه تطبيق إدارة الجودة الشاملة (العملاء وأصحاب المصلحة، مشاركة الموظفين والعمل الجماعي، والتحسينات المستمرة والدرجة الكلية للموقف) والنية لممارسة إدارة الجودة الشاملة بين كليات العينة المختارة , كما أظهرت أنه ليس هناك ارتباط كبير بين المعايير الشخصية، والنية لممارسة مبادئ إدارة الجودة الشاملة بين موظفي المؤسسة .

دراسة (Abd Rahim, 2016) الغرض من هذه الدراسة هو التعرف على مستوى ممارسة إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي الصناعي بين طلاب المرحلة الجامعية في الجامعات الحكومية في ماليزيا. تم تطبيق تقنية العينة العشوائية في هذه الدراسة في حين تم توزيع 299 استبيان و تم تحليل جميع البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية وخلصت الدراسة إلى إن طلاب المرحلة الجامعية في حاجة إلى توعية حول إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم.

## دراسة (Rizwan, 2012)

هدفت الدراسة لمعرفة تنفيذ ممارسات إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية العليا في باكستان، وخاصة في كليات إدارة الأعمال، هو نسبياً مفهوم جديد وأنه في مرحله الأولى إذا استند الإطار النظري لهذه الدراسة على الأداة التي تقيس مدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي وباستخدام التحليل العامل الاستكشافي بينت النتائج إن هناك 13 عشر عامل تحد من تطبيق إدارة الجودة الشاملة في كليات إدارة الأعمال في باكستان وهي أصحاب المصلحة والتركيز والاعتراف والمكافأة والقياس والتقويم والتحكم في العمليات والتحسين والموارد والقيادة والتمكين هي من العوامل الرئيسية حيث إن كل هذه العوامل تفسر أكثر من 5% من التباين في البيانات.

**العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )**

**دراسة (Norhayatiet al., 2012)**

حددت هذه الدراسة مجال البحث في عوامل النجاح الحاسمة في تنفيذ إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بماليزيا التي لديها إمكانات استكشاف وخلق معارف جديدة لتحسين ممارسات إدارة الجودة الشاملة ومخرجاتها في مؤسسات التعليم العالي وقد كشفت الدراسة إن إدارة الجودة الشاملة سوف تترك تأثيراً ممتازاً على أهداف المؤسسات وتخلق قيمة في تعزيز القيمة الاقتصادية وعلى الرغم من إن تنفيذ إدارة الجودة الشاملة يأتي بعدد كبير من التغييرات في المؤسسة إلا إن هناك عدم تبنى لهذا النهج في العديد من المؤسسات.

**دراسة (Syed, 2013)**

حاولت هذه الدراسة معرفة مدى تم تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالقطاع العام في باكستان واتبعت الدراسة المنهج الكمي كما تم استخدام الاستبيان لجمع البيانات وكان معدل ثبات الأداة 80% باستخدام معامل الفا كورنباخ لمعظم إبعاد إدارة الجودة الشاملة كما تم استخدام البرنامج الإحصائي التحليل العاملي لتحقيق الهدف الأساسي من الدراسة وكان الاستنتاج الرئيسي هو إن إدارة الجودة الشاملة تم اعتمادها بمؤسسات التعليم العالي ولكن بوتيرة بطيئة وكانت مجالات التحسن تتضمن القيادة والرؤية وتقييم عملية التحسين المستمر والتدريب الموظفين والتركيز على الطلاب

**دراسة (Pushpa, 2015)**

على الرغم من ممارسة إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي في الهند من خلال تطبيق نظريات مختلفة لإدارة الجودة الشاملة بهدف تحسين الجودة في جميع جوانب التعليم العالي إلا إن أفضل ممارسة لإدارة الجودة الشاملة اقتصر على بعض الجامعات الكبرى وبشكل خاص كليات الهندسة والإدارة والكليات التقنية ومع ذلك فإن الوضع الحالي لها ليس مرضياً فقط بعض الجامعات الكبرى توفر التعليم الجيد للطلاب في ثاني أكبر بلد بالسكان في العالم كما كشفت الدراسة انه وعلى الرغم من تنفيذ إدارة الجودة الشاملة يجلب مجموعة واسعة من التغييرات لتعزيز الجودة وضمان النمو لمؤسسات التعليم العالي إلا إن هناك العديد من المؤسسات لازالت لا تعطي الأولوية لتنفيذها.

من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أن هناك اهتماماً بإدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي وأن إمكانية الاستفادة منها وتطبيقها في العمل التربوي ليست بالأمر العسير وأن هناك توجهات كبيرة لإصلاح النظام التعليمي كاملاً من (مدخلات ، عمليات ، مخرجات ) وذلك باستخدام الأنظمة الرقابية للجودة الشاملة واستفاد الباحثان من الدراسات السابقة في التعرف على الجوانب البحثية المهمة منها المنهجية العلمية والأدوات المستخدمة فيها والإطار النظري والأساليب الإحصائية وبناء أداة الدراسة وتفسير النتائج أما عن تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها الدراسة الأولى التي تطبق على كلية التربية - القبة وعلى أعضاء هيئة التدريس فيها.

**- مشكلة الدراسة:**

إن تحقيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي تعني قدرة المؤسسة على تقديم خدمة بمستوى عال من الجودة تستطيع من خلالها الوفاء باحتياجات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ، وأصحاب العمل، والمجتمع وغيرهم وبالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم ومتطلبات العصر والبيئة العلمية والتكنولوجية وتسعي كلية التربية القبة إلي التطوير من مدخلاتها وعملياتها بشكل مستمر ، وذلك للعمل

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

على تحسين أدائها لوظائفها وربطها بمجتمعها بغية الحصول على أفضل مخرجات من خلال رفع الجودة والكفاءة في التعليم وخاصة أن كليات التربية بشكل عام تقوم بدور هام واستراتيجي وهو إعداد الكوادر المؤهلة لقطاع التعليم وبالتالي فان مخرجاتها يجب ان تكون على درجة عالية من الكفاءة .

وعلى الرغم من الاهتمام بإدارة الجودة في الجامعات الليبية إلا أن بعض الدراسات والتقارير أشارت إلي بعض السلبيات والقصور في تطبيق إدارة الجودة بمؤسسات التعليم العالي الليبية منها:

- إن الجهاز الإداري بالجامعات الليبية يتصف بالبيروقراطية والروتينية ويفتقر لسبل الاتصال السريع وسرعة اتخاذ القرارات وتقديم الخدمات الإدارية ( الحوات ، 2004، 114).
- التوسع في نشر التعليم الجامعي دون الاهتمام بمعايير الجودة والتقصير في تجهيز مؤسساته وتوفير احتياجاته ( اللجنة الشعبية للتفتيش والرقابة ، 2007 ، 43).
- القصور في تبني برامج وآليات الاعتماد الأكاديمي وتفعيل نظم الجودة بالجامعات الليبية(اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، 2005. ص11).
- شح المصادر المالية المخصصة لبرامج الجودة والأنشطة والفعاليات المصاحبة لها إضافة لضعف التشريعات التي تعتبر الجودة خياراً استراتيجياً ملزماً (المركز الوطني لضمان الجودة ، 2010، 12-13).

### - أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى، التعرف إلى درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في كلية التربية القبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها.

### - أسئلة الدراسة:

ما درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في كلية التربية- القبة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟

### - أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها تناول موضوعاً إدارياً مهماً وهو إدارة الجودة لشاملة وتطبيقاتها في التعليم الجامعي نظراً لأهمية هذا القطاع وخاصة كليات التربية نظراً للدور التي تقوم به في تزويد المجتمع وقطاع التعليم العام بالطاقة البشرية المؤهلة الواعية ذات النوعية الجيدة وهي المطلوبة في ظل المنافسة الشديدة في سوق العمل وذلك لأن المنافسة على النوعية أصبحت سمة العصر الذي نعيش فيه.

وتبرز أهمية الدراسة أيضاً في مساهمتها في نشر الوعي بثقافة إدارة الجودة الشاملة لدي القيادات الإدارية المشرفة على التعليم الجامعي خاصة بعد تجربة كفاءة وفعالية هذا المدخل الإداري المعاصر في التطبيق العملي في العديد من الجامعات .

فضلاً عن مساعدة إدارة كلية التربية القبة من خلال النتائج التي يتم التوصل إليها في إلقاء الضوء على المؤثرات ذات العلاقة بمستوى الجودة المطلوبة في التعليم الجامعي والتي يستند إليها صناع القرار الإداري في إدارة الكلية حول تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالكلية للاسترشاد بها لتجويد وتحسين مكونات العملية التعليمية بالكلية.

### - حدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة بحدود مكانية وزمانية وإجرائية:

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

- الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على كلية التربية / القبة
- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2016-2017م.
- الحدود الإجرائية: اقتصرت الدراسة على جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية.
- مصطلحات الدراسة:

إدارة الجودة الشاملة: يمكن تعريف إدارة الجودة الشاملة على أساس الكلمات التي يتكون منها المصطلح كما يلي:

إدارة: تعني تخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة كافة النشاطات المتعلقة بتطبيق الجودة ، كما يتضمن ذلك دعم نشاطات الجودة و توفير الموارد اللازمة .  
الجودة: تلبية متطلبات العميل وتوقعاته.

الشاملة: تتطلب مشاركة واندماج كافة موظفي المنظمة وإجراء التنسيق الفعال بينهم لحل مشاكل الجودة والقيام بالتحسينات المستمرة ( جودة، 2006، 23 ).

### كلية التربية:

أنشئت كلية التربية بناءً علي قرار أمين اللجنة الشعبية العامة رقم (24) لسنة 2008م بتحويل معاهد المعلمين إلي كليات التربية وهي تابعة لجامعة عمر المختار وتضم إحدى عشر قسماً ومقرها مدينة القبة.

### - منهجية الدراسة وإجراءاتها:

#### - منهج الدراسة:

اتبع الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي باستخدام أداة لقياس درجة تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في كلية التربية القبة.

#### - مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 2016م-2017م والبالغ عددهم 57عضو هيئة تدريس.

#### - أداة الدراسة:

من خلال الاطلاع على بعض الدراسات التي اهتمت بموضوع الجودة تم إعداد أداة قياس لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي مع إعادة صياغة بعض الفقرات بما يتلاءم مع البيئة الجامعية في ليبيا واشتملت الأداة على ( 50 ) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي:

- 1- المجال الأول: تهيئة متطلبات إدارة الجودة وله 13 فقرة.
- 2- المجال الثاني: متابعة العملية التعليمية وتطويرها وله 11 فقرة
- 3- المجال الثالث: تطوير القوي البشرية العاملة وله 13 فقرة.
- 4- المجال الرابع: اتخاذ القرار وخدمة المجتمع وله 13 فقرة.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### - صدق أداة الدراسة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة قام الباحثان بعرضها على مجموعة من المحكمين من أساتذة جامعة عمر المختار من المتخصصين في الإدارة التربوية والتقويم والقياس وتم الأخذ بملاحظات الأساتذة المحكمين فتم تعديل صياغة الفقرات وهي التي لم تحصل على نسبة موافقة (80) فأكثر من آراء المحكمين.

### - ثبات أداة الدراسة:

تم حساب الثبات للأداة ككل ولكل مجال على حدة من خلال استخدام معادلة ألفا كرونباخ والجدول (1) يبين ذلك.

جدول (1) حساب الثبات للأداة ككل ولكل مجال على حدة.

المجال	عدد الفقرات	قيمة الثبات
تهيئة متطلبات الجودة	13-1	%83
العملية التعليمية - متابعتها وتطويرها	11-1	%86
تطوير القوي البشرية العاملة	13-1	%80
اتخاذ القرار وخدمة المجتمع	13-1	%82
الأداة ككل	50	%84

### - الأساليب الإحصائية:

بعد جمع جميع استمارات الاستبانة للتأكد من صلاحيتها للتفريغ والمعالجة الإحصائية تم استخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لعرض نتائج الدراسة.

### جدول (2)

أولاً: مجال تهيئة متطلبات إدارة الجودة	موافق بدرجة كبيرة 3	موافق بدرجة متوسطة 2	غير موافق 1	المجموع 150	النسبة	المتوسط
1 تهيئة الكلية برامج تعليمية تناسب العصر وما يحدث من مستجدات.	10	5	25	65	%43	1.3
2 تعد الكلية خطة إستراتيجية تتوافق وخطة التنمية الشاملة للمجتمع.	7	3	40	67	%44	1.34
3 تهيئة الكلية مبني يستوعب أعداد الطلبة المقبولين .	45	2	3	142	%94	2.84
4 توفر الكلية قاعات دراسية ومعامل	45	3	2	142	%94	2.84

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

						ومختبرات تتناسب وأعداد الطلبة المقبولين .
2.64	%88	132	8	2	40	5 تهيئ الكلية مستلزمات الأنشطة المنهجية من تقنيات ووسائط وكتب دراسية ومراجع.
1.14	%38	57	45	3	2	6 تهيئ الكلية مستلزمات الأنشطة المرافقة للمناهج من قاعات وملاعب وصالات متعددة الأغراض.
2.54	%84	127	8	7	35	7 توفر الكلية أساتذة وطاقم إداري يتناسب وأعداد الطلبة.
2.74	%91	137	3	7	40	8 توفر الكلية أساتذة أكاديميين متخصصين لتدريس جميع المقررات الدراسية .
1.24	%41	62	40	8	2	9 تنهج الكلية مبدأ التطوير المستمر لعملياتها الإدارية والفنية.
2.1	%07	105	10	25	15	10 تشجع الكلية العاملين فيها على المبادرات لتحسين الأداء وتطويره .
2.8	%93	140	2	6	42	11 تضع الكلية أنظمة واضحة ومحددة للالتحاق والقبول لطلبتها.
1.34	%44	67	38	7	5	12 تزود الكلية طلبتها بدليل يحدد بوضوح شروط الدراسة ومتطلباتها.
1.22	%40	61	41	7	2	13 توفر الكلية خدمات متعددة لطلبتها صحية ، توجيه، إرشاد، منح دراسية.
2.00	0,66 %	130	4			المجموع
المتوسط	النسبة	المجموع	غير موافق	موافق	موافق	ثانياً: مجال العملية التعليمية - متابعتها وتطويرها
		150	1	متوسطة 2	كبيرة 3	
1.3	%43	65	25	5	10	1 تهتم إدارة الكلية بجودة التعليم وتحرص على تحقيقها.
3	%94	142	1	4	45	2 تحتفظ الكلية بملفات خاصة لكل طلبتها تضم معلومات وبيانات.
2.74	%91	137	3	7	40	3 تتخذ الإجراءات اللازمة لحفظ المعلومات الخاصة بالطلبة وضمان سريتها.
1.5	%0.5	75	30	15	5	4 تتابع الكلية وإدارتها تحصيل الطلبة ونتاج

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

						تقويمهم المستمر طيلة فصول الدراسة .
1.16	%38	58	44	4	2	5 تنظم الكلية فعاليات وأنشطة تسهم في تحقيق التنمية الشاملة المتكاملة للطالب .
1.5	%0.5	75	30	15	5	6 تقوم الكلية بمتابعة طرائق التدريس والإشراف على المقررات الدراسية.
1.16	%38	58	44	2	4	7 تقوم الكلية بمراجعة البرامج والمقررات الدراسية وتطويرها في ضوء المستجدات العلمية والتربوية.
2.5	%83	125	5	15	30	8 تهيئ الكلية المناخ التعليمي المناسب للعملية التعليمية.
1.34	%44	67	40	3	7	9 تعمل الكلية على توفير ما يلزم للعملية التعليمية من وسائط وتقنيات.
1.14	%38	57	45	3	2	1 تقوم الكلية بإجراءات محددة لتطوير أساليب التقويم بناء على نتائج المتابعة المستمرة.
1.2	%04	60	43	4	3	1 تهتم إدارة الكلية بدور تقنية الاتصال والمعلومات في البرامج التعليمية .
1.67	%55	919				المجموع
المتوسط	النسبة	المجموع	غير موافق	موافق	موافق	ثالثاً: مجال تطوير القوي البشرية العاملة :
		150	1	متوسطة 2	كبيرة 3	
1.1	%36	55	45	5	----	1 تستخدم الكلية أدوات مناسبة للتعرف على احتياجات الطلبة والعاملين فيها.
1.22	%40	61	42	5	3	2 تهيئ الكلية الفرص لتطوير قدرات العاملين وأعضاء هيئة التدريس فيها.
1.16	%38	58	44	4	2	3 توفر الكلية برامج تدريسية في أثناء الخدمة للعاملين وبشكل دوري ومستمر.
1.16	%38	58	45	2	3	4 يُدرب العاملون في الكلية على وسائل التكنولوجيا والتشجيع على الإبداع والابتكار
1.24	%41	62	40	8	2	5 يُدرب المشرفون الأكاديميون في الكلية لتنمية قدراتهم على إعادة صياغة المادة التعليمية

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

						وتطويرها وتنفيذها.	
1	%33	50	50	-----	----	تقوم برامج التدريب أثناء الخدمة بشكل دوري للتأكد من مدي فاعليتها ومردوها.	6
1.26	%42	63	41	5	4	تتبنى الكلية طرق القياس الموضوعية لتقويم أداء العاملين فيها.	7
1	%33	50	43	4	3	يقوم أداء العاملين وأعضاء هيئة التدريس والإداريين في الكلية بصورة دورية.	8
2.4	%08	120	10	10	30	تراعي الكلية كفاية عضو هيئة التدريس عند اختباره لتنفيذ مهمات أكاديمية أو إدارية.	9
2.66	%88	133	7	3	40	يرقي الموظف ويثبت في الكلية وفقاً لمعايير محددة.	10
1.5	%05	75	30	15	5	توظف نتائج التقويم لصياغة خطط الكلية ورسم برامجها المستقبلية.	11
1.2	%0.4	60	40	6	4	تعمل الكلية على رفع كفايات العاملين فيها في توظيف وسائل الاتصال والتواصل فيما بينهم وبين الطلبة .	12
2	%66	100	20	10	20	تعمل الكلية على تنمية قدرات العاملين والطلبة على توظيف المصادر والوسائط التعليمية المتوفرة.	13
1.45	0.48 %	945				المجموع	
المتوسط	النسبة	المجموع	غير موافق	موافق	موافق	رابعاً: مجال اتخاذ القرار وخدمة المجتمع:	
		150	1	بدرجة متوسطة 2	كبيرة 3		
1.82	%60	91	20	19	11	تحدد الكلية سياساتها واستراتيجيتها بما يحقق أهدافها بالتنسيق مع الجامعة والكليات الأخرى.	1
2.84	%94	142	3	2	45	تتبنى الكلية اتخاذ القرار وفق العمل الجماعي .	2
1.22	%40	61	42	5	3	تمنح الكلية الطلبة والعاملين فيها فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات.	3

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

2.74	%91	137	3	7	40	4	تناقش أفكار العاملين والطلبة ومقترحاتهم في الاجتماعات التي تنظمها الكلية ويتم البث فيها.
2.1	%07	105	15	15	20	5	تشجع الكلية وإدارتها جميع العاملين فيها على المساهمة في اتخاذ القرار.
1.22	%40	61	43	3	4	6	تشكل الكلية لجاناً خاصة لدراسة شكاوي الطلبة والعاملين فيها وتحرص على حلها.
2.4	%08	120	10	10	30	7	تحفظ الكلية بعلاقات عمل وروابط قوية مع مؤسسات المجتمع المتعددة.
2.2	%07	110	15	10	25	8	تشجع الكلية هيئة التدريس على تنفيذ البحوث والدراسات العلمية المتصلة بحاجات المجتمع.
1.9	%63	95	25	5	20	9	يسهم أعضاء هيئة التدريس في الكلية بإنتاجهم العلمي من خلال بحوث ودراسات ومشاركات تخدم المجتمع.
1.54	%51	77	30	13	7	10	تعطي الكلية أولوية للأبحاث التطبيقية والدراسات الميدانية من أجل خدمة المجتمع.
1.76	%88	133	7	3	40	11	يتناسب حجم البحوث والدراسات المنشورة مع حجم أعضاء هيئة التدريس.
1.2	%0.4	60	44	2	4	12	تحرص الكلية علي تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية لخدمة العملية التربوية والمجتمع.
1.8	0.6	90	20	20	10	13	تتفاعل الكلية بمواردها البشرية والبحثية والفكرية مع المجتمع بقاطعاته الإنتاجية والخدمية.
1.97	%65						المجموع
1.78	%59	4450					المجموع الكلي

يلاحظ من خلال الجدول:

1- النسبة المئوية العامة لمدي تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة بالكلية قيد الدراسة هي 59% وهي نسبة مقبولة ولكن متوسطة بحسب المعيار المحدد في هذه الدراسة وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الحراشة (2013).

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

2- أن أكثر المجالات الأربعة حضاً هو المجال الأول المتعلق بتهيئة متطلبات إدارة الجودة حيث كانت النسبة 66% في حين كان أقل المجالات نسبة هو المجال الثالث المتعلق بتطوير القوي البشرية العاملة حيث حظي بنسبة 48% وهي نسبة غير مقبولة ودون المتوسط. كما يلاحظ أيضاً أن هناك عدد من المعايير في المجالات الأربعة لم تحظ على نسب عالية أو متوسطة حسب تقدير الباحثان في هذه الدراسة وذلك وفق استجابات مجتمع الدراسة مما يدل على وجود ثغرات وفجوات في عدد من الأمور المتعلقة بالكلية وبمزيد من التحليل وبأخذ كل مجال من مجالات الأداة يتضح مايلي:

بالنسبة للمجال الأول المتعلق بتهيئة متطلبات إدارة الجودة يري أفراد مجتمع الدراسة أن خمس عبارات فقط حظيت بدرجات عالية وأن باقي العبارات تحصلت على درجات دون المتوسط وهي أرقام (6،2،1،9،10،11،12،13).

ويمكن تفسير هذه الاستجابات بأن الكلية لا تهيئ برامج تعليمية تناسب متغيرات العصر ولا خطط إستراتيجية للتطوير وهناك قصوراً من ناحية الخدمات والمرافق التي تشجع على الأنشطة المختلفة سواء الثقافية أو الرياضية وغيرها وتتفق هذه النتيجة مع دراسة دياب (2000).

أما المجال الثاني المتعلق بالعملية التعليمية وتطويرها فإن معظم العبارات حظيت بنسبة دون المتوسط باستثناء العبارات (1،4) فقط وهذا مؤشر على أن هناك قصوراً في مجال العملية التعليمية من ناحية الجودة وأساليب التقويم والوسائط والتقنيات المستخدمة في العملية التعليمية وغياب تقنية الاتصال والمعلومات في البرامج التعليمية.

أما المجال الثالث المتعلق بتطوير القوي البشرية فإن جميع العبارات حظيت بنسبة أقل من المتوسط باستثناء العبارتان (10-13) وهذا يعني أن هناك قصوراً في مجال تطوير القوي البشرية العاملة وغياب الدورات التدريبية إضافة إلى ضعف برامج تقويم التدريب وضعف كفايات العاملين في توظيف وسائل الاتصال والتواصل فيما بينهم وبين الطلبة.

أما المجال الرابع المتعلق باتخاذ القرار وخدمة المجتمع فإن اغلب العبارات حظيت بنسبة أقل من المتوسط باستثناء العبارات (10،9،4،2،1)، فقد أشارت نتائج الدراسة غياب مشاركة الطلبة والعاملين في اتخاذ القرارات والاستماع لأرائهم ومقترحاتهم للتطوير، وضعف العلاقة بين الكلية ومؤسسات المجتمع وغياب البحوث والدراسات لخدمة العملية التعليمية والمجتمع وضعف التفاعل بين الكلية وقطاعات المجتمع المختلفة.

### - التوصيات:

1- تدريب جميع العاملين من إداريين وأعضاء هيئة التدريس في الكلية على مفاهيم ومعايير إدارة الجودة الشاملة وذلك عن طريق عقد الندوات وورش العمل والنشرات التوجيهية لبث الوعي بأهمية وفوائد تطبيق إدارة الجودة.

2- توفير الإمكانيات المادية والبشرية التي تساعد تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة من قاعات تدريسية مناسبة وفق المعايير وحواسيب ومختبرات وملاعب رياضية ومكتبة يتوفر فيها المصادر المعرفية المتنوعة.

3- تقييم مستمر للبرامج التي تقدمها الكلية بما يتفق مع سوق العمل وتلقي التغذية الراجعة من مؤسسات المجتمع المختلفة وذلك بتقييم مخرجات الكلية.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

- 4- تطبيق اللامركزية في العمل الإداري وتشجيع العمل التعاوني والتخلص من الروتين الإداري التي تعوق تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة.
- 5- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على استخدام التقنيات الحديثة في عملية التدريس واستخدام هذه التقنية في عملية التواصل بين الموظفين والطلبة والكلية ومؤسسات المجتمع ذات العلاقة بالعملية التعليمية.

### - المراجع:

- 1- أحمد، إبراهيم أحمد ، الاتجاهات المعاصرة في التطوير التنظيمي بالمدارس : الهندسة الإدارية ، الإدارة بالأهداف ، إدارة الجودة الشاملة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2011م.
- 2- أحمد إسماعيل حجي، الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2005م.
- 3- بدج، أحمد محمد، الربابعة ، جعفر كامل (2007) مستوي تطبيق معايير إدارة الجودة في كلية الأميرة عالية الجامعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، مجلة كلية التربية ، جامعة عين شمس ، العدد (31) الجزء الرابع ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، ص 439-474.
- 4- برانت دافيز ، لندا إليسون ، الإدارة المدرسية في القرن الواحد والعشرين ، ترجمة ، السيد عبد العزيز البهواشي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ن 2004م.
- 5- جودة، محفوظ، إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات ، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006م.
- 6- الحراشة ، محمد عبود (2013): درجة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في جامعة آل البيت من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية ، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، المجلد 14، العدد (1) مارس، ص 371-401.
- 7- دياب ، سهيل رزق ، 2009: معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجامعة الفلسطينية الفاعلة – دراسة حالة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد (17) تشرين الأول، ص 11-43.
- 8- السعود، راتب (2002): إدارة الجودة الشاملة نموذج مقترح لتطوير الإدارة المدرسية في الأردن، مجلة جامعة دمشق ، (18)، (2) ص 55-105
- 9- ضحاي، بيومي محمد، المليجي رضا إبراهيم: توجهات الإدارة التربوية الفعالة في مجتمع المعرفة، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة ، 2010م.
- 10- عبد الرسول، محمود أبو النور: تطوير الإدارة المدرسية بمصرفي ضوء متطلبات العصر ومتغيراته، مجلة التربية، السنة (11) العدد (23) دار الفكر العربي، القاهرة ، 2008م، ص 233-281.
- 11- عبد الحليم ، طارق حسن (2011): الإدارة التربوية في الألفية الجديدة، ط1 ، دار العلوم ، القاهرة.
- 12- على الهادي الحوات، ومحمد عبد العالي العوامي، بشير أحمد سعيد ، مسيرة التعليم العالي في ليبيا، إنجازات وطموحات، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي ، طرابلس ، مطبعة بني ازناس، 2004.
- 13- علوان : قاسم نايف، إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في كليات جامعة التحدي ، مجلة اتحاد الجامعات العربية (46) ص 215- 252

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

- 14- الغميز، نايفة خالد محمد ، 2004م: أمكانية تطبيق معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي السعودية من وجهة نظر مديري الدوائر ورؤساء الأقسام في وزارة التعليم العالي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، أربد ، الأردن.
- 15- اللجنة الشعبية العامة للتفتيش والرقابة، التقرير السنوي للعرض على المؤتمرات الشعبية ، طرابلس، 2007.
- 16- اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي، تقرير للعرض على المؤتمرات الشعبية الأساسية، سرت، 2005.
- 17- محمود مصطفى عبد الله، فرج ، عيسى الصالحين: (2012) مدي تطبيق محاور الجودة الشاملة في الأكاديمية الليبية بعد حصولها على الاعتماد المؤسسي والبرامجي من وجهة نظر الطلبة ، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، القاهرة، مصر، ص 293-321.
- 18- المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية ، تقرير الزيارات الاستطلاعية للجامعات الليبية طرابلس - ليبيا، 2010م.

1. Argia, Hasan A. (2014) *The Influence Of Transformational Leadership And Learning Organisation On Total Quality Management Implementation In Libyan Public Universities*. PhD thesis, UniversitiSains Malaysia.
2. Loutfi B,Shafeeq ; Hussain V, Hudawi ;Mohammed, B, M; (2016) Academic Staff Perceptions toward Implementing Total Quality Management Principles, International Journal of Human Resource Studies, Vol. 6, No. 3.
3. Muntah M, Al-khaldi, (2014) The Degree of Implementing Total quality Management by School Female Principals in Public School in Mafraq Governorate, Developing Country Studies,Vol.4, No.12.
4. Abd Rahim R, S; Mohd Rodzi; Muhamad S, K, I; Nasarina. S; Akmal, H; Mohamad, Z, Nor Azlinda, M.(2016) The Level of TQM Practices in Tertiary Education Industry., World Applied Sciences Journal 34 (4): 518-522.
5. Rizwan, A; Syed I, A.(2012)Implementing TQM practices in Pakistani Higher Education Institutions , College of Computer Science and Information Systems Institute of Business Management (IoBM), Pak. j. eng. technol. sci. Volume 2, No 1.
6. Hüseyin, H. Taşar, M,(2011) Examination Of Implementation Level Of The Total QualityManagement Principles By The Principals And Teachers Functioning At Elementary Schools: The Case Of Adiyaman Province, Asian Social Science Vol. 7, No. 9; Published by Canadian Center of Science and Education.
7. Norhayati, Z;Shalini, M; Muhamad,Z Mat S;MohdShoki,Md, A;Sapiah S;RozitaAbdJalil,(2012)Critical Success Factors of Total Quality Management Implementation In Higher Education Institution: A Review, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 2, No. 12.
8. Syed, S;Zubair, (2013)Total Quality Management in Public Sector Higher Education Institutions inPakistan, Journal of Business & Economics, Vol.5 No.1.
9. Pushpa, L. (2015) Implementation of Total Quality Management in Higher Education Institutions In India., International Journal of Scientific Engineering and Research (IJSER) Volume 4 Issue 5.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

## التجارة الخارجية في ميناء بنغازي

أ. هويدا مفتاح سليمان المغربي.

( قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة اجدابيا - ليبيا )



## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### التجارة الخارجية في ميناء بنغازي

#### - المقدمة:

يعد ميناء بنغازي ظاهرة جغرافية مميزة على الساحل الشرقي من ليبيا، فهو مركز الحركة التجارية للمدينة والمناطق المجاورة لها، ولذلك فالدولة توجه اهتماماً كبيراً لتطويره وتنمية باعتباره مظهر لتعريف بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي في مدينة بنغازي.

وحول الميناء تنمو اكبر مدن شمال شرق ليبيا وهي (مدينة بنغازي) التي تمثل اكبر تجمع سكاني في المنطقة الشرقية ومركز جذب للعمل ، فهي تمثل بؤرة مكانية تتمركز حولها وظائف تجارية وإدارية لمدن متعددة.

وعندما نتحدث عن أي ميناء لا بد ان نتعرف على عدة عوامل منها نشأته ونموه التجاري والاقتصادي ، فمن حيث نشأته لعبت العوامل الطبيعية أثر كبير في اختيار مواقع الميناء سواء بواسطة الخلجان أو الالسنة الأرضية ، والى جانب ذلك هناك عوامل اخرى تتمثل في توفير رؤوس الاموال والتكنولوجيا التي تساعد بدرجة كبيرة على نشأة الميناء بحيث يكون في أفضل صورة وليؤدي وظائفه على الكمل وجه.

ميناء بنغازي بنشاطه التجاري أصبح من الموانئ التجارية الرئيسية في الدولة ونشاطه قد مر عليه فترات ركود وفترات أخرى فيها أنتعاش وذلك خلال العهود التاريخية القديمة كالعهد الاغريقي والروماني والعثماني،.. الخ.

وقد ازدهرت التجارة الخارجية في هذا الميناء منذ أوسط القرن التاسع عشر الميلادي وخاصة بعد مجئ الايطاليون إلى بنغازي عام 1911م حيث وجدوا أكواماً من الملح تقدر بحوالي 3000 طن معدة للتصدير فأحدث ذلك تأثير على النظام الاقتصادي وسيطرت الحكومة الايطالية على سير التجارة بهذا الميناء لخدمة الاقتصاد الايطالي ، وقامت السفن البريطانية بعد ذلك بالسيطرة على حركة الملاحة في ميناء. ثم ظهرت سيطرة السفن الايطالية والالمانية واليونانية والهولندية.(1)

فأدخلت الشركات الأجنبية في عام 1969م بواخراها لتقوم بنقل كميات هائلة من البضائع والركاب، فأصبح ضرورياً وإقامة شركة وطنية بحرية لتقوم بهذه المهمة ، وعليه ثم تأسس هذه الشركة سنة 1975م لتحمل اسم " الشركة الوطنية العامة البحرية "، هدفها بناء أسطول تجاري وطني يتحمل مسؤولية بناء اقتصادي متطور بحيث يمتلك حوالي خمس وعشرون باخرة منها أربع عشرة ناقلة للنفط

وثمان للبضائع الجافة وثلاث بواخر للركاب ، وذلك لتفتح هذه البواخر أفاق جديدة أمام التجارة الدولية والتجارة وأصبح من أهم خطوط الملاحة لتلك الشركة بهذا الأسطول خط بنغازي - مرسيليا- بنغازي وخط صفاقس- سوسة - بنغازي(1).

واعتبر الميناء اكبر الموانئ الليبية - بعد ميناء طرابلس - الذي لعب دوراً قيادياً في خدمة النمو الاقتصادي والحضاري للبلاد وقد ترتب على هذا النمو تبعيات أخرى تمثلت في ازدهام الميناء وتكدس البضائع وازدهام السفن وعدم وجود اماكن لرسوها .. الخ ، وبفضل الجهود المبذولة للاهتمام بميناء بنغازي كميناء تجاري، ولذلك فهذا البحث يهتم " بالاهمية التجارية لميناء بنغازي " كأحدى موضوعات الجغرافيا الاقتصادية، ومن خلال هذه الأهمية نمت أهم المدن التجارية الليبية - مدينة بنغازي - التي

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

تمثل إحدى المدن الرئيسية في ليبيا ومن خلال هذه الأهمية نمت أهم المدن التجارية الليبية - مدينة بنغازي - التي تمثل إحدى المدن الرئيسية في ليبيا و"أصبح مينائها منبع الحياة في شرق البلاد".

### مشكلة الدراسة:

في السنين الأخيرة حدث ازدهار لحركة التجارة الخارجية في المنطقة الشرقية من ليبيا، وذلك عن طريق الموانئ التي لعبت دوراً كبيراً في النمو الاقتصادي والاجتماعي للمدن الساحلية، فبرزت مدينة بنغازي والتي تميزت بتغيرات في الأوضاع الاقتصادية واعتبرت من أهم المدن التجارية علي طول الساحل الليبي بصورة عامة وفي المنطقة الشرقية من ليبيا بصورة خاصة، وكانت هذه المنطقة من ليبيا تعتمد علي مواني محدودة من حركة التجارة الخارجية والداخلية وأهمهم مواني بنغازي، ودرنة، وطبرق.

ولهذا فالمشكلة تكمن في انه لم توجد دراسة تظهر الأهمية الاقتصادية لميناء بنغازي وتطور هذه الأهمية مع تطور بناء الميناء والي أي مدي يمتد ظهيرها، كما أن هذا الميناء يعاني من مشاكل كثيرة فقد

### أهداف للدراسة:

1. معرفة أهمية ودور الميناء ومدي ارتباطه بمناطق الظهير ومدي ملائمة هذا الميناء وظيفه مستوي الحركة التجارية.

2. إبراز دور ميناء بنغازي لجانب الحياة الاقتصادية وإظهار هذه الأهمية من الناحية الجغرافية

3. معرفة نوعية الصادرات و الواردات من الميناء في السنوات الأخيرة

### حركة التجارة الخارجية:

التجارة الخارجية لأي دولة هي مرآة تعكس التطور الاقتصادي فيها، لهذا فلا غرابة من أن يكون النشاط التجاري من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تخدم الأنشطة الأخرى سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وتمثل صور التجارة الخارجية في ميناء بنغازي بحجم الواردات وحجم الصادرات للبضائع وحركة السفن والركاب وكميات الوقود المفرغة، فمن خلال ذلك يتضح لنا حجم التبادل التجاري بين الميناء والمواني الخارجية والداخلية، وكما يعكس ذلك مدى ازدهار وتطور منطقة الظهير تجارياً واقتصادياً.

كما تميز ميناء بنغازي بطابع خاص والذي اكتسبه من خلال موقعة الجغرافي الذي ساعده على القيام بدور الوسيط التجاري ليصبح مركزاً هاماً في التبادل التجاري بين أواسط القارة الإفريقية ومواني جنوب أوروبا والمواني العربية ، وعلى النطاق المحلي أصبح مركزاً للتجارة بين مناطق ظهيره الذي يمتد من البريقة غرباً وحتى طبرق شرق والكفرة جنوباً .

ومن خلال ذلك كان لابد من توضيح الوظيفة الأساسية التي يقوم عليه الميناء ، وتأثير النشاط التجاري عليه المرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يلي:

1- حجم الواردات.

2- حجم الصادرات.

3- حركة نقل الركاب.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

أن حركة السلع بالميناء تعطينا فكرة عن معرفة مدى ازدهار حركة التجارة الخارجية، ولهذا كان لابد من دراسة عاملين أساسيين وهما:

### 1- حجم الواردات:

شهدت المنطقة الشرقية من ليبيا حركة كبيرة للواردات التي مرت عن طريق ميناء بنغازي، وذلك نتيجة لانعاش الدولة اقتصادياً بعد دخول شركات النفط إلى البلاد وتصديره كل هذه العوامل أدت إلى زيادة في كمية الواردات التي دخلت الميناء من السلع الاستهلاكية والآلات والمعدات المستخدمة في التنقيب عن النفط وتصديره وهذا بطبيعة الحال أدى إلى تدفق الإيرادات المالية التي سبب في انعاش اقتصاد الدولة والأفراد.

ومن خلال فترة الدراسة اتضح أن هناك تدفق كبير في حجم الواردات والتي كانت تتمثل في بضائع عامة وبضائع صب والنفط الخام.

### 1-1- بضائع عامة:

تشحن هذه البضائع في عبوات خاصة كالصناديق والطرود والأكياس وذلك بكميات كبيرة وتحمل هذه البضائع بواسطة سفن تسمى " سفن البضائع العامة " وتوضع الكثير من تلك البضائع في حاويات والتي تُحمل على ظهر تلك السفن ، أو تحمل على ظهر السفن المتخصصة في نقل الحاويات وتعرف " بسفن الحاويات".

والبضائع العامة هي بضائع غير متجانسة مثل سلع المواد الغذائية والسلع المصنعة وشبه مصنعة، إضافة إلى السيارات والحيوانات الحية بجمع أنواعها وخاصة المواشي.

في عقد الخمسينات والستينات احتلت السلع الاستهلاكية والآلات والمعدات المستخدمة في التنقيب عن النفط الجزء الأكبر من كمية الواردات من البضائع العامة نتيجة لدخول شركات النفطية، أما في فترة السبعينات شهدت الدولة توتراً في العلاقات السياسية والاقتصادية مع بعض الدول الغربية التي منعت تصدير منتجاتها إلى ليبيا وذلك بعد سنة 1969م الذي انعكس على حجم البضائع الواردة إلى الميناء، وفي بداية السبعينات أصبحت هناك حركة للواردات بالنسبة للبضائع العامة في الميناء هو انعكاس طبيعي لمرحلة الانعاش السياسي والاقتصادي نتيجة لزيادة عائدات النفط وتحسين الميناء مما جعله يستقبل أكبر حجم من تلك الواردات ( كما سبق ذكره في الجزء الثاني من الفصل الأول).

ومن خلال فترة الدراسة 1986-2007م يتضح من خلال الجدول (9):

- أن البضائع العامة أخذت الجزء الأكبر من واردات الميناء، وشهدت حركة هذه البضائع تذبذباً واضحاً بين الصعود والهبوط وذلك من سنة 1986م إلى سنة 1999م ، ففي سنة 1986م كانت كمية البضائع الواردة (1295239 طن) ثم انخفضت حتى وصلت في سنتي 1994-1995م إلى كمية وقدرها (866758/طن - 841620/طن) موزعة على التوالي، وبدأت في الارتفاع في سنتي 1997-1998م لتصل إلى (1090129/طن-1017223/طن) موزعة على التوالي وكان ذلك نتيجة لتضارب القرارات السياسية بشأن تحديد كمية الواردات فمثلاً اتبعت سياسة التقشف في فترة التسعينات التي كانت تهدف الدولة بتخفيض نسبة الواردات واقتصرها على الضروريات فقط المتمثلة معظمها في السلع الأساسية مثل السكر والأرز والدقيق... الخ، فكان الاستيراد يتم عن طريق الجهات الحكومية وليس أفراد.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

جدول ( 9 )

كمية البضائع العامة الواردة إلى ميناء بنغازي خلال الفترة من ( 1986 - 2007م) بالطن

السنة	كمية البضائع العامة/ بالطن
1986	1و295و239
1987	973849
1988	1340564
1989	1109522
1990	1471694
1991	1261602
1992	1209937
1993	1304034
1994	866758
1995	841620
1996	982457
1997	1090129
1998	1017223
1999	840472
2000	899329
2001	1000994
2002	1016461
2003	1086834
2004	1201669
2005	1149116
2006	1350575
2007	1479243

المصدر: تجمع البيانات من الباحثة اعتماد على إحصاءات الشركة الاشتراكية للموانئ، ميناء بنغازي البحري، مكتب الإحصاء والمتابعة، خلال الفترة (1986- 2007م).

وبعد سنة 2001م بدأ الاتجاه نحو الصعود حتى وصلت في هذه السنة كمية البضائع العامة نحو ( 1000994 طن)، وسجلت أكبر كمية في سنة 2007 م بنحو (1479243طن) وذلك للانفتاح التجاري الواسع على العالم الخارجي، كما إن تشغيل الميناء على مدار 24 ساعة للعمل حتى يستوعب الكميات الهائلة من الواردات لعب دور مهم في تحقيق تلك الزيادة وصنفت البضائع العامة الواردة بحسب طرق تغليفها إلى مايلي:

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### 1-1-1- بضائع معبأة في أكياس:

شكلت بضائع الأكياس النسبة الأكبر من واردات البضائع العامة في ميناء بنغازي خلال فترة الدراسة ( 1989-2007 م).

ويتضح من خلال الجدول رقم (10) إن هناك تشابه إلى حد كبير في كمية البضائع المستوردة في أكياس وذلك لاحتياج السكان إليها وغالبا ما تكون سلع تموينية تستوردها جهات حكومية مثل دقيق، سكر، الأرز والبقوليات وغيرها حيث تصل إلى المستهلك عن طريق الجمعيات التموينية، ونتيجة لاستيراد الدولة للسلع في أكياس أعطى مؤشر أعلى تنامي استيراد السلع التموينية بداية التسعينات حيث معظمها يرد في أكياس، أما في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة ( 2005، 2007م ) لأحظ انخفاض في واردات بضائع أكياس حيث بلغت بكميات وقدرها ( 306763 طن، 331512 طن) على التوالي، إلا إن تزايد استيراد بضائع الصب ضعف من واردات الأكياس، حيث أن الاستيراد يتم عن طريق التجار الذين كانوا يفضلونها مصبوبة لتكيسها محليا بأحجام مختلفة وذلك السهولة عملية تفريغها بشكل أسرع وأيدي عاملة أقل وبتكاليف مادية منخفضة في نقل البضائع حيث أصبح النقل بالحاوية هو السمة الغالبة على التجارة العالمية.

### جدول (10)

كمية البضائع الواردة في أكياس إلى الميناء خلال الفترة من (1989-2007م) بالطن

السنة	كمية البضائع في / بالطن	نسبتها من مجموع الواردات من البضائع العامة %
1989	191357	17.2
1991	669954	53
1993	581309	44.6
1995	384824	45.7
1997	580533	53.25
1999	308733	36.7
2001	445143	44.47
2003	451630	41.6
2005	306737	26.69
2007	331512	22.4

المصدر: تجميع البيانات من الباحثة اعتماد على إحصاءات الشركة الاشتراكية للموانئ، ميناء بنغازي البحري، مكتب الإحصاء والمتابعة، خلال الفترة (1989-2007م).

### 1-1-2- بضائع معبأة في حاويات:

أصبح الاتجاه السائد في العالم هو نقل البضائع في الحاويات وذلك حفاظا على سلامتها أثناء شحنها وتفريغها وانخفاض تكاليف تغليفها، ويمكن نقل أنواع عديدة من البضائع في حاوية واحدة. ويظهر تزايد إعداد الحاويات خلال فترة الدراسة (1989-2007م) الواردة إلى ميناء بنغازي، ففي سنة 1989م كان عددها (1109 حاوية) وزادت بشكل ملحوظ في بداية التسعينات ( انظر جدول رقم 11) حيث دخلت

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

إلى الميناء في سنة 1991م (9840 حاوية) معبأة بالبضائع، إلا إنها سجلت في سنتي، 1993م، 1995م انخفاض بسيط بلغ نحو (9421 حاوية، 8820 حاوية) موزعة على التوالي، ولم يؤثر ذلك الانخفاض على إعداد الحاويات حيث تزايد مع بداية سنة 1997م لتسجل نحو (10217 حاوية) وسجلت نحو (11370 حاوية) في سنة 1999م.

كما سجلت في سنة 2007م أكبر عدد للحاويات معبأة بالبضائع خلال فترة الدراسة حيث وصلت إلى 31162 حاوية وهذه الزيادة تتماشى مع الاتجاه المتبع عالميا في أسلوب شحن البضائع في حاويات ونتيجة لزيادة المستمرة في عدد الحاويات زادت كمية البضائع المنقولة داخله فمثلا زادت كمية البضائع من (127563 طن) في سنة 1999م إلى (22578 طن) في سنة 2001م، كما سجلت أكبر كمية منها في سنة 2007م بنحو (550245 طن).

### جدول رقم (11)

عدد وكمية البضائع في الحاويات بالطن الواردة إلى ميناء بنغازي خلال الفترة من (1989-2007م)

السنة	عدد الحاويات	كمية البضائع في حاويات / بالطن	نسبتها من مجموع الواردات من البضائع العامة %
1989	1109	110330	9.9
1991	9840	96544	7.7
1993	9421	108015	8
1995	8820	99809	11.9
1997	10217	117825	10.8
1999	11370	127563	12.5
2001	17242	225,878	22.6
2003	24980	373,970	34.4
2005	18807	340,975	29.7
2007	31162	550245	37

المصدر: تجمع البيانات من الباحثة اعتماد على إحصاءات الشركة الاشتراكية للموانئ، ميناء بنغازي البحري، مكتب الإحصاء والمتابعة، خلال الفترة (1989-2007م).

ومن خلال المقارنة بين نسبة البضائع المعبأة في الأكياس والبضائع المعبأة في حاويات من الجدول (10) والجدول (11) يتبين الآتي:

- 1- تفوق نسبة الواردات في أكياس في الفترة من (1991-2003م) علي الواردات في حاويات حيث تتراوح نسبتها ما بين (36.7-53%) فالاستيراد معظم البضائع في تلك الفترة يحتكر علي الجهات الحكومية التي يسهل توزيعها علي الجمعيات التموينية ومن ثم إلي المستهلك.
- 2- خلال الفترة من (2005-2007م) تزداد نسبة البضائع المعبأة في حاويات تماشيا مع الاتجاه العالمي في أسلوب الشحن لأسباب سبق ذكره، بينما تنخفض نسبة الواردات في أكياس من البضائع العامة.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

3-1-1- بضائع الطرود:

لقد شهدت تجارة الطرود المعبأة بالبضائع تزايد في سنتي الأولى من فترة الدراسة من (1989-2007م) كما يتضح من جدول الآتي، فقد بلغت عدد الطرود نحو 245367 في سنة 1989م وزادت في سنة 1991م إلى 257405 طرد.

جدول (12)

عدد الطرود الواردة إلى الميناء خلال الفترة من (1989-2007م)

السنة	عدد الطرود	نسبتها من مجموع الواردات من البضائع العامة %
1989	245367	22
1991	257405	20.4
1993	186523	14.3
1995	160638	19
1997	106894	9.8
1999	179399	21
2001	136572	13.6
2003	134833	12
2005	92286	8
2007	59983	4

المصدر: تجمع البيانات من الباحثة اعتماد على إحصاءات الشركة الاشتراكية للموانئ، ميناء بنغازي البحري، مكتب الإحصاء والمتابعة، خلال الفترة (1989-2007م).

وبدأ الاتجاه نحو الانخفاض حتى سجلت اقل عدد في سنة 2005، 2007م بنحو (92286، 59983 منها) موزعة على التوالي وانخفاض نسبتها من مجموع الواردات من البضائع العامة، ويرجع ذلك إلى التغير في طرق الشحن المتابعة حاليا وهي شحن البضائع في حاويات.

4-1-1- البضائع المربوطة:

تتمثل البضائع المربوطة غالبا في مواد البناء والتشييد مثل الحديد والأنابيب، وقد زاد نشاط استيرادها خلال فترة التعمير في مدينة بنغازي وضواحيها لذلك سجلت اكبر كمية منها في سنة 1993م بلغت نحو 119483 طن وبعد هذه السنة أخذت هذه البضائع في الانخفاض شيئا فشيئا حتى سجلت اقل كمية في سنتي 1999ف، 2001م بنحو (18207 طن، 18344 طن) موزعة على التوالي (كما يتضح من الجدول رقم 13).

وسجلت أكبر كمية في سنة 2007م فقد بلغت نحو 81311 طن ونسبة 5.4% من مجموع الواردات من البضائع العامة في تلك السنة عن سنة 2005م التي سجلت ما نسبتها 2.4%، نتيجة للإقبال على استيراد مادتي الحديد والأنابيب اللازمتين في إقامة مشاريع البنية التحتية التي تشهد تناميا في السنة

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

الأخيرة (2) وذلك نتيجة لإصدار قرار بإعطاء القروض السكنية وتسهيلات عن طريق مصرف الادخار والمصارف التجارية.

### 5-1-1- بضائع معبأة في براميل:

تتمثل البضائع معبأة في براميل في مواد التشغيل للمعدات الآلية والسيارات مثل الوقود أو مواد كيميائية يتم استيرادها في براميل، حيث سجلت أكبر كمية في سنة 2005م بنحو 28226 طن خلال فترة الدراسة وسجلت ما نسبتها 2.46% من مجموع الواردات من البضائع العامة (كما يتضح من الجدول 13) ثم انخفضت بصورة كبيرة في سنة 2007م بكمية قدرت بنحو 1192 طن وبنسبة 0.08% من مجموع الواردات البضائع العامة، قد يكون ذلك مؤشرا إيجابيا يدل على وجود بدائل محلية للمواد المستوردة لتشغيل الآلات والسيارات وغيرها من وسائل النقل المختلفة.(2)

### جدول (13)

كمية بضائع المربوطة وبضائع البراميل الواردة إلى ميناء بنغازي خلال الفترة من (1989-2007م) بالطن

السنة	كمية البضائع المربوطة	نسبتها من الواردات من البضائع العامة %	مجموع البضائع	كمية البراميل	نسبتها من مجموع الواردات من البضائع العامة %
1989	71220	6.4	8738	0.79	
1991	73727	5.8	4179	0.3	
1993	119483	9	25166	1.9	
1995	40065	4.8	4930	0.59	
1997	50841	4.7	6661	0.6	
1999	18207	2	8207	0.98	
2001	18344	1.8	5635	0.56	
2003	49682	4.6	2574	0.2	
2005	28226	2.4	28,226	2.46	
2007	81311	5.4	1192	0.08	

المصدر: تجمع البيانات من الباحثة اعتماد على إحصاءات الشركة الاشتراكية للموانئ، ميناء بنغازي البحري، مكتب الإحصاء والمتابعة، خلال الفترة (1989-2007م).

### 6-1-1- الحيوانات الحية:

سجلت في سنتي 1986-1988م أكبر عدد من الحيوانات الحية الواردة خلال فترة الدراسة (كما يتضح من الملحق رقم 14) فقد بلغت في سنة 1986م نحو 263529 رأس بحمولة تزن نحو 21566 طن وازدادت عدد الحيوانات الحية إلى 294227 رأس في سنة 1988م بحمولة وقدرها 18878 طن حيث كانت الجهات الحكومية هي التي تستورد الحيوانات الحية خاصة في عيد الأضحى عند طريق القطاع العام لمحدودي الدخل وبعض موظفي الدولة.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

أما بعد سنة 2000م بدأ الانخفاض في استيرادها حيث أصبح يتم عن طريق أفراد معين لغرض التجارة والربح المادي في مواسم معينة مثل عيد الأضحى، كما اتبعت الدولة في تلك الفترة سياسة تقليل الواردات من الحيوانات الحية المتمثلة في الأبقار والأغنام الحية حفاظا على الإنتاج المحلي وظهور عملية استيراد اللحوم للحيوانات المذبوحة فمثلا بلغ عددها في سنة 2000م نحو 17010 رأس بحمولة قدرت 1725 طن وبلغت نحو 6100 رأس في سنة 2007م بحمولة 380 طن، ويتضح كذلك من خلال انخفاض نسبتها من مجموع الواردات من البضائع العامة التي تتراوح ما بين (0.02%-1.67).

### جدول (14)

عدد وأوزن الحيوانات الحية الواردة إلى ميناء بنغازي البحري / بالطن خلال الفترة ما بين: (1986-2007 م)

السنة	عدد	وزن / بالطن	نسبتها من مجموع الواردات من البضائع العامة%
1986	263529	21566	1.67
1988	294227	18878	1.4
1990	6342	11076	0.75
1992	1283	8196	0.68
1994	5975	3305	0.38
1996	11212	6348	0.6
1998	80653	12967	1.27
2000	17010	1725	0.19
2001	3550	185	0.01
2006	6690	622	0.04
2007	6100	380	0.02

المصدر: تجمع البيانات من الباحثة اعتماد على إحصاءات الشركة الاشتراكية للموانئ، ميناء بنغازي البحري، مكتب الإحصاء والمتابعة، خلال الفترة (1986-2007م).

### 7-1-1- الآليات والسيارات ووسائل النقل المختلفة:

الآليات الواردة تستخدم غالبا في مجال الزراعة والصناعة وللمشاريع التي يتم تنفيذها مثل مشروع النهر الصناعي لذلك يتم استيرادها بحسب الحاجة إليه، حيث نلاحظ خلال فترة الدراسة انخفاض عددها في سنة وارتفاعها في السنة التالية (كما يتضح من الجدول 15) فمثلا بلغت نحو 45 الآلة في سنة 2005م وازدادت بصورة كبيرة في سنة 2007م بنحو 461 من الآليات، نتيجة لدخول شركات مقاولات أجنبية بالياتها ومعدات العمل في مشاريع التنمية التي تقام في مدينة بنغازي وميناءها في تلك السنة.

أما السيارات الواردة ووسائل النقل الأخرى المتمثلة في شاحنات وحافلات فهي لقطاع العام والخاص (كما يتبين من الجدول الاتي) فقد استوردت نحو 10114 سيارة في سنة 1998م بحمولة 11122 طن وبلغت عدد الحافلات 130 بحمولة 282 طن في نفس السنة ثم بدأت في الانخفاض حيث بلغت نحو 397 سيارة في سنة 2003م ونحو 96 حافلة و1581 شاحنة في نفس السنة حيث انخفضت في سنة 2005 م إلى 70 شاحنة، ويرجع ذلك الانخفاض إلى عدة أسباب منها:

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

1- إن الواردات من السيارات والحافلات الخاصة يتم استيرادها عن طريق شركات ومؤسسات مقرها مدينة طرابلس كمنظمة الشباب والتي تقوم باستيرادها عن طريق ميناء طرابلس أو ميناء مصراته باعتبارها اقرب إليها من ميناء بنغازي.

2 - الهروب من الضرائب لكي يتم الإفراج عنها في مواني أخرى مثل ميناء الخمس ومينائي مصراته ودرنة فتدخل عن طريق البر إلى مدينة بنغازي، أما في سنة 2007م يلاحظ زيادة كبيرة في استيراد السيارات والشاحنات والحافلات والآليات عن الفترة السابقة حيث بلغت عدد السيارات نحو 8560 وعدد الشاحنات 1374 ونحو 253 حافلة وذلك لإصدار قرار بتصريح استيراد السيارات التي لا يزيد تاريخها عن خمس سنوات في هذه السنة ودخول شركات مقاولات أجنبية بوسائل النقل المختلفة والياتها لتنفيذ المشاريع التنموية التي تقام في مدينة بنغازي وضواحيها وميناءها.

### جدول (15)

عدد وأوزان السيارات واليات الواردة عن طريق ميناء بنغازي في الفترة (1998-2007م)

السنة	سيارات		شاحنات		حافلات		آليات		الإجمالي	
	عدد	وزن	عدد	وزن	عدد	وزن	عدد	وزن	عدد	وزن
1998	10114	11122	50	731	130	282	67	759	10361	12894
2000	5343	6292	40	507	35	181	57	772	5475	7752
2003	397	1439	158	1481	96	245	69	1311	720	4476
2005	974	2409	70	809	359	621	45	834	1448	4673
2007	8560	1970	1374	7102	253	439	461	7170	10648	32681

المصدر: تجمع البيانات من الباحثة اعتماد على إحصاءات الشركة الاشتراكية للموانئ، ميناء بنغازي البحري، مكتب الإحصاء والمتابعة، خلال الفترة (1998-2007م).

### 1-2- بضائع مصبوبة:

وهي بضائع سائبة غير محفوظة في عبوات مثل الأكياس أو الصناديق يستخدم في تفريغها السيور الخاصة بنقل المواد الجافة مثل الحبوب أو الأنابيب للمواد السائلة مثل الزيوت، وتتميز هذه البضائع بالتجانس وانخفاض تكاليف نقلها وشحنها وسرعة تفريغها، ولكنها تحتاج إلى نقل لكل نوع سلعة على حده وبمعدات ومخازن خاصة في سفن مخصصة لذلك مثل سفن خاصة بنقل المنتجات النفطية وأخرى خاصة بنقل الزيوت النباتية، وهناك نوعان من بضائع مصبوبة وهي:

### 1-2-1- بضائع صب جافة:

تتمثل غالبا في الحبوب مثل القمح والشعير والذرة إضافة للبن والأعلاف التي يتم نقلها وتداولها من السفينة واليها حيث يستخدم بذلك السيور أو بواسطة الشفط وتشن هذه السلع بكميات هائلة على متن سفن متخصصة في نقل الحبوب، وهناك بضائع حب صلبة مثل الفحم والحديد والخشب وغيرها وهي الأخرى تنقل على متن سفن خاصة مثل سفن لنقل خامات المعادن فقط أو لنقل الفحم فقط.

ويظهر من خلال الجدول رقم (16) إن السنوات الأربع الأخيرة من فترة الدراسة التي تمتد من (1989-2007م) فمثلا والتي تشير إلى تزايد كبير في كميات الواردات من بضائع صب الجافة والتي تتمثل في الحبوب ففي سنة 2003م فرغت في الميناء نحو (39840 طن) وزادت تلك الكمية بنحو

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

(318494 طن) في سنة 2005م وبلغت نحو (380673 طن) في سنة 2007م وذلك نتيجة لتزايد المستمر في استيراد الحبوب لحساب الوكالة الدولية للإغاثة العابرة إلى دار فور عن طريق ميناء بنغازي في السنوات الأربعة الأخيرة، وكذلك لفترات الجفاف التي مرت بالبلاد خلال تلك الفترة والتي قل فيها الإنتاج المحلي من هذه السلع.

### 2-2-1- بضائع صب سائلة:

من بضائع السوائل السائبة الزيوت النباتية والتي تشحن بناقلات خاصة تسمى ناقلات الزيوت النباتية " مثل زيت الزيتون، زيت جوز الهند وغيرها"، وتشحن بواسطة مضخات وتفرغ بنفس الطريقة وتصب في خزانات معدة لذلك وتشطف أثناء التفريغ بواسطة مضخات مثبتة على الخزانات أو غاطسة تحت الماء. ومن ضمن تلك السوائل صب النفط الخام والمنتجات النفطية مثل كيروسين، كازولين، الزيت الثقيل والخفيف، الغاز الطبيعي جميعها شحنات سائبة سائلة تنقل بواسطة ناقلات النفط وناقلات الغاز، ويتم تفريغها في الميناء بواسطة مضخات السفينة من خزانات الناقلات إلى خزانات المستودع عبر ذراع التفريغ أو خرطوم التفريغ على منصة الرصيف التابع لشركة البريقة ومنه عبر خطوط البضائع الممتدة من الرصيف إلى المستودع.

لم تحقق واردات من بضائع صب السائلة في ميناء بنغازي فروق كبير تذكر خلال فترة الدراسة ( 1989- 2007م) (والتي تتضح من خلال الجدول رقم 16). ففي تلك الفترة كانت مدينة بنغازي وضواحيها تستهلك كميات معينة من المشتقات النفطية السائلة فمثلا بلغت الواردات من كمية السوائل السائلة نحو 1350463 طن في سنة 1991م، وسجلت في سنة 1993م بنحو 1281613 طن، وزادت تلك الكمية قليلا في سنة 1995م بنحو 1316130 طن، وحتى الزيادة في تلك الواردات هي نتيجة طبيعية لتنامي حركة النقل المختلفة، فمثلا زادت كمية الواردات منها بنحو (1275144طن) في سنة 2007م عن سنة 2005م والتي كانت تبلغ نحو (1154115 طن). ويلاحظ إن الواردات من البضائع الصب السائلة تستحوذ علي النسبة الأكثر مقارنة مع نسبة الواردات من البضائع الصب الجافة بالنسبة لمجموع الواردات من البضائع المصبوبة والتي تتراوح نسبها ما بين (77%، 98.8%) وذلك لارتفاع نسبة الواردات من الوقود المفرغة بالميناء بينما لم تسجل نسبة الواردات من البضائع الجافة أكثر من 23% من مجموع الواردات للبضائع المصبوبة خلال الفترة من (1989-2007م). (8)

### جدول (16)

كمية بضائع صب الجافة والسائل الواردة إلى ميناء بنغازي وذلك خلال الفترة من (1989- 2007م) بالطن

السنة	كمية صب الجافة / بالطن	نسبتها من مجموع الواردات من البضائع المصبوبة %	كمية صب السائلة/ بالطن	نسبتها من مجموع الواردات من البضائع المصبوبة %
1989	15428	1.2	1233687	98.8
1991	129904	8.8	1350463	91.2
1993	246766	16	1281613	84

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

91	1316130	9	128181	1995
85.7	1206552	14.2	201227	1997
91	1234968	8.9	120263	1999
90	1264550	9.9	137300	2001
96.6	1152939	3.4	39840	2003
78.4	1154115	21.6	318494	2005
77	1275144	23	380673	2007

المصدر: البيانات تجميع من إحصاءات الشركة الاشتراكية للموانئ ، ميناء بنغازي البحري، مكتب الإحصاء ، من الفترة (1989-2007م) .

3-1- النفط الوارد:

النفط هو مورد طبيعي غير متجدد إذ إن ما يتم استخراجه منه لا يمكن إن يعرض فهو يتناقص حتى ينتهي يوما (3).

ظهرت ليبيا في بادئ الأمر كدولة مصدرة للنفط أهم من دورها كمنتجة له حيث أصبح النفط الخام المصدر هو القوة الاقتصادية للدولة، وبدأت مرحلة تصدير النفط في جميع الموانئ الليبية بسرعة كبيرة وقد لعب ميناء بنغازي دورا هاما في تصديره باعتباره الأقرب لمناطق.

استخراج البترول في مناطق شمال شرق ليبيا ولكن صاحبها عدة مشاكل في نقل النفط الخام الذي يحتاج إلى مد الأنابيب لمسافات طويلة عبر مناطق طوبوغرافية مختلفة ويقول براوني صاحب شركة أسو النفطية: "بان شركة أسو عند تفكيرها في تصدير البترول فكرت في ميناء بنغازي بصفته اقرب ميناء لحقولها غير إن عدلت عن ذلك بسبب ضعف مقدرة الميناء، فهو لا يستقبل الناقلات الكبيرة التي يزيد غاطسها عن 14,5 قدم" (1).

ويعني ذلك إن الشركة لكي تشحن بترولها من ميناء بنغازي يحتم عليها بناء مراس بحرية، كما كان الميناء في ذلك الوقت يعاني من ضعف في الخدمات إضافة لرفض بعض المسؤولين نقل النفط الخام عن طريق الميناء يرجع لظروف سياسية وخوفا من فساد الشواطئ وتلوث جو المدينة .

وعلى الرغم من ذلك فان تصدير النفط ومشتقاته هي القوة الاقتصادية للدولة، ولا يزال الاقتصاد يعاني من مشكلة عدم قدرته على الخروج من دائرة التبعية للقطاع النفطي في مجال التصدير الذي يمثل النسبة الكبيرة منها، وبالنظر إلى كمية الواردات والصادرات عن جميع الموانئ نجد إن ميناء بنغازي يتصدر جميع الموانئ في كميات الوقود المفرعة، والتي يفرع معظمها في رأس المنقار شمال بنغازي وذلك لوجود المنصة النفطية التابعة لشركة البريقة (والذي يتضح في فصل الثالث).

جدول (17)

كمية النفط الوارد في ميناء بنغازي خلال الفترة من (1987-2007م)

السنة	كمية النفط الوارد/ بالطن
1987	1047110
1989	1229244

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

1350463	1991
1281618	1993
1316130	1995
1206552	1997
1234968	1999
1124550	2001
1152939	2003
1114115	2005
1275144	2007

المصدر: بيانات تم تجميعه من إحصائيات المتوفرة لميناء بنغازي البحري خلال الفترة من ( 1987-2007م) مكتب الإحصاء.

يظهر من الجدول رقم (17) إن كمية النفط الواردة متقاربة جدا خلال فترة الدراسة، ويرجع التقارب في كمية النفط الوارد إلى وضع الدولة لسياسة تتبع في تحديد كمية الواردات من النفط ومشتقاته بحسب متطلبات السوق المحلي وأسعار التي تحدد قيمة النفط في الأسواق العالمية، كما أن نسبة كبيرة من النفط المكرر والوقود المستعمل للعربات والآليات تحدد كميتها بما يحتاجها السوق المحلي الذي يأتي بنسبة كبيرة عن طريق العربات الكبيرة من البريقة ورأس لأنوف.

## 2- حجم الصادرات:

ارتبطت صادرات ميناء بنغازي في بدء الأمر بتصدير كميات هائلة من الملح الذي كان يجمع من سبخات المدينة واعتمد التصدير عليه بالدرجة الأولى، ثم صدر الإسفنج والحلفا والخروج ثم اعتمدت الصادرات على فائض الإنتاج الزراعي والحيواني وبعض الصناعات التقليدية كالسجاد اليدوي والجلود وغيرها، إلا إن تدفق النفط في بداية الستينات وتصديره أثر بشكل سلبي على هذه الصادرات.

وعلى رغم من خطط التنمية التي كانت تهدف إلى تنويع مصادر دخل الدولة بدلا من اعتمادها على صادرات النفط الخام من خلال تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني وتطوير الصناعة إلا إن الصادرات ما عدا النفط لازالت محدودة الكمية والقيمة، وكان ذلك نتيجة لعزوف المزارعين عن الزراعة وتوجههم إلى قطاع الخدمي والنفطي خاصة في فترة من 1960م حتى سنة 1970م وهي السنوات الأولى للحفر والبحث واستخراج وتكريم البترول حيث كان الطلب المتزايد على الأيدي العاملة للشركات البترولية وذلك لثبات الأجور وارتفاعها.

وبعد سنة 1970م توجهت الحكومة إلى العمل بتنمية الثورة الزراعية والرعية واستصلاح الأراضي وذلك بهدف تنمية القطاع التجاري وخاصة التجارة الخارجية في مجال التصدير وتنويع الصادرات المحلية والتخلص التدريجي من الاعتماد الكلي على القطاع النفطي لتحل المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة، ويتضح ذلك من خلال الخطط التنموية الثلاث (الخطة الثلاثية 1973-1975م) - (والخطة الخماسية الأولى 1976-1980م) - (والخطة الخماسية الثانية 1981-1985م) والتي تناولت بالتفصيل في الفصل الأول " وبالرغم من ذلك فزال الاقتصادي الليبي يعتمد على تصدير النفط ومشتقاته بنسبة كبيرة من صادرات الموانئ الليبية، وقسمت الصادرات بميناء بنغازي إلى مجموعتين:

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### 2-1- البضائع المصدرة ( غير نفطية ):

البضائع المصدرة الغير نفطية هي عبارة عن صفقات تجارية تسعى في البحث عن الربح السريع دون اعتبار التكاليف إنتاجها أو تسعيرها لضمان تغطية هذه التكاليف (4)، فالبضائع المصدرة في ميناء بنغازي البحري تتصف بالتذبذب من سنة لأخرى كما يتضح من خلال الجدول رقم (18) الذي أخذت فيها معظم سنوات الدراسة في الانخفاض فنجد إن أقل كمية بلغت نحو 1710 طن في سنة 1999م، ففي فترة الثمينات صدرت كميات ضئيلة من البضائع التي لم تكن مؤهلة لتصدير إلى الأسواق العالمية حيث كانت معظمها عبارة عن صادرات من مواد خام أولية مثل النفط الخام وانعكس ذلك على فترة التسعينات التي لم تصل فيه البضائع إلى الجودة العالمية في التصدير. وعلى الرغم من الزيادة في كمية البضائع المصدرة لبعض سنوات الدراسة إلا إنها لم تصل بعد إلى المستويات المرضية والتي لها مردود مهم في زيادة الدخل القومي، فمثلا بلغت كمية الصادرات من البضائع في سنة 2003م نحو 8541 طن وزادت في سنة 2005م بنحو 9353 وزادت تلك الكمية في سنة 2007م بنحو 10621 طن.

### جدول (18)

كمية البضائع المصدرة من ميناء بنغازي خلال الفترة من (1987-2007م) بالطن.

السنة	كمية البضائع المصدرة/ بالطن
1987	7710
1989	3434
1991	5291
1993	9148
1995	27270
1997	8218
1999	1710
2001	4433
2003	8541
2005	9353
2007	10621

المصدر: بيانات تم تجميعه من إحصائيات المتوفرة لميناء بنغازي البحري خلال الفترة من ( 1987-2007م)، مكتب الإحصاء.

### 2-2- البضائع المعاد تصديرها:

هي البضائع المستوردة أعيد تصديرها، فهي صفقات تجارية يمارسها معظم التجار لتحقيق مكاسب مادية سريعة ولهذا يفضل هؤلاء التجار تصدير البضائع المعاد تصديرها عن البضائع المصدرة محليا.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

جدول (19)

كمية البضائع المعاد تصديرها من ميناء بنغازي خلال الفترة من (1991-2007م) بالطن

السنة	كمية البضائع المعاد تصديرها/ بالطن
1991	21351
1993	21542
1995	19110
1997	18528
1999	27402
2001	36647
2003	67963
2005	57283
2007	67088

المصدر: بيانات تم تجميعه من إحصائيات المتوفرة لميناء بنغازي البحري خلال الفترة من (1991-2007م) مكتب الإحصاء.

يبين الجدول رقم (19) إن فترة التسعينات هي فترة نمو بطئ لكمية البضائع المعاد تصديرها، فنجد إنها بلغت نحو 21351 طن في سنة 1991م لتزداد قليلا في السنة 1993م بكمية وقدرها 21542 طن وهكذا استمرت الكمية بين الهبوط والصعود التدريجي خلال تلك الفترة باعتبارها فترة تحسين للوضع المعيشي للسكان بعد الاستقادة من عائدات النفط الذي جعلهم يستوردون السلع لتوفير احتياجاتها بدلا من تصديرها ، وبعد استقرار الأوضاع الاقتصادية للسكان أصبح هناك فائض في البضائع المستوردة يتم تصديرها مرة أخرى أدت إلى زيادة الربح حتى أصبحت تجارة لبعض الأفراد، فمثلا: بلغت نحو 36647 طن في سنة 2001م وزادت كمية البضائع المعاد تصديرها بنحو 67963 طن في سنة 2003م، وسجلت أكبر كمية منها في سنة 2007م بنحو 97088 طن ، ويرجع ذلك للحصول على الربح المادي الكثير والسريع للتاجر دون بذل مجهود في كيفية تصنيعه ومعرفة تكاليفها، كما إن تكنولوجيا التصنيع للبضائع المحلية التي يتم تصديرها متأخرة جدا، حيث تحتاج إلى خبرة فنية وتكنولوجية متقدمة لكي تصل إلى درجة الجودة العالمية مثل الأجهزة الالكترونية والمعدات المنزلية وهذا يعفي التاجر من هذه المتطلبات. وهناك بضائع صبب التي تأتي في حاويات مثل القمح والشعير التي يتم تعبئتها في أكياس ليعاد تصديرها إلى دول افريقية مثل تشاد والسودان.

### 3- حركة نقل الركاب:

على الرغم من إن هناك بعض الموانئ الليبية تقوم بنشاط نقل الركاب، إلا إن استخدام المسافرين لتتنقل عبر البحر لا يعطي أهمية تذكر حيث يفضل اغلبهم استخدام النقل الجوي أو البري في تنقلاتهم الداخلية والخارجية وذلك لما تتميز به هذه الوسائل من سرعة ومرونة في مواعيد التنقل وكذلك الدقة في المواعيد الرحلات مقارنة بوسائل النقل الجوي .

وحركة نقل الركاب بميناء بنغازي تكاد تنعدم تماما ففي الخمسينات كانوا يستخدمون وسائل أخرى في التنقل غالبا ما تكون عن طريق البر، كما إن المسؤولين في الميناء لم يهتموا بتسجيل الرحلات التي

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

تخرج من الميناء وخاصة في مواسم نقل الحجاج ولم تتوافر السفن المجهزة في نقل الركاب نظرا لقلة الإمكانيات المادية .

غير إن بدء نشاط حركة في الستينات اعتمد على ميناء بنغازي بشكل كبير في ولاية برقة(5) حيث تم دخول الشركات الأجنبية التي تقوم بالتنقيب عن النفط بالجزء الشرقي من الدولة الذي زاد من حركة العمال الأجانب في دخولهم عن طريق الميناء(1)، وعلى الرغم من ظهور هذا النشاط في الميناء خلال تلك الفترة، إلا إنها لم يذكر لها دور فعال في حركة ونشاط الميناء، ويتبين من خلال جدول رقم (20) خلال فترة الدراسة من (1992-2007م) لحركة نقل الركاب في الميناء عدة نتائج:

1. شهد الميناء حركة كبيرة لعدد الركاب القادمون والمغادرون في بداية التسعينات، حيث بلغ عدد الركاب القادمون نحو 9077 راكب في سنة 1992م، ونحو 7480 من الركاب المغادرون في نفس السنة، وزاد عددهم بشكل كبير في سنة 1993م. حيث بلغ عدد الركاب القادمون بنحو 12249 راكب و12307 من الركاب المغادرون وبالتالي سجلت في تلك السنة أكبر عدد من الركاب القادمون والمغادرون خلال فترة الدراسة نتيجة لفرض الخطر الجوي على ليبيا من قبل الأمم المتحدة في سنة 1992م والذي بموجبية أوقفت حركة الطيران اثر على حركة نقل الركاب وذلك باستخدامهم للنقل البحري بدلاً من النقل الجوي في نقل الحجاج إلى ميناء جدة بالسعودية عن طريق ميناء بنغازي أو استخدام التجار لنقل البحري إلى دول أوروبا وتركيا.

2. انخفض عدد الركاب المغادرون بعد سنة 2000م حتى سنة 2002م حيث بلغ في سنة 2000م حوالي 993 راكب وفي سنة 2002م حوالي 51 راكب وذلك لرفع الحصار عن ليبيا في تلك الفترة فهي تحول سفن نقل الركاب في الميناء إلى فنادق وأعمال صيانة. بداية فتح النقل الجوي واستخدام المسافرين له وذلك لسهولة الوصول وسرعته والدقة في المواعيد،

3. كما يلاحظ في السنوات الخمس الأخيرة التساوي في عدد الركاب القادمون وعدد الركاب المغادرون، فمثلا بلغ عدد الركاب القادمون في سنة 2003م نحو 2986 راكب وعدد 2986 راكب مغادر في نفس السنة، وفي سنة 2005م بلغ عدد الركاب المغادرون والقادمون 9090 لكل منها، وكذلك بلغ عدد الركاب المغادرون والقادمون بالتساوي نحو 6578 راكب في سنة 2007م ويرجع ذلك إلى الأفواج السياحية التي تأتي عن طريق سفن خاصة فهي تدخل وتخرج في نفس اليوم التالي بعد إن تكون قد زارت أغلب المناطق السياحية في المنطقة الشرقية.

### 1- جدول (20)

2- حركة نقل الركاب القادمون والمغادرون من ميناء بنغازي خلال

3- الفترة من (1992-2007 م)

السنة	عدد الركاب القادمون	عدد الركاب المغادرون
1992	9077	7480
1003	12249	12307
1994	5389	4982
1995	3247	3023
1996	2206	200
1997	4263	1696

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

6171	6431	1998
6168	5415	1999
993	3283	2000
539	2336	2001
51	2254	2002
2986	2986	2003
9090	9090	2005
6578	6578	2007

المصدر: بيانات تم تجميعه من إحصائيات المتوفرة لميناء بنغازي البحري خلال الفترة من ( 1992-2007م ) مكتب الإحصاء.

أنواع البضائع الواردة إلى ميناء بنغازي البحري خلال الفترة من (1998-2007 م):

لقد شهد ميناء بنغازي البحري خلال فترة الدراسة تدفقا لأنواع كثيرة من البضائع بإحجام وأوزان مختلفة والتي من أهمها السلع التموينية التي تستهلك من قبل السكان مثل الدقيق، الأرز، السكر والقمح والشعير والذرة والشاي .. الخ والبضائع الأساسية مثل مواد البناء ومواد المعدنية والأخشاب ومواد الكهربائية ومعدات الصناعية والزراعية ومعدات الإطفاء وغيرها من البضائع التي ازدهرت بها حركة التجارة في ميناء في فترة الإنشاء والتعمير في شرق وجنوب ليبيا.

وفي السنوات السبع الأخيرة من فترة الدراسة تدفقت أنواع عديدة وجديدة من البضائع الواردة إلى الميناء صنفنا لأول مرة في سنة 2007م وأخذت تنقل خاصة يطلق عليه باسم نوع البضاعة المنقولة، أما في السنوات السابقة فكانت تنقل على ظهر سفن تحمل اسم سفن البضائع العامة حيث تنقل بضائع مختلفة في حاوية واحدة مثل الالكترونيات ولوازم الأطفال ومواد التجميل والحلويات والمعدات الطبية وأغذية المعلبة، لحوم والأسماك المجمدة، البطاطين وأقمشة، المصنوعات الجلدية وأذنيه، الأدوات المنزلية والأثاث .. الخ، حيث كانت تلك البضائع غير ضرورية بالنسبة للمستهلك ومن المهم توفير السلع الأساسية والتموينية لحياتهم اليومية وبعد تحسين أوضاعهم المادية وانفتاحهم على العالم الخارجي أصبح من الضروري توفير تلك السلع التي أصبحت مصدر كبير للربح المادي للتجار.

ولذلك صنفنا البضائع الواردة إلى عدة أنواع وهي كالآتي:

1- المواد الغذائية:

شكلت المواد الغذائية النصيب الأكبر من كمية الواردات في الميناء والعدد الأكبر من البواخر المفرغة بها خلال فترة الدراسة، حيث تمثلت المواد الغذائية في فترة الثمنيات والتسعينيات في السلع التموينية والأساسية للاستهلاك المحلي لسكان مدينة بنغازي والمناطق الشرقية في ليبيا، ومن أهم تلك السلع: الدقيق والقمح صب والشعير صب والأرز والذرة صب والسكر والزيت وبقوليات .. الخ. ونلاحظ من الجدول (21) الآتي:

في سنة 1998م تدفق كميات كبيرة من دقيق التي بلغت نحو 220381 طن استور ردة من قبل 38 باخرة وفرغت بنحو 80523 طن من قمح صب وفرغت بنحو 77748 طن من شعير صب وفرغت

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

نحو 5 بواخر إضافة للأرز وسكر وزيت وطماطم المعلب وحليب... الخ التي تعتبر من السلع الأساسية للاستهلاك المحلي للسلع وبذلك تستحوذ تلك السلع النصيب الأكبر من واردات الميناء لاعتماد المنطقة الشرقية من ليبيا على ميناء بنغازي غي سد احتياجاتها من تلك البضائع.

ومن سنة 2001م لاحظ انخفاض في الواردات من تلك البضائع التي لا تزال تسيطر على الجزء الأكبر من الواردات في الميناء مقارنة بالبضائع الأخرى مثل مواد البناء والأخشاب ومواد الكهربية وغيرها، فمثلا فرغت نحو 131916 طن من دقيق وفرغت بنحو 26 باخرة وفرغت كمية وقدرها 24600 طن من قمح صب ببخرة واحدة، كما فرغت بنحو 27700 طن من ذرة صب ببخريتين وبلغت كمية شعير صب بنحو 24824 طن وفرغت بذلك 3 بواخر إضافة للسلع التموينية الأخرى التي تتضح في الجدول الآتي، ويرجع ذلك الانخفاض إلى دخول كميات هائلة من تلك البضائع عن طريق البر من مصر في الشرق .

### جدول (21)

أنواع المواد الغذائية المفرغة في ميناء بنغازي البحري في عامي 1998-2001م.

2001م			1998م		
عدد البواخر المفرغة بها	الكمية /بالطن	أنواع المواد الغذائية	عدد البواخر المفرغة بها	الكمية/بالطن	أنواع المواد الغذائية
26	131916	دقيق	38	220381	دقيق
1	24600	قمح صب	5	80523	قمح صب
3	27700	ذرة صب	5	777143	شعير صب
3	34824	شعير صب	4	37143	ذرة صب
2	8510	صويا	1	4068	ذرة مكيسة
1	1000	موز	1	18000	شعير مكييس
2	21735	أرز	7	53673	أرز
1	31500	سكر	6	59650	سكر
5	10516	سميد	19	39061	زيت
1	1900	طماطم معلب	7	19369	طماطم معلب
3	6338	حليب	9	5746	حليب
8	8136	شاي	7	6137	شاي
			1	8791	بقول
			9	14978	صويا
			6	9573	سميد

المصدر: من تجميع الباحثة اعتمادا على إحصائيات السنوية لعام 1998-2001م، ميناء بنغازي البحري، مكتب الإحصاء .

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

ويمكن أن نستنتج من الجدول الآتي مايلي:

أ- ارتفاع كبير لكمية البضائع من السلع التموينية في سنة 2004م المفرغة بالميناء بسبب اعتماد الوكالة الدولية للإغاثة لدارفور على استيراد بعض المواد الغذائية الضرورية لسكانه مثل قمح صب وشعير صب ودقيق وذرة صب عن طريق ميناء بنغازي باعتبارها المنفذ البحري الأقرب إلى دارفور.

فمثلا فرغ دقيق على 3 مراحل في تلك السنة، المرحلة الأولى بلغت الكمية بنحو 12066 طن بعدد 4 بواخر وفرغت في المرحلة الثالثة مع البضائع العامة بكمية وقدرها 2500 طن بباخرة واحدة، وكذلك شعير صب الذي فرغ على 3 مراحل: الأولى بكمية وقدرها 136926 طن بنحو 19 باخرة والثانية فرغت بكمية بلغت نحو 30959 طن بنحو 5 بواخر، أما المرحلة الثالثة فقد فرغت مع ذرة صب بنحو 5648 طن بباخرة واحدة.

ب- كما نلاحظ في جدول (22) إن السلع الأساسية لازالت تحتل المراتب الأولى من كمية الواردات إلى الميناء، فمثلا شكلت اكبر كمية من المواد الغذائية من قمح صب التي بلغت نحو 258757 طن يليها دقيق الذي فرغ بنحو 176860 طن ثم ذرة صب التي فرغت بكمية وقدرها 72632 طن وكذلك سكر الذي بلغ نحو 67168 طن إضافة للسلع الأساسية الأخرى مثل شعير صب وأرز وزيت وغيرها.

### جدول (22)

أنواع المواد الغذائية المفرغة في ميناء بنغازي البحري في عامي 2004-2007م .

2007م		2004 م			
الكمية / بالطن	أنواع المواد الغذائية	عدد البواخر المفرغة بها	الكمية/ بالطن	أنواع المواد الغذائية	
176860	دقيق	55	272276	دقيق (1)	
258757	قمح حب	4	12066	دقيق (2)	
30986	شعير حب	1	2500	دقيق+ بضائع عامة (3)	
72632	ذرة حب	19	136926	شعير حب (1)	
67168	سكر	5	30959	شعير حب (2)	
3497	أرز	1	5848	شعير حب+ ذرة حب (3)	
5391	شاهي	2	35306	قمح حب	
3435	طماطم معلب	4	27660	أرز	
1717	بقوليات	2	8800	سكر	
6854	زيت	13	18582	زيت ذرة	
112	مكرونه	1	1688	حليب	
		2	5981	ساهي	

المصدر: من تجميع الباحثة اعتمادا على إحصائيات السنوية لعامي 2004-2007م، ميناء بنغازي البحري، مكتب الإحصاء

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### 2- البضائع العامة والحاويات الفارغة:

البضائع العامة قد تنقل بعض السفن أنواع عدة من البضائع في حاوية واحدة مثل الملابس والأحذية و مواد التجميل ولوازم الأطفال ولوازم الرياضة إضافة إلى الغيار والسجاد وغيرها، حيث يطلق ومن خلال الجدول (23) يظهر الآتي:

أ- خلال الفترة من (1998-2005م) فرغت في الميناء كميات كبيرة من البضائع العامة ، فمثلا فرغت في سنة 1998م نحو 242850 طن التي انتقلت على ظهر 292 سفينة و سجلت في سنة 2002م بحمولة وقدرها 1178129 طن وفرغت بنحو 162 سفينة وزادت كمية البضائع المفرغة في سنة 2003 ف بحمولة وقدرها (280,510 طن) رغم قلة عدد السفن المفرغة بها والتي بلغت نحو 38 سفينة سبب كبر حجمها حيث زادت حمولتها بعكس السفن المتوسطة زادت عددها بزيادة حمولتها في السنوات السابقة .

ب- وسجلت كمية البضائع العامة انخفاضا كبيرا في سنتي 2006-2007م ، حيث قدرت الكمية بنحو 75699 طن في سنة 2006م وفرغت بذلك 55 باخرة وفرغت بنحو 25486 طن في سنة 2007م ويرجع ذلك الانخفاض إلي استيراد أنواع معينة من البضائع يتم شحنها إلى الميناء كل نوع على حدة وعلي متن بواخر خاصة لزيادة لطلب السوق عليها، لتصنف ضمن البضائع الثانوية مثلا فرغت في سنة 2007م نحو 21073 طن من الأغذية المعلبة ببواخر خاصة (كما يتضح من الجدول 27) .

### جدول (23)

كمية البضائع العامة الواردة إلي ميناء بنغازي البحري خلال الفترة من (1998-2007م) بالطن

السنة	كمية البضائع المفرغة/ بالطن	عدد البواخر التي فرغت بها
1998	242850	292
1999	209396	1
2001	144502	150
2002	11781,29	162
2003	280,510	38
2004	35997	38
2005	115899	86
2006	75699	55
2007	25486	/

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات المتوفرة عن الشركة الاشتراكية للمواني، ميناء بنغازي البحري، مكتب الإحصاء، خلال الفترة من (1998-2007م) .

أما الحاويات الفارغة فلم تتوافر إحصاءات عنها إلا في سنوات الأربعة الأخيرة من فترة الدراسة (2004'2007ف) كما يتضح من الجدول الآتي ( 24 ) وغالبا ما تستخدم تلك الحاويات في:

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### الجدول (24)

كمية الحاويات الفارغة الواردة إلى ميناء بنغازي البحري/ بالطن خلال الفترة من (2004-2007 م)

السنة	كمية / بالطن	عدد البواخر المفرغة به
2004	399003	255
2005	3312121	157
2006	454908	225
2007	2453	/

المصدر: من أعداد الباحثة اعتماد على ما توافر من إحصائياً عن الحاويات الفارغة، ميناء بنغازي البحري، مكتب الإحصاء، خلال الفترة من (2004-2007 م).

التخزين سواء في المنازل أو المزارع أو المصانع، كما تحدد كمية الواردات منها بحسب الطلب عليه لذلك هناك زيادة كبيرة في كمية في سنة 2006 ف نحو 454908 طن من الحاويات وانخفضت تلك إلى 2453 طن في سنة 2007م.

### 3- مواد البناء ومواد الكهرباء:

تشمل البضائع المستوردة من مواد البناء على عدة أنواع منها: الأخشاب، الاسمنت، الأنابيب، مواد الصحية وبلاط ورخام وغيرها من ملزمات البناء، أما مواد الكهرباء تتمثل في المعدات الكهربائية وأسلاك الكهربائية والنحاسية والكوابل .. الخ. ويتضح من جدول (25) ما يلي:

لقد فرغت في الميناء في سنة 1998م أنواع محددة من مواد البناء مثل الاسمنت التي قدرت حمولتها بنحو 7460 طن وفرغت بذلك نحو 3 بواخر وفرغت الأخشاب بنحو 21049 طن بعدد 9 بواخر، إضافة للواردات من الأنابيب المستخدمة في مشروع النهر الصناعي والنحاس والزنك التي تستخدم غالباً في مجال الكهرباء.

ومع بداية سنة 2000م شرعت الدولة في سياسة الإقراض السكاني بشكل كبير من اجل حل مشكلة الإسكان التي تنامت من خلالها حركة بناء المنازل في مدينة بنغازي وضواحيها، فمثلاً فرغت بنحو 116991 طن من الاسمنت في سنة 2004م بعدد 190 باخرة وبنحو 13428 طن من الحديد وفرغ بذلك 5 بواخر. كما فرغ الاسمنت في سنة 2006م على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى قدرت بنحو 15216 طن وبعده 7 بواخر وفي المرحلة الثانية فرغ بنحو 1537 طن ببخرة واحدة أما في المرحلة الثالثة فقدت الحمولة بنحو 3000 طن وفرغ ببخرة واحدة نتيجة لزيادة الطلب على الاسمنت كمادة أساسية في البناء. وفرغ المرمر والبلاط والرخام بكميات كبيرة لأول مرة في سنوات الثلاث الأخيرة من فترة الدراسة، حيث سجلت المرمر بكمية 10941 طن في سنة 2005م وفرغ بنحو 7 بواخر وفرغ الرخام بنحو 4544 طن وبعده 3 بواخر وكذلك فرغ كتل الرخام على مرحلتين في ميناء بنغازي سنة 2006م حيث بلغت الكمية نحو 1726 طن في المرحلة الأولى ببخرة واحدة وفرغت في المرحلة الثانية بنحو 4507 طن ببخرة واحدة، وزادت تلك الكمية في سنة 2007م بنحو 81751 طن من البلاط والرخام وذلك راجع إلى إعادة صيانة واجهات المباني والشوارع الرئيسية في مدينة بنغازي مثل ما يحدث حالياً في شارع الفاتح وشارع جمال عبد الناصر وجميع المباني الواقعة على الطرق الرئيسية بالمدينة.

### العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

ونتيجة لزيادة أنواع وكميات البضائع من مواد البناء زاد الطلب على مواد الكهرباء التي هي مكملة لها في تعميم وصيانة المباني فمثلا فرغت في سنة 2005م نحو 2856 طن من المعدات الكهربائية وزادت تلك الكمية إلى 2856 طن في سنة 2006م لتزداد بشكل كبير في سنة 2007م لتصل إلى 29223 طن إضافة للواردات من الكوابل وأسلاك النحاسية التي فرغت بكمية وقدرها (2323 طن، 57474 طن) على التوالي في نفس السنة (انظر الجدول رقم 26).

#### جدول (25)

أنواع البضائع المستوردة من مواد البناء وكميتها بالطن في ميناء بنغازي البحري خلال الفترة ما بين (1998-2007م) وكميتها بالطن

السنة	أنواع البضائع	الكمية	عدد البواخر المفرغة بها
1998	أسمنت	7460	3
	أخشاب	21049	9
	أنابيب	4853	3
	زنك	9167	7
2001	اسمنت	2500	1
	أخشاب	1730	3
	أنابيب	8680	3
2004	اسمنت	116991	19
	حديد	13428	5
	أنابيب	1126	1
	مواسير	671	1
	مواد بناء أخرى	10519	3
2005	غرائر اسمنت	17287	8
	غرائر سمنت+ بضائع عامة	1966	1
	أخشاب	4419	6
	أنابيب	4942	5
	حديد (1)	1682	1
	حديد (2)	1104	1
	مرمر	10941	7
	مواسير	14660	6
	رخام	154	3
2007	اسمنت	3165	2
	بلاط ورخام	81751	13

**العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )**

7	39270	أنايب وملحقاتها
1	5477	مواد بناء أخرى
1	910	مواد طلاء
1	2092	مواد صحية
9	28269	حديد تسليح
7	16704	لفات حديد
1	929	مواد بلاستيك

المصدر: من أعداد الباحثة اعتماد على ما توافر من إحصائياً عن أنواع البضائع الواردة من مواد البناء وكميتها، ميناء بنغازي البحري، مكتب الإحصاء، خلال السنوات التالية (1998-2001-2004-2005-2007م).

**جدول (26)**

أنواع البضائع من مواد الكهربائية المستوردة الي ميناء بنغازي البحري في السنوات التالية 2005-2007 م.

السنة	أنواع البضائع	الكمية/ بالطن	عدد البواخر المفرغة بها
2005	كوابل كهربائية	2187	2
	معدات كهربائية	3066	1
	أسلاك نحاسية	263	1
	لفات نحاس	1727	2
2006	معدات كهربائية	2856	2
	أعمدة كهربائية	3200	1
	أسلاك نحاسية (1)	474	1
	أسلاك نحاسية (2)	1360	1
2007	معدات كهربائية	29223	2
	أسلاك نحاسية	57474	1
	كوابل كهربائية	2323	2
	برادة نحاس	314	1

المصدر: من أعداد الباحثة اعتماد على ما توافر من إحصائياً عن أنواع البضائع الواردة من مواد البناء وكميتها، ميناء بنغازي البحري، مكتب الإحصاء، خلال السنوات التالية (2005-2006-2007م).

**4- معدات الصناعية وملزماتها:**

نظراً لتأخر الصناعة في ليبيا نلاحظ من البيانات الإحصائية المتوافرة في السنوات الآتية (2005، 2006، 2007م) أن كمية الواردات من المعدات الصناعية ضئيلة جداً وتفرغ في الميناء بحسب الصلب عليه خاصاً من الجهات الحكومي حيث لا يلجأ التجارية إلى استيرادها لقلتها مردوها المالي، فمثلاً فرغت في سنة 2005م كمية وقدرها 3542 طن من المعدات الصناعية وفرغت بنحو 3346 طن في سنة 2006م، وسجلت في سنة 2007م نحو 7488 طن من المعدات الصناعية وبلغت كمية الواردات

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

من المعدات الزراعية بنحو 1372 طن، وفتح في الميناء نحو 2439 طن من تجهيزات الورش<sup>(6)</sup> لإنشاء المشروع الجديد في ميناء بنغازي البحري.

وبصفة عامة يرجع الانخفاض في كمية الواردات من المعدات الصناعية ولوازمها إلى تأخرها لدولة في مجال التصنيع حيث لا توجد مصانع كبيرة تحتاج إلى معدات صناعية متطورة لتغيير معداتها بشكل مستمر، حيث أن المصانع الموجودة لتصنيع بضائع أولية ونصف مصنعة لأتحقق الربح المادي المطلوب لتغطي تكاليف المعدات الواردة للمصنع.

### 5- الآليات والسيارات وملازماتها:

فقد ذكرنا سابقا بان الواردات من السيارات تأتي عن طريق البر إلى مدينة بنغازي من ميناء طرابلس ومينائي مصراته ودرنة لذلك تقل الواردات منها في الميناء للأسباب سبق ذكرها.

ونتيجة لدخول إعداد هائلة من السيارات والشاحنات الخاصة والعامة إلى مدينة بنغازي فأنها تحتاج إلى قطع غيار وزيوت تشحيم وغيرها من لوازم المستخدمة لتلك الآليات، إن خلال فترة الدراسة لم تخلي الواردات في الميناء منها ففي سنة 1999م فرغت نحو 3775 طن من زيت السيارات وبلغت في سنة 2001م كمية وقدرها 2117 طن من زيت السيارات وبلغت الكمية نحو 7532 طن منها في سنة 2003م، وصنفت لأول مرة قطع غيار والإطارات كل نوع على حده من البضائع الواردة إلى الميناء في سنة 2007م حيث بلغت كمية الواردات من قطع الغيار نحو 24055 طن وبلغت كمية الإطارات نحو 3211 طن<sup>(7)</sup> أما في السابق كانت تضم مع الواردات البضائع العامة.

### 6- بضائع ثانوية (مكملة):

خلال فترة التسعينات لم تتنوع البضائع كثيرا حيث كانت الواردات اغلبها تعتمد على البضائع التموينية من المواد الغذائية أو البضائع الأساسية في الإنشاء والتعمير حتى مع بداية سنة 2000م.

أما سنة 2007م فقد سجلت دخول لأنواع كثيرة ومتعددة من البضائع المكملة للسلع الأساسية مثل الأغذية المعلبة واللحوم والأسماك المجمدة ومكيفات الهواء والالكترونيات والأدوات الرياضية والأدوات المنزلية والأثاث وورق الألمونيوم والأكياس ولوازم الأطفال ومواد التجميل... الخ.

كما يتضح من الجدول (27) حيث يرجع تدفق تلك البضائع على الميناء لعدة أسباب منها:

1- أصبح تسجيل البيانات الإحصائية عن أنواع البضائع أكثر دقة حيث سجلت لكل نوع من البضائع الواردة الصادرة في هذه السنة على حدة.

2- أصبح الطلب على الواردات يشمل جميع أنواع البضائع التجارية بسبب الانفتاح على العالم وتدخل التكنولوجيا في حياتنا اليومية لذلك يزداد الطلب على النقلات والكمبيوتر والأجهزة الالكترونية والمنزلية وغيرها من البضائع التي تتغير وتتطور بصورة مستمرة.

3- ارتفاع دخل الأفراد لذلك زاد الاستهلاك على هذه البضائع مما دفع التجار إلى استيراد أنواع متعددة منها.

4- وضع قوانين من قبل الحكومة تسمح بالاستيراد تلك البضائع التي كانت ممنوعة في السابق.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

جدول (27)

أنواع البضائع الثانوية (المكملة) المستوردة إلي ميناء بنغازي البحري في سنة 2007م وكميتها بالطن.

تصنيف البضائع	أنواعه	كميتها / بالطن
مواد غذائية	أغذية معلبة	21073
	لحوم واسماك مجمدة	3165
	ألبان ومشتقاتها	47479
	خضروات وفواكه معلبة	14858
	مشروبات	561
	بسكويت	3705
	عصير فاكهه	20342
	شوكلاته	1370
	أحذية	7927
	مصنوعات مخلفة (صوفية، جلدية، وغيرها)	حقائب ومصنوعات جلدية
بطاطين		12266
أقمشة		10427
سجاد		3983
أمتعة شخصية		825
مكيفات هواء		1277
الأجهزة الكترونية		9032
أدوات ومعدات الكهربائية والالكترونية	أشرطة فيديو	17
	أدوات منزلية الكهربائية	68127
	معدات طبية	1948
	سخانات	48
	قرطاسيه وكتب	3487
	مواد تنظيف	7953
	ورق الألمونيوم	926
لوازم ومواد تصنيعية	مواد تغليف	3802
	لوازم أطفال	4899
	مواد تجميل	1477
	ورق أكياس	153

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

495	أدوات رياضية	
3092	صابون	

المصدر: من أعداد الباحثة اعتماد على إحصاءات لعام 2007م، ميناء بنغازي البحري، مكتب الإحصاء.

### - النتائج:

لقد توصلنا في بحثنا هذا إلى عدة نتائج بخصوص التجارة الخارجية في ميناء بنغازي تتمثل في الآتي:

1-1 خلال الفترة من (2005-2007م) تزداد نسبة البضائع المعبأة في حاويات تماشيا مع الاتجاه العالمي في أسلوب الشحن، بينما تنخفض نسبة الواردات في أكياس من البضائع العامة.

1-2. شهدت تجارة الطرود انخفاضا خلال فترة الدراسة ويرجع ذلك إلى التغيير في طرق الشحن المتابعة في تلك الفترة وهي شحن البضائع في حاويات، أما البضائع المربوطة غالبا في مواد البناء والتشييد مثل الحديد والأنابيب، وقد زاد نشاط استيرادها خلال فترة التعمير في مدينة بنغازي وضواحيها لذلك سجلت أكبر كمية في سنة 2007م بنسبة 5.4% من مجموع الواردات من البضائع العامة مقارنة بالسنوات السابقة.

1-3. تتمثل البضائع معبأة في براميل في مواد التشغيل للمعدات الآلية والسيارات حيث سجلت أكبر كمية في سنة 2005م خلال فترة الدراسة حيث سجلت نسبة 2.46% من مجموع الواردات من البضائع العامة ثم انخفضت بصورة كبيرة في سنة 2007م بنسبة 0.08%، أما الواردات من الحيوانات الحية المتمثلة في المواشي فقد سجلت انخفاضا ما بعد سنة 2000م حيث أصبح يتم عن طريق أفراد معين لغرض التجارة والريح المادي في مواسم معينة مثل عيد الأضحى وليس عن طريق الدولة كما في السابق.

1-4. أما السيارات الواردة ووسائل النقل الأخرى المتمثلة في شاحنات وحافلات فقد شهدت انخفاضا السنوات التالية (2005-2006-2007م) وذلك لاستيرادها عن طريق ومؤسسات مقرها مدينة طرابلس كمنظمة الشباب والتي تقوم باستيرادها عن طريق ميناء طرابلس أو ميناء مصراته باعتبارها أقرب إليها من ميناء بنغازي، والهروب من الضرائب لكي يتم الإفراج عنها في موانئ أخرى مثل ميناء الخمس ومينائي مصراته ودرنة فتدخل عن طريق البر إلى مدينة بنغازي.

1-5. الواردات من البضائع الصب السائلة تستحوذ علي النسبة الأكثر مقارنة مع نسبة الواردات من البضائع الصب الجافة بالنسبة لمجموع الواردات من البضائع المصبوبة والتي تتراوح نسبها ما بين (77%، 98.8%) وذلك لارتفاع نسبة الواردات من الوقود المفرغة بالميناء بينما لم تسجل نسبة الواردات من البضائع الجافة أكثر من 23% من مجموع الواردات للبضائع المصبوبة خلال الفترة من (1989-2007م).

2-1. يمكن أن نستنتج أنواع البضائع الواردة إلي ميناء بنغازي البحري خلال الفترة من (1998-2007 م):

2-2- شكلت المواد الغذائية النصيب الأكبر من كمية الواردات في الميناء والعدد الأكبر من البواخر المفرغة بها خلال فترة الدراسة بسبب اعتماد الوكالة الدولية للإغاثة لدارفور على استيرادها مثل القمح

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

والدقيق .. الخ، والبضائع العامة مثل الملابس والأحذية ومواد التجميل ولوازم الأطفال ولوازم الرياضة وغيرها والتي تنقل في حاوية واحدة فرغت في الميناء كميات كبيرة خلال الفترة من (1998-2005م).

2-3- اما البضائع الثانوية فقد سجلت في سنة 2007م دخول لأنواع كثيرة ومتعددة من البضائع المكملة للسلع الأساسية مثل الأغذية المعلبة والكمبيوتر والأجهزة الالكترونية والمنزلية وغيرها أصبح الطلب على الواردات يشمل جميع أنواع البضائع التجارية بسبب الانفتاح على العالم الخارجي وتدخل التكنولوجيا في حياتنا اليومية ووضع قوانين من قبل الحكومة تسمح بالاستيراد تلك البضائع التي كانت ممنوعة في السابق.

3-1. نستنتج من خلال انواع البواخر التي تتردد على الميناء :أن البواخر التجارية استحوذت على نسبة 79% من إجمالي البواخر المترددة على الميناء خلال الفترة من 1987-2007م، وأن الناقلات النفطية فهي لم تشكل أكثر من 18% بينما تستحوذ باواخر الركاب على نسبة 3% فقط.

### - المراجع:

- (1) محمد المبروك المهدي ، جغرافية ليبيا البشرية ، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الثالثة، 1989م، ص 387 .
- (2) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية، واشنطن، ابريل 1960م ،ص163.
- (3) عبدا لله محمد شامية ،"الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد الليبي دراسة نظرية تطبيقية 1980/1990 ف"، مجلة عبدا لله محمد شامية ،"الصادرات الليبية ودورها في الاقتصاد الليبي دراسة نظرية تطبيقية 1980/1990 ف"، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثالث، ع الثاني، 1991ف، ص ص 147، 148.
- (4) فاروق كامل عزا لدين، (جغرافية النقل في ليبيا)، القاهرة، جامعة القاهرة - كلية الآداب، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، 1976ف، ص، ص 235-236 .
- (5) الشركة الاشتراكية للمواني، ميناء بنغازي البحري، المرجع السابق، بيانات الإحصائية المتوفرة عن السنوات الآتية (2005، 2006، 2007م).
- (6) الشركة الاشتراكية للمواني، ميناء بنغازي البحري، المرجع السابق، بيانات المتوفرة عن السنوات الآتية (1999-2001-2003-2007م)
- (7) الشركة الاشتراكية للمواني، ميناء بنغازي البحري، الإحصائية السنوية لعام 2007م، مكتب الإحصاء، ص، 18 و19.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

## الاستزراع السمكي على الساحل الشرقي لليبيا - دراسة تطبيقية على مزرعتي عين الغزالة ورأس الهلال

د. عثمان المهدي ميكائيل الشريف .

( عضو هيئة التدريس ورئيس قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة طبرق - ليبيا )



العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

## الاستزراع السمكي على الساحل الشرقي لليبيا - دراسة تطبيقية على مزرعتي عين الغزالة ورأس الهلال

### الملخص:

تعد الثروة السمكية من الموارد الاقتصادية المهمة في كثير من دول العالم بل المورد الاساسي في بعض هذه الدول ، وقد تطورت العلوم البحرية في ابتكار عملية الاستزراع وتنمية هذه الثروة عن طريق اقامة المزارع بمحاذاة البحر بل وحتى في اماكن بعيدة عنه وذلك لزيادة الانتاج من هذا الغذاء الرئيس للعديد من شعوب العالم ، وليبيا من الدول التي اهتمت كثيرا بهذا الجانب ونجحت في اقامة العديد من مزارع تربية الاسماك على طول الساحل الليبي الطويل ، وتعد مزرعة عين الغزالة ورأس الهلال من أهم المزارع الموجودة في شرق ليبيا

### Abstract

Fisheries are important economic resources in many countries of the world, but the main resource in some of these countries. Marine science has evolved in the invention of the process of cultivation and development of this wealth by establishing farms along the sea and even in places far from it to increase the production of this main food To many of the peoples of the world, and Libya from countries that have been very interested in this side and succeeded in establishing many fish farms along the long Libyan coast, and the farm of Ain Ghazala and Ras Hilal is one of the most important farms in eastern Libya.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### - المقدمة:

عرف الإنسان الاستزراع السمكي منذ زمن بعيد يعود إلى أكثر من أربعة آلاف عام، وهو يقابل الزراعة في الأراضي الخصبة على اليابس، وحتى وقت قريب جداً لم يساهم كثيراً في تدعيم الإنتاج السمكي، على كل المستويات، نظراً لزيادة المواد الغذائية (خاصة البروتين) إلا أن العجز الغذائية البروتين الذي يفى بالمتطلبات السكانية المتزايدة، أدى إلى التوسع في إنشاء المزارع السمكية، والتي بدأت في التطور والنمو بعد إجراء الدراسات والبحوث التي آلت للوصول بها إلى زيادة كمية الإنتاج السمكي، الذي وصل في بعض الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية إلى 30 كجم/م<sup>3</sup> وإلى 1 كجم/10 لتر ماء في بعض الدول الأوروبية. (نور وآخرون، 1997م).

تشير الأدلة التاريخية إلى أن تربية الأسماك مهنة قديمة جداً وقبل أكثر من 4000 عام، حيث أنتشرت في مصر والصين وبلدان شرق وجنوب شرق آسيا، وتوجد بعض النقوش والرسومات في قبول المصريين والتي تشير إلى تربية الأسماك وجمع المحصول منها تعود إلى ما قبل 2000 سنة (مهران، 2000، ص 213).

وفي القرون الوسطى كانت أوروبا تحفظ الأسماك في بيوت الرهبان للحصول على لحم طرى في الشتاء لندرة اللحوم الطرية وإرتفاع أسعارها (الطفي، 2000، ص 117).

ومن المؤكد أن الأسماك التي بقيت في الأحواض الخاصة، قد لوحظ أنها تتكاثر في فصل الربيع، وكان ذلك بداية لعملية التربية في البرك بدلاً من خزنها حية فقط (القبلي، 2002).

أما النجاح الذي تحقق في العقود الثلاثة الأخيرة من الألفية الماضية فقد شمل النجاح في تفريخ العديد من الأسماك الاقتصادية، بعد رفع كثافة التربية في وحدة المساحة وزيادة عدد المزارع.

وتعتبر الثروة السمكية من أهم مصادر الدخل في كثير من الدول في الوقت الحالي، كما أنها من أهم مصادر الغذاء لكثير من السكان في مناطق متعددة من سطح الأرض، وخاصة بعد زيادة أعداد السكان من ناحية ونقص الغذاء من ناحية أخرى، ومن هنا فقد باتت الدول المتجهة جميعها إلى زيادة كميات الإنتاج والاهتمام بهذا القطاع بشكل واضح من خلال تقدم أساليب الصيد، وكبر حجم الأساطيل المستخدمة، كما أنها تتميز بأنها من المصادر المتجددة للغذاء، خاصة البروتين الحيواني فهي مورد طبيعي متجدد، وتأتي ليبيا في الترتيب الحادي عشر في دول الوطن العربي من حيث إنتاج<sup>(1)</sup> الأسماك عام 2009، وقد مثل إنتاج المزارع نحو 200 طن/ سنة في عام 2000 ويعد الاستزراع السمكي في مزرعة عين الغزالة ورأس الهلال أحد أهم الوسائل المثالية للحصول على أعلى إنتاجية لوحدة المساحة، إذ أنه يمكن من استغلال عوامل الإنتاج بكفاءة عالية لوقوعها تحت سيطرة وتحكم المزارعين.

هذا وتشكل الأسماك مصدراً هاماً من مصادر البروتين الحيواني في غذاء السكان، حيث يعد الاستزراع السمكي ذو دور فعال في تخفيف الضغط على مصادر الغذاء البروتين الأخرى في ليبيا.

وبدأ الاستزراع السمكي في ليبيا في أوائل الثمانينات من القرن الماضي على نطاق محدود في بعض المستنقعات والبحيرات الطبيعية، وفي بداية التسعينات بعد أن بذلت الدولة جهودات طيبة لتشجيع الزراعة المائية على الشواطئ بإستخدام مياه البحر، حيث أقيمت عدة مزارع منها مزرعة عين الغزالة.

(1) هذه المزارع هي: مزرعة عين كعام بالخمس، مزرعة عين الزبانة فبنغازي، مزرعة عين الغزالة.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

ويبلغ عدد المزارع التي توجد على الساحل الليبي 12 مزرعة، وهي تتوزع على عشر شعبيات<sup>(2)</sup>، ويتركز منها نحو 8 مزارع في المنطقة الغربية، وعدد 2 مزرعة في المنطقة الوسطى، عدد 2 مزرعة في المنطقة الشرقية وبهذا تمثل المزرعتين نحو 17% من جملة عدد المزارع بليبيا، إلا أنه في عام 2007 قد تأكد توقف عدد 2 مزرعة عن العمل، وهما مشروع البحر المفتوح بالخمسة ومشروع المرفأ لتربية الأسماك بمصراته، وبذلك يرتفع نصيب منطقة الدراسة إلى نحو 20% من جملة المزارع بليبيا (مركز البحوث البحرية، 2000).

ويرجع سبب تركيز المزارع السمكية في المنطقة الغربية والتي تستحوذ على نحو 60% إلى تركيز السكان في المنطقة الغربية، وكذلك القرب من الامانات الحكومية، وعدم الاهتمام بالساحل في المنطقة الشرقية.

وتنقسم إلى نوعية أحدها مزارع مائية متكاملة والأخرى محدودة، والأخيرة تنقسم إلى مزارع مائية أحدهما للتربية فقط والأخرى مفرجات لإنتاج اليرقات، والمزرعتين موضوع الدراسة من النوع المحدود وخاصة للتربية.

### وتهدف الدراسة إلى:

1. كيفية الاستغلال الأمثل للثروة السمكية بالمزرعتين.
2. تحديد حجم وطرق الاستغلال في المزرعتين.
3. تذليل الصعوبات التي تواجه الإنتاج السمكي بعد التوصل إلى أهم المشكلات التي تواجهها.
4. توجيه الجهود الحكومية إلى زيادة الاستثمار في مجال الاستزراع السمكي البحري.

### وتبرز أهمية الدراسة في:

إن الاستزراع السمكي في المزرعتين أصبح جزءاً من التنمية في خطط الدولة:

1. في تحديد اتجاهات ومحاور الاستزراع السمكي في المنقطة.
2. التوسع في إقامة مزارع أخرى على الساحل.
3. التوسع في إدخال أنماط حديثة للتربية في تكنولوجيا متقدمة.
4. رفع الكفاءة التشغيلية والإنتاجية للمزرعتين.

### وتسهم الدراسة في التوصل إلى:

1. المساهمة في سد جزء من الفجوة الغذائية المتزايدة باستمرار والناجئة عن الزيادة في عدد السكان.
2. توفير فرص استثمارية للقطاع الخاص وتشجيعه.
3. خلق فرص عمل جديدة للأفراد وتحسين المستوى المعيشي لهم.
4. تطوير المناطق الساحلية وجذب إنتباه السكان لها.

### موقع المزرعتين:

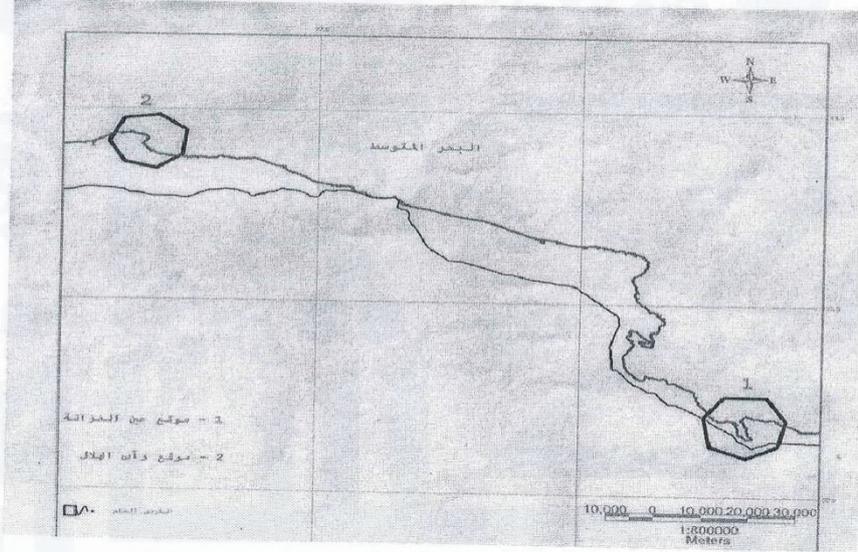
تقع مزرعة عين الغزالة بمنطقة البطنان إلى الغرب من مدينة طبرق بنحو 50 كم، وتبلغ مساحتها نحو 5.4 كم<sup>2</sup>، حيث تمتد طولياً لمسافة 5.4 كم وعرضياً لمسافة واحد كيلو متر، ويبلغ عمق الخليج بين 4-8 متراً، وهي تقع ضمن خليج عين الغزالة حيث يمثل مصب وادي عين الغزالة، الذي يصب مياهه

(2) الشعبية، إسم محلي يعنى المحافظة.

**العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )**

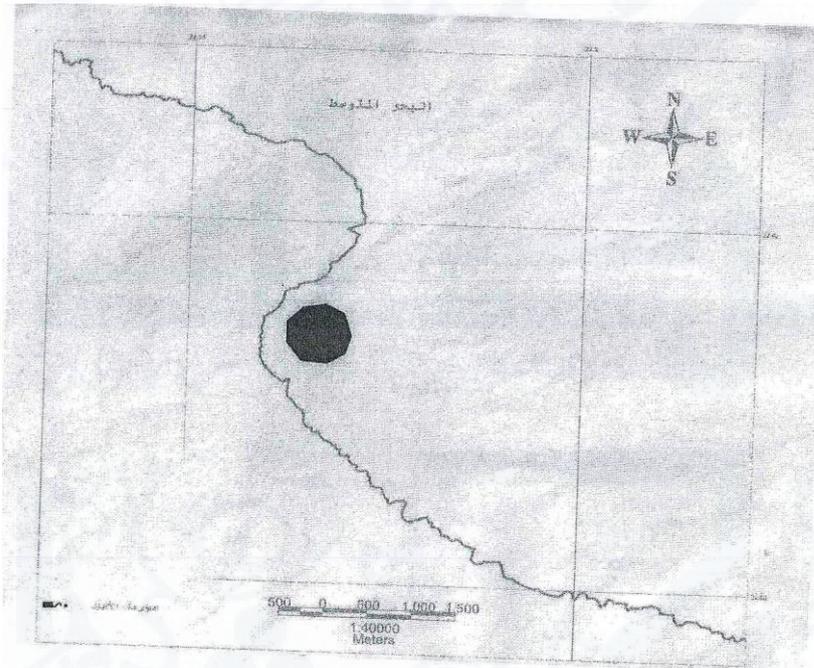
في موسم الأمطار، كما تحاط بالمصب بعض العيون العذبة والتي تسهم هي الأخرى في تقليل نسبة الملوحة في مياه المزرعة، هذا وقد بدأ العمل في إنشاء المزرعة عام 1991.

**شكل رقم (1) يوضح موقع تنفيذ الدراسة**



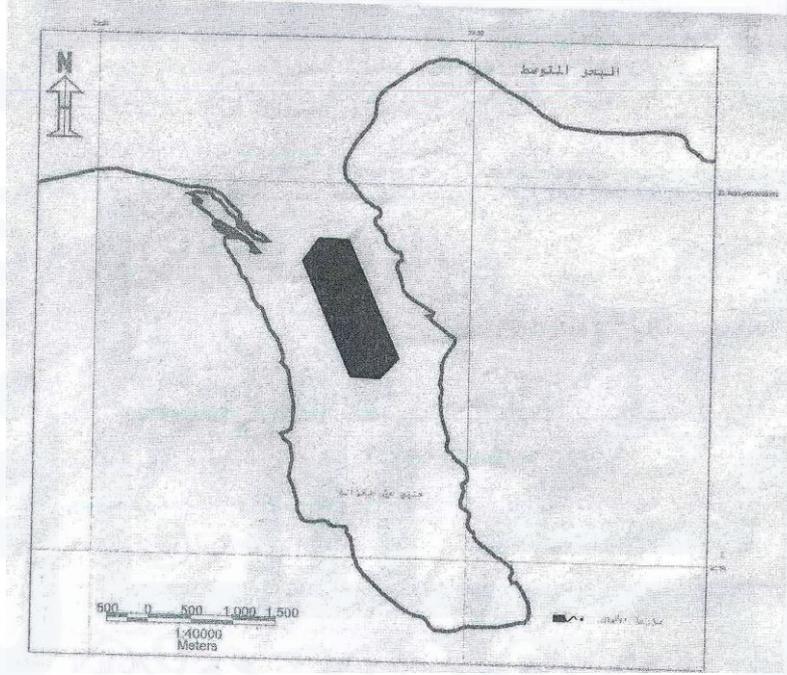
أما مزرعة رأس الهلال، وتبعد عن مدينة درنه بنحو 37 كم غرباً حيث يوجد خليج رأس الهلال والذي يبلغ طوله داخل البحر 1 كم، ويشبه الخليج الشكل نصف الدائري، حيث يبلغ قطره نحو 2 كم، وقد بدأ إنتاج المزرعة في 2001-2002م.

**شكل رقم (2) يوضح موقع مزرعة رأس الهلال**



## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### شكل رقم (3) يوضح موقع مزرعة عين الغزالة



#### مكونات المزرعتين:

تتكون مزرعة رأس الهلال من:

1. 4 أقفاص كبيرة الحجم (4000 م<sup>3</sup>) للقفس الواحد.
2. 2 قفص صغير الحجم (500 م<sup>3</sup>).

وقد تم دمج هذا المشروع لشركة شواطئ ليبيا للإستثمارات، ولذا فقد زادت كمية الإنتاج إلى نحو 120 طن في عام 2004 نظراً لزيادة أقفاص التربية من 4-8 أقفاص، وهذا ما قد تأكد من الدراسة الميدانية.

أما مزرعة عين الغزالة فتتكون من مجموعة من الأقفاص العائمة الخاصة بالتربية، تبلغ عددها 40 قفصاً، ثم أضيف إليها 60 قفصاً أخرى عام 1997 ليصل عددها إلى 100 قفص، هذا ما قد تأكد من الدراسة الميدانية، وأكد كذلك (أبو خضرة، 1997).

وقد تم دمج هذه المزرعة إلى شركة النجمة للإستثمارات البحرية، مما تسبب في زيادة كمية الإنتاج من 45 طن عام 2005 إلى 100 طن عام 2009، وهذا قد تأكد للباحث أثناء الدراسة الميدانية.

#### العوامل البيئية المؤثرة في فترات التربية:

##### 1. درجة الحرارة:

تعد درجة الحرارة من أهم العوامل الضرورية لنمو الأسماك في المزرعة، وقد أكد (النقلي، 2002) أن معدل النمو في المناطق الباردة قد يحتاج إلى ضعف الوقت في المناطق المعتدلة في بعض الأنواع، ففي المناطق الباردة تصل سمكة الكارب حجم التسويق بعد 3 سنوات، بينما يصل إلى نفس الحجم في المناطق المعتدلة خلال 1-2 سنة، وفي المناطق الأستوائية يصل إلى نفس الحجم في 6 أشهر.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

وفي منطقة الدراسة سجل معدل النمو زيادة ملحوظة في شهور الربيع والصيف، نظراً لإرتفاع درجات حرارة المياه، حيث تعد مواصفات المياه في مزرعة عين الغزالة أكثر ملائمة للتربية، فسجلت درجات الحرارة ما بين 20-24 م°، ونسبة الأكسجين المذاب فيها 6-10 جزء / مليون، ورقم الأس الهيدروجيني ما بين 7-8، تركيز الأمونيا أقل من 0.4 جزء / مليون، وخالية من التلوث بأنواعه المختلفة، كما أن العمق لا يقل عن 2 متر، والمياه متجددة، وسرعة التيارات المائية تتراوح بين 6-11 كم/ث، وهذه المواصفات تتفق مع ما أكده (الحسيني وآخرون، 1998، ص 540) بأنها أنسب البيئات الطبيعية لتربية الأسماك.

### جدول رقم (1) درجات حرارة المياه في المزرعتين

المزرعة	درجة الحرارة م°			
	الربيع	الصيف	الخريف	الشتاء
عين الغزالة	24	26	23	20
رأس الهلال	22	24	21	19

المصدر: سجلات المزرعتين، 2009.

### 2. درجة الملوحة:

من المعروف أن العديد من الأسماك تعيش في المياه المالحة فقط، وأن هناك أنواع أخرى لا تعيش إلا في المياه العذبة فقط، إلا أنه توجد أنواع لها القدرة على العيش في درجات ملوحة مختلفة أهمها:

**الفاروس:** حيث أنه يمكن أن يعيش في درجة ملوحة 0-40%، بينما تكون الدرجة المثالية هي 22% (النقلى، 2002).

وقد تم قياس درجة ملوحة مياه المزرعتين خلال مواسم السنة وكانت كالتالي:

### جدول رقم (2) درجات حرارة المياه في المزرعتين

المزرعة	درجة الحرارة م°			
	الربيع	الصيف	الخريف	الشتاء
عين الغزالة	28	30	27	20
رأس الهلال	35	40	37	31

المصدر: سجلات المزرعتين، 2009.

### جدول رقم (3) درجة ملوحة ومقدار PH في مياه المزرعتين كل شهر

الشهور	الملوحة		PH	
	عين الغزالة	رأس الهلال	عين الغزالة	رأس الهلال
1	31	20	7	7.1
2	33	21	7.1	7.1

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

7.1	7.3	23	35	3
7.2	7.3	25	38	4
7.2	7.4	28	38	5
7.3	7.4	31	40	6
7.4	7.5	31	37	7
7.5	7.5	30	35	8
7.4	7.6	30	35	9
7.4	7.7	28	33	10
7.3	7.8	25	32	11
	7.6	22	31	12

المصدر: سجلات المزرعتين، 2009.

تقل الملوحة<sup>(3)</sup> في مزرعة رأس الهلال نظراً لزيادة العمق الذي يتعدى 30 متر، أما زيادتها في عين الغزالة نتيجة لوجود مساحات كبيرة ضحلة في خليج عين الغزالة يزيد من نسبة التبخر خاصة في شهور الصيف.

وسبب الاختلاف هو اختلاف الأعماق ونسبة سطوع الشمس ودرجة الحرارة، حيث يتراوح العمق بين 4-8 أمتار، كما أنها محاطة بتلال صخرية من الشرق والغرب يصل ارتفاعها إلى نحو 3 أمتار في الشرق و40 متراً في الجنوب الغربي، وهي تحمي المزرعة من الرياح العاصفة القوية، نظافة المياه من التلوث، انخفاض نسبة الملوحة في عين الغزالة بسبب مياه العيون ومياه وادي عين الغزالة، كما أن الظروف المناخية الخارجية جيدة جداً وملائمة، والقرب من المياه الجوفية العذبة.

### 3. الكائنات الدقيقة:

أهم أنواع الكائنات الدقيقة التي توجد في بيئة المزرعتين:

أ- الطحالب (الهائمات النباتية): وخاصة النوع الذي يعرف بإسم نانوكولوريسس، حيث يتميز بصغر حجمه (2-3 ميكرون) أخضر اللون، مستدير وعديم الحركة، ويستخدم في تغذية الهائمات الحيوانية (الروتيفيرا) واليرقات عمر 2-40 يوماً، حيث توجد بيئة<sup>(4)</sup> مناسبة وصالحة لنموها في كلا المزرعتين موضوع الدراسة.

ب- الروتيفيرا (الهائمات الحيوانية): خاصة النوع المعروف بإسم براكينوس وهي كائنات وحيدة الخلية، صغيرة الحجم (100 × 300 ميكرون)، وتستخدم في تغذية يرقات الأسماك خلال الأسابيع الأولى من عمر اليرقات بكثافة 3 حيوانات/ملم<sup>3</sup> ترتفع إلى نحو 40 حيواناً/ملم<sup>3</sup>.<sup>(5)</sup>

ج- الأرتيميا (قشريات بحرية دقيقة): وخاصة فرانسويكان، يبلغ حجمها ما بين 400-450 ميكرون، وقد أثبتت قيمتها الغذائية العالية لإحتوائها على البروتين العالي (55%) والأحماض الدهنية غير

(3) أكد دراسة (القبلي، 2002) أن مياه المنطقة ملوحتها أكثر من 30 جزء % (30 جزء في الألف).

(4) ينمو هذا النوع من الطحالب في بيئة مائية مناسبة على درجة حرارة تتراوح 25-30م°، وملوحة تتراوح بين 35-37 جرام/لتر، و PH بين 7.5-8.5 (عيسى وآخرون، 2007، ص 107).

(5) الروتيفيرا: حيوان هائم يعيش في درجة حرارة 28 م°، ملوحة تتراوح بين 25-35 جرام/لتر، و PH بين 7.5-8.5 (بشاي وآخرون، 2002، ص 383).

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

المشبعة قصيرة وطويلة السلسلة، وتستخدمها البرقات في الغذاء من عمر 14 يوماً حتى 60 يوماً، وتبلغ كثافتها 2.5-3 أرتيما/ملم<sup>3</sup>.<sup>(6)</sup>

### عملية التربية:

بعد تجميع الزريعة يتم وضعها في الشباك الخاصة بها، ثم توضع في أقفاص خاصة لمدة سنتين، في السنة الأولى توضع في الأقفاص ذات الشباك الصغيرة، ثم تنقل في السنة الثانية في الأقفاص ذات الشباك المتوسطة، لمدة ستة أشهر وبعدها يتم نقلها إلى الأقفاص ذات الشباك الكبيرة لمدة ستة أشهر، وبعدها يتم تسويقها.

### وتستخدم الشباك بثلاثة أنماط:

1. الشباك الصغيرة: وهي ذات فتحات صغيرة 3ملم<sup>3</sup>.
2. الشباك المتوسطة: وهي ذات فتحات متوسطة 5ملم<sup>2</sup>.
3. الشباك الكبيرة: وهي ذات فتحات تصل إلى نحو 10 مم<sup>2</sup>.

### مميزات تربية الأسماك:

1. معدل التحول الغذائي مقارن بالحيوانات والطيور.<sup>(7)</sup>
2. توفير فرص عمل لسكان المناطق الساحلية.

### نظم التربية:

تختلف نظم التربية من مزرعة إلى أخرى بشكل عام، إلا أن المزرعتين تتقفا في نظم التربية، حيث تتم التربية في أقفاص عائمة<sup>(8)</sup>، وتنقسم نظم التربية إلى ثلاثة أنماط هي:

1. النظام الموسع: وتستخدم فيه التغذية الطبيعية.
2. النظام شبه المكثف: وفيه تضاف أسمدة وأغذية مكملة.
3. النظام المكثف: ويقدم فيه الغذاء المصنع بالكامل.

وقد تأكد للباحث أن النمط الثالث وهو النمط المكثف هو السائد والمستخدم في المزرعتين محل الدراسة.

### فترات التربية:

تختلف فترة التربية من نوع إلى آخر من الأسماك، وكذلك من مزرعة إلى أخرى، تبعاً للظروف البيئية المحيطة ونظام ونوعية الغذاء المقدم للأسماك، وقد تأكد الباحث من خلال الدراسة الميدانية أن الحجم المثالي والأكثر طلباً تتراوح فترة تربيته بين سنة وسنة ونصف.

(6) ينمو هذا النوع من الطحالب في بيئة مائية مناسبة على درجة حرارة تتراوح بين 25-30 م° ، وملوحة تتراوح بين 35-37 جرام/لتر، و PH بين 7.8-8.5 (عيسى وآخرون، 2007، ص 107).

(7) الأسماك تحتاج 1.5 كجم علف لإنتاج كيلوبروتين، الدواجن تحتاج 2.5 كجم علف لإنتاج كيلوبروتين، الأغنام تحتاج 10 كجم علف لإنتاج كيلوبروتين. (القبلي، 2002).

(8) هناك بعض المزارع في الغرب تعتمد على التربية في أحواض خرسانية أو ترابية أو أحواض ألياف زجاجية (مركز البحوث البحرية، 2005).

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

### جدول رقم (4) الفترات اللازمة لتربية أنواع الأسماك

النوع	الحجم بالجرام	المدة بالشهور
القاروص	350-300	18
الأورانا	350-300	14
القاجوج	350-300	12

المصدر: من الدراسة الميدانية من داخل المزرعتين في 2009 ف.

### طرق التغذية:

تتم التغذية على ثلاث مرات يومياً، وتتغير نظم التغذية من حيث الكم، ويتم ذلك طبقاً لنمو الأسماك، حيث يتم أخذ العينات الدورية ومتابعة النمو كميات التغذية طبقاً لمتوسط وزن السمكة في كل عينة ومعدل النمو، يشكل الغذاء تقريباً ثلث قيمة الإنتاج الكلي في المزارع السمكية، ويختلف نوع الغذاء باختلاف مراحل العمر ونوع الأسماك في المزرعة، ويقسم الغذاء إلى:

1. **الغذاء الحي:** وهو يشمل الكائنات الحية الصغيرة جداً مثل الأرتيميا والروتيفيرا أو الطحالب، وتتغذى عليها الأصدعيات في بداية فترة النمو.
2. **الغذاء المصنع:** وهو عبارة عن أعلاف (عليقة) يتم تصنيعها حسب الاحتياجات لكل نوع يتم تربيته، وتختلف نسبة البروتين من عليفة إلى أخرى تبعاً لهذا الاختلاف، ويقدم الغذاء بالحجم المناسب للعمر وبنسبة من وزن السمكة، والتي تنخفض عادة مع الزيادة في الوزن والعمر.
3. **غذاء غير مصنع:** وهو عبارة عن تقديم أسماك صغيرة كغذاء لبعض الأنواع، والتي لا تتقبل الغذاء المصنع.

كما تأكد للباحث وجود نوعان من الغذاء (الأعلاف):

1. **غذاء مستورد:** تستورد المزرعتين وهو أنواع عديدة من الدول أهمها إيطاليا كونها مصدر معدات الإنتاج وقربها من المزرعتين.
2. **غذاء مصنع محلي:** حيث يفرم السمك غير المرغوب فيه في السوق في الغرامة الموجودة حالياً في المزرعتين.

### تغذية الأسماك:

تستخدم العديد من الأعلاف (العليقة) لتغذية الأسماك، والتي تحتوي في مجملها على البروتينات والدهون والكاربوهيدرات والألياف، إضافة إلى الأملاح المعدنية والفيتامينات، وتتوقف نسب هذه المكونات بالأعلاف على نوع وحجم وعمر الأسماك ودرجة حرارة المياه والتأثيرات المتبادلة لعناصر الغذاء والإجهادات البيئية التي تتعرض لها الأسماك سواء كانت هذه الأسماك نباتية التغذية أو آكلة لحوم أو مشتركة التغذية.

### جدول رقم (5) مكونات الأعلاف

المادة	البروتين %	الألياف %
مسحوق دم	75.3%	1.0
مسحوق لحوم	54.3%	2.4

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

7.0	72.2%	مسحوق أسماك
1.6	11.2%	مسحوق عظام
2.3	57%	مخلفات مذابح دواجن
2.1	9.5%	ذرة صفراء
2.5	15%	قمح
5.0	12.2%	شعير
24.4	17.5%	برسيم مجفف

المصدر: الزراعة المائية 2009.

مكونات الأعلاف:

1. البروتين: يعد المكون الرئيسي لأجسام الأسماك، لذا فإن الاحتياجات منه بالأعلاف تكون عالية جداً مقارنة بالكربوهيدرات والدهون، وهذا يحتم ضرورة تحديد نسبة الاحتياج له بكل دقة، وحسب الاحتياج الفعلي للسمكة، كما ينبغي أن يكون من مصادر رخيصة قدر الإمكان.
  2. المعادن: تحتاجها الأسماك لإتمام عملية التمثيل الغذائي، وتنظيم الوظائف البيولوجية، وتتحصل عليها من الماء والأعلاف.
  3. الكربوهيدرات: يتم امتصاصها كسكريات بسيطة الإنزيمات، وهي تضاف إلى الأعلاف.
  4. الألياف: من المركبات غير المهضومة في العليقة وهي تساعد في تحسين التمثيل الغذائي، وبإضافتها يزداد حجم، وهي مادة مالئة لجوف الأسماك، إلا أنها تحدث تلوث بيئي للمياه.
  5. الفيتامينات: يتم حديد ما هو مطلوب إضافة للأعلاف حسب أنواع وأعمار الأسماك.
  6. الدهون: تضاف نسب إلى الأعلاف، كما تضاف معها مضادات الأكسدة حتى لا تتحول الدهون بالأعلاف إلى مواد سامة، ولها دور كبير في تحديد طعم ولحوم الأسماك، وهي مصدر للطاقة.
- تستخدم الأسماك البروتينات والدهون كمصدر للطاقة وليس الكربوهيدرات مثلما يحدث في الحيوانات ذات الدم الحار، وتحتاج الأسماك إلى طاقة للنمو والقيام بأنشطتها الحيوية المختلفة، وتحصل على الطاقة من خلال أكسدة لمركبات الغذاء، ويتأثر معدل التمثيل الغذائي للأسماك بكل من نوعها وعمرها وحجم الجسم ودرجة الحرارة وتركيز الأكسجين وثاني أكسيد الكربون وتركيز (PH) ومعدلات الملوحة بالمياه.

أعلاف الأسماك:

تعد الإكساب والحبوب العلفية ومسحوق الأسماك ومخلفات المجازر من مسحوق العظم والدم وبقايا الدواجن، والمكونات الرئيسية للعلائق المصنعة المستخدمة في تغذية الأسماك المستزرعة وتقدر الاحتياجات المالية للمزرعتين بنحو 30 ألف دينار في مزرعة رأس الهلال، 25 ألف دينار في مزرعة عين الغزالة في الدورة.

ومن المعلوم اقتصادياً أن إنتاج الأسماك المستزرعة يزداد بزيادة الكميات الإضافية من الأعلاف المصنعة، ونظراً لأن تكلفة التغذية الاصطناعية تصل إلى نحو 65% من إجمالي إنتاج الزراعة السمكية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2002)، ومن هنا فإن الغذاء المصنع يعد من أكبر عناصر تكاليف الإنتاج السمكي في المزارع السمكية، وبذلك فإن أفضل الوسائل في تقليل تكلفة الإنتاج يكمن فإستبدال مكونات العلائق التقليدية والمرتفعة الأسعار بمواد أخرى رخيصة السعر ويسهل الحصول عليها مثل

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

المخلفات الزراعية والصناعية غير التقليدية، والتي يمكن استخدامها كمصدر رئيسي في تغذية الأسماك، وهذا يساعد على انتشار المزارع السمكية على الساحل خاصة في المناطق الخليجية.

وقد أشار (السيد، 1997) في أحد تجاربه في مصر إلى أنه توجد أعلاف<sup>(9)</sup> رخيصة أمكن تحضيرها محلياً، وكانت معدلات نمو الأسماك التي تغذت عليها لم تختلف من تلك التي تم تغذيتها بمسحوق السمك، إلا أنه أكد بأن معامل التحول الغذائي وكفاءة البروتين قد تأثر سلبياً بشكل نسبي بهذه المصادر

### كفاءة التحويل:

يقصد بها مدى مقدرة كل نوع من الأسماك على تحويل الغذاء المستهلك إلى زيادة في الوزن الفعلي للسمكة مع المحافظة على الحالة الصحية لها، وقد أشار (العود، 2003) إلى أن الأغذية التي تنمو في بيئة الأسماك الطبيعية يتم تمثيلها في جسم السمكة بطريقة أكثر كفاءة من الأغذية المصنعة والمحتوية على مكونات الأعلاف المستخدمة في تصنيعها.

### أنواع الأسماك:

أهم أنواع الأسماك التي تربي داخل الأقفاص في المزرعتين هي:

1. القاروص.
2. القاجوج.

وهما من الأنواع المستوردة، حيث يتم إستيرادها من إيطاليا في صفائح خاصة صممت لها، وهي مصنعة من الفيبرجلاص ومزودة بأنابيب الأكسجين لتغذية الأسماك أثناء عملية النقل، وهذه الصفائح نوعان:

- أ- النوع الكبير: يبلغ طوله 3 أمتار وعرضه 1.5 متر، وأرتفاعه 1.5 متر، وسعته 10.000 أصبعية.
- ب- النوع الصغير: ويبلغ طوله 1.5 متر وعرضه 1.5 وإرتفاعه 1.5 متر، وسعته 5000 إصبعية.

بالإضافة إلى ذلك يوجد أنواع أخرى نجحت تربيتها في المزرعتين هي:

1. البورى.
2. الشلبي.
3. المنكوس.
4. القرقور.
5. ثعبان البحر.

ويرجع السبب في أن أهم الأسماك هي القاروس والقاجوج في المزرعتين لأنها من الأنواع الجيدة ذات الجودة العالية، وتمتاز بعدة صفات هي:

1. سريعة النمو.
2. ذات جدوى إقتصادية.
3. عليها طلب في السوق.
4. لها مدى واسع في التحمل للظروف البيئية. (النقلى، 2002).

### أساليب الإنتاج (الطرق المستخدمة في الصيد):

تتعدد وسائل الصيد في المزرعتين، إلا أن هناك نوعين مهمين هما:

(9) تتمثل الأعلاف الرخيصة في مسحوق الدم ومسحوق اللحم ومسحوق العظم ومخلفات المجازر، ومخلفات الدواجن (السيد، 1997)، وكذلك المصادر الدهنية غير التقليدية، مثل زيت فول الصويا وبذرة الكتان، ومسحوق الذرة الصفراء (الكرداوى، 1997).

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

1. القوارب: وتنقسم إلى عدة أنواع (10) منها:
  - أ- الصغيرة: يتراوح أطوالها بين 4-9 أمتار.
  - ب- المتوسطة: يتراوح أطوالها بين 10-14 متر.
  - ج- الكبيرة: يتراوح أطوالها بين 15-18 متر.
2. الشباك: تتعدد أنواع الشباك، في منطقة الدراسة تتخذ عدة أنماط حسب حجم ونوع الأسماك:
  - أ- الشباك ذات الفتحات الصغيرة.
  - ب- الشباك ذات الفتحات المتوسطة.
  - ج- الشباك ذات الفتحات الكبيرة.
3. الأقفاص: تعد من أهم المعدات بالمزرعتين، حيث نجد أن أقفاص التربية تتكون من تسعة أقفاص ومن نوعين رئيسيين هما:
  - أ- الأقفاص المربعة: وهي إيطالية الصنع، من البلاستيك والحديد سعة الواحد نحو (3000) سمكة صغيرة إصبعية، وعمقه 4 أمتار وطوله ضلعه 6 أمتار، ويبلغ عددها نحو 4 أقفاص.
  - ب- الأقفاص الدائرية: وهي أقفاص دائرية الشكل، وهي إيطالية الصنع، مصنعة من مادة البلاستيك والحديد، سعة الواحدة منها (10.000) إصبعية، ويبلغ نصف قطر الواحد منها نحو 3 أمتار، ويبلغ عددها نحو 5 أقفاص بالإضافة إلى ذلك يوجد نوع ثالث من الأقفاص، وهي الأقفاص ذات الصناعة المحلية، وهي مصنعة من الخشب وهي ذات شكل مربع، يبلغ طوله ضلعه نحو 8 أمتار، وتصل سعته إلى نحو (5000) إصبعية، ويبلغ عددها نحو 8 أقفاص، منها عدد 3 أقفاص معطلة حالياً، وفي طريقها إلى الصيانة والإعداد.وتوضع هذه الأقفاص داخل المياه وتوجد بها شبكات توضع بها الإصبعيات، ويتم تغذيتها صناعياً حتى الحصاد، ولهذه الأقفاص مميزات، حيث تربي الأسماك وكأنها في وسط طبيعي، حيث تتحرك المياه داخل الأقفاص بسهولة خلاف فتحات الشباك مع حركة التيارات البحرية، وتحمل معها الغذاء الطبيعي للأسماك.

### طرق الحصاد من الأقفاص:

يتم بإتباع الخطوات التالية:

1. تجويع الأسماك.
2. رفع الشباك القفص لتسهيل عملية الصيد.
3. إستخدام الشباك اليدوية في عملية الصيد.
4. فرصة إختيار الأسماك الكبيرة.
5. تنظيف الشباك.
6. الحصاد على مراحل حسب الحاجة.

### التسويق:

يتوقف تسويق أسماك المزرعتين على عدة عناصر، أكد الباحث أنها تتواجد في المزرعتين، وهذه العناصر تتمثل في:

1. جودة الإنتاج.
2. سرعة نقل المحصول إلى مناطق التسويق.

(10) وزارة للثروة البحرية، 1994، اللائحة التنفيذية للقانون رقم 14 لسنة 1989، طرابلس.

### العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

3. الحجم المطلوب للأسواق.

4. الفصل المناصب للحصاد.

ويسود إنتاج المزرعتين محلي في درنه- طبرق والمدن المجاورة، أما دوليا فيسوق في تونس ومصر.

#### أسعار السمك:

نتيجة لإرتفاع أسعار الأسماك في الفترة من 1990-1995<sup>(11)</sup> بنسبة 2% سواءً من التسويق لشركة التسويق أو من شركة التسويق للمزرعتين أو من الموزعين للمستهلكين، وكذلك أرتفعت الأسعار في الفترة من عام 1995-2000<sup>(12)</sup> بنسبة 17% نتيجة لزيادة الطلب على السمك من جراء الحصار الإقتصادي حيث زاد عدد الفقراء في المنطقة محل الدراسة، وكذلك إتجاههم إلى إستهلاك الأسماك بديلاً عن اللحوم، أما في الفترة من 2001-2010<sup>(13)</sup> فقد زادت الأسعار بنسبة 18% بسبب زيادة نسبة الأجانب في المنطقة، وكذلك زيادة عدد السكان مما ترتب عليه زيادة كمية الإستهلاك وزيادة عدد أسعار اللحوم، وزيادة كمية الأسماك المصدرة للدول المجاورة، وقد كانت كل هذه الأسباب دافعاً في زيادة نشاط المزرعتين موضع الدراسة.

#### الإنتاج:

أتمم الإنتاج بالتذبذب إلى حد ما من سنة إلى أخرى، والذي أرجعه كثير من الباحثين (أبو خضرة، 1997)، (بالحسن، 2007، ص180)، (النقلى، 2002)، (نور وآخرون، 1997) إلى بعض المعوقات والمشاكل التي قد تواجه عمليات التربية وفيما يلي جدول رقم (6) يوضح كمية الإنتاج في المزرعتين.

#### جدول رقم (6) درجة ملوحة ومقدار PH في مياه المزرعتين كل شهر

مزرعة رأس الهلال		مزرعة عين الغزالة	
السنوات	كمية الإنتاج بالطن	السنوات	كمية الإنتاج بالطن
-	-	1991	20
-	-	1992	18
-	-	1993	22
-	-	1994	25
-	-	1995	20
-	-	1996	23
-	-	1997	25
-	-	1998	25
-	-	1999	28

(11) بلغ سعر الكيلو جرام 3 دينار في المتوسط من أسماك الدرجة الأولى.

(12) بلغ سعر الكيلو جرام 5 دينار في المتوسط من أسماك الدرجة الأولى.

(13) بلغ سعر الكيلو جرام 7 دينار في المتوسط من أسماك الدرجة الأولى.

(وزارة الثروة البحرية، 1995-2006) حيث صدر قرار اللجنة الشعبية العامة بالإقتصاد والتجارة "سابقاً" رقم 26 لسنة 1994، رقم 13 لسنة 2006 بشأن تصنيف الأسماك تحديد أسعارها.

العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

-	-	32	2000
70	2001	35	2001
78	2002	37	2002
93	2003	40	2003
120	2004	42	2004
128	2005	45	2005
133	2006	62	2006
140	2007	79	2007
145	2008	92	2008
148	2009	100	2009

المصدر:

1. مركز البحوث البحرية، سنوات مختلفة.
2. بالحسن، 2007، صفحات مختلفة.
3. سجلات غير منشورة داخل المزرعتين.

- وقد أوضحت النتائج أن معدلات النمو والكفاءة الغذائية تتناسب عكسياً مع الكثافة السمكية بالأقفاص، فعند كثافة سمكية 30 سمكة /م<sup>3</sup> وصل الوزن النهائي للأسماك إلى نحو 234 جرام، ثم تناقص حد الوزن عندما وصلت الكثافة 50 سمكة /م<sup>3</sup> إلى 166 جرام، وقد ذكر (الغباشي وآخرون، 1997) أن 35 سمكة /م<sup>3</sup> تعتبر هي الكثافة المناسبة للإستزراع.
- وقد أوضحت الدراسة أن معدلات الوفيات قد زادت مع زيادة الكثافة السمكية بالأقفاص، وهذا راجع إلى التذبذب في خواص المياه، وكذلك عامل الافتراس، حيث أكد (الغباشي وآخرون، 1997) أن هذا النوع من الأسماك يشتهر بافتراس بعضها البعض خاصة عند الأحجام الكبيرة.
- وقد أوضحت المحصلة النهائية للعائد أن استزراع القاروص في مزرعة رأس الهلال وعين الغزالة مربح جداً، كما هو مبين:

صافي الربح = إجمال الدخل - إجمالي التكاليف<sup>(14)</sup>

في رأس الهلال = 60.000 - 20.000 = 40.000 دينار ليبي.

في عين الغزالة = 50.000 - 18.000 = 32.000 دينار ليبي.

ومن ذلك نجد أن صافي الربح بلغ نحو 75%، مما يعني أن الجدوى الاقتصادية عالية جداً لاستزراع سمك القاروص في الأقفاص العائمة في المزرعتين، وهذا يجعل التوسع في إنشاء مثل هاتين المزرعتين شئ لا بد منه، ويجب أن يحتذى بهما على طول الساحل.

وقد أكد أحد العاملين في مزرعة عين الغزالة أنه قد تم بالفعل عملية التفريخ في المزرعة، وقد تم إنتاج يرقات تلائم البيئة، كما أشار إلى أن هذه التجربة قد نجحت بالاستعانة بالاستشارات والخبرات

(14)الغباشي وآخرون، 1997.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

المصرية وذلك في إنتاج اليرقات بشكل تجارى، هذا وقد أكد (الغباشي وآخرون، 1997) أنه قد نجحت محاولات التفريخ لأسمك القاروص وتم إنتاج يرقات بشكل تجارى في بعض المزارع السمكية في مصر.

### المعوقات الرئيسية لتنمية الاستزراع السمكي في المنطقة:

1. تتمثل أهم المعوقات التي تواجه تطوير الاستزراع السمكي في المنطقة فيما يلي:
2. نقص وقلة الخبرات الوطنية في مجال إنشاء المزارع السمكية.
3. نقص الكوادر وعدم كفاءة الأجهزة والمعدات المستخدمة.
4. صعوبة الحصول على مصادر التمويل اللازمة لإقامة مزارع أخرى على الساحل، نتيجة لعدم توافر الضمانات المصرية بالنسبة لمثل هذه المشاريع.
5. عدم توفر معظم المستلزمات كالتجهيزات والأعلاف محلياً.
6. استيراد الأعلاف المركبة والجافة من الخارج، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج السمكي وارتفاع تكلفة تداول الأسمك وتسويقها إلى الخارج (30% من تكلفة إنتاج سمك القاروص).
7. انخفاض متوسط إنتاجية وحدة المساحة بسبب انخفاض مستوى الإدامة الزراعية.
8. نقص الإمدادات من الزريعة وصغار الأسمك (الإصبعيات).
9. نقص الأعلاف وارتفاع تكاليف الإنشاءات.
10. ارتفاع معدلات الفاقد في الزريعة بسبب سوء التداول والنقص في الخدمات المساندة مثل التدريب والإرشاد.

### المشاكل التي تواجه تنمية الاستزراع السمكي في المنطقة:

1. قلة الاستهلاك السمكي من قبل المواطنين الليبيين، حيث تم التعود والرغبة في أكل اللحوم خاصة الإبل والماعز والأغنام والأبقار، ولهذا فإن السوق المحلية لا تستوعب كميات الأسمك المصطادة يومياً، الأمر الذي يجعل جزء كبير من الإنتاج السمكي يتعرض للتلف.
2. عدم تخصيص أسواق، ومكان بيع الأسمك غير ثابت.
3. التقلبات الجوية، خاصة في شهور ديسمبر ويناير وفبراير، حيث الإنخفاض الشديد في درجات حرارة المياه، والتي تتسبب في فقد كميات كبيرة من الأسمك (أو ركودها).
4. عدم اهتمام الدولة بالصيادين والمزارع السمكية.
5. معظم العاملين من الأجانب وهذا ربما يعرض أصحاب المزارع لأزمات مؤقتة.

### الاقتراحات:

1. تخصيص أسواق لبيع الأسمك، تكون مجهزة بمخازن وثلاجات كبيرة تستوعب كمية الإنتاج.
2. إنشاء مشاريع أخرى على الساحل بعد الدراسة المتخصصة.
3. عمال مدربين ذات خبرة ودراية من الليبيين.
4. تشجيع الدولة لهذه الفئة من الصيادين وأصحاب المزارع، وإعطائهم القروض، حتى يتمكنوا من شراء أجهزة ومعدات حديثة.
5. التوسع في إنشاء عدة مزارع أخرى على الساحل، في المنطقة الشرقية في مناطق تتمتع بسمات طبيعية مناسبة مثل (خليج البمبة- منطقة رأس التين).
6. عمل دورات تدريبية لأصحاب المزارع والعاملين الوطنيين من قبل وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والمائية في ليبيا كل عام لكي يواكبوا التقدم العالمى.
7. التصدير إلى مصر بحراً، خاصة أن مصر تعاني عجزاً في مصادر البروتين الحيوانى بشكل واضح جداً في السنوات الأخيرة.

## العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

8. ضرورة اهتمام الدولة وتشجيع هذا القطاع ليواكب التطورات الحديثة، مما يجعل من الثروة السمكية ركناً أساسياً وهام في مصادر الدخل والغذاء في الدولة.
9. رفع مستوى الإنتاج السمكي بوضع إستراتيجيات لتنفيذ مشاريع الأمن الغذائي.
10. تشجيع فرص الإستثمار.
11. تحسين الجودة، وذلك باستخدام التطبيقات الحديثة في مجال الاستزراع السمكي، حيث تمثل التقنيات الحديثة عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج في الوقت الحالي والمستقبل، خاصة في مجال الهندسة الوراثية.
12. التوسع في إنشاء المزارع السمكية على الساحل التي تتوفر فيه كل المقومات التي تسمح بتكوين بيئة صالحة، نظراً لعدم تلوث المياه على الساحل الليبي.
13. الاستزراع المكثف، وهذا يحتاج إلى توفير أعلاف جيدة وطاقة كافية ومياه جيدة.
14. استخدام التكنولوجيا الحيوية في التحكم في تكوين سلالات لها القدرة على تحمل الظروف البيئية المتغيرة في منطقة الدراسة.
15. استخدام التكنولوجيا الحيوية في زيادة معدلات النمو لرفع الكفاءة الاقتصادية.
16. زراعة أنواع أخرى غير القاروص يمكن أن تثبت جدواها.
17. الإحلال الكلي أو الجزئي لمسحوق السمك والأعلاف الأخرى المستوردة بأسعار عالية مصادر حيوانية أخرى محلية ورخيصة مثل مسحوق الدم ومسحوق اللحم والعظم ومخلفات الدواجن في أعلاف الأسماك، وقد أكد (السيد، 1997) بإمكانية استخدام هذه المصادر بالفعل نظراً لمحتواه العالي من البروتين والأحماض الأمينية الأساسية، التي أثبتت جدواها في مزارع إقليم مريوط بالساحل الشمالي لمصر.
18. تصنيع أعلاف محلية، والتي منها تصنيع علف باستخدام مادة علف واحدة ومركز بروتيني، وتصنيع علف باستخدام محصولي القمح والذرة، ومركز بروتيني. (القعود، 2003م).

### آفاق التطوير:

لقد أنتاب الاستزراع السمكي في منطقة الدراسة الكثير من نظم التطوير، وقد أشارت دراسة (برانية وآخرون، 1997) بأن التكنولوجيا قد استخدمت في تفريج العديد من الأصناف البحرية التي يعد القاروص من أهمها في إطار نظم متعددة بدءاً من المعقمات بالأشعة فوق البنفسجية ومروراً بالمرشحات الرملية وحتى المعادلات الحرارية.

وقد أوضحت الدراسات الاقتصادية في مختلف المناطق الساحلية لنظم الإست زراع السمكي أن أفضل نظم الاستزراع هي التي تكون أكثر ملائمة للظروف البيئية السائدة، بحيث تكون الخسائر الاقتصادية أقل ما يمكن في حالة حدوث تغيرات بيئية غير متوقعة، كما تتوقف الكفاءة الاقتصادية للنظام المستخدم بدرجة كبيرة على مدى خبرة وتدريب العاملين وأصحاب المزارع.

ولهذا فقد أكد أحد أصحاب<sup>(15)</sup> المزارع أنه يبقى على عدد من الأسماك في نفس البيئة حتى تضع صغارها (عملية تفريخ) ليكون هناك جيل جديد متلائم مع البيئة، وقد أشار بأن هذه التجربة قد أكدت نجاحها في المزارع السمكية على الساحل الشمالي لمصر.

وتتميز مزرعة عين الغزال عن مزرعة رأس الهلال بعدة مميزات أهمها:

1. موقعها البعيد عن الأمواج الشديدة.
2. التيارات المائية داخل خليج عين الغزال متوسطة السرعة.

(15) عبد السلام العاقوري، صاحب مزرعة عين الغزال أثناء مقابله في 2009/4/16م.

### العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )

3. نوعية المياه جيدة وخالية من التلوث.
4. يوجد على جوانبها بعض العيون العذبة.
5. ضحلة بالمقارنة بمزرعة رأس الهلال.
6. كثرة الأحياء الدقيقة النباتية والحيوانية.
7. زيادة نسبة الإشعاع الشمسي والأكسجين المذاب.
8. تعدد أنواع الأسماك بها.

وفي النهاية فإن الدراسة قد كشفت عن أن المزرعتين تحتاجان إلى تطوير حتى يمكن الوصول بإنتاجهما إلى الشكل الأمثل الذي يتوافق مع احتياجات الغذاء في الوقت الحالي.

### - المصادر والمراجع:

#### أولاً: المراجع العربية:

1. أبو خضرة، أحمد جمعة، 19779، واقع ومستقبل الاستزراع السمكي في ليبيا، الندوة العربية الخامسة حول التطبيقات الحديثة في مجال استزراع الأسماك والأحياء المائية وانعكاساتها على اقتصاديات الإنتاج، القاهرة، 8-10/9/1997.
2. القبلى، حسن محمد، 2002، التعريف بالزراعة المائية، وزارة الزراعة، قسم الزراعة المائية، طرابلس.
3. القعود، أحمد الهادي، 2003، الزراعة المائية ونشاطها الإستزراعي، سلسلة الزراعة المائية، دار الكتب الوطنية، بنغازي.
4. الإتحاد العربي لمنتجي الأسماك، 2009، إحصاءات منشورة في دليل الثروة السمكية في الوطن العربي، العدد 15، القاهرة.
5. الثروة البحرية، 1991، اللائحة التنفيذية للقانون رقم 14 لسنة 1989، طرابلس.
6. اللجنة الشعبية العامة للثروة البحرية، 1995-2006، بيانات غير منشورة، طرابلس.
7. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2002، دراسة تنمية الثروة السمكية في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة.
8. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2002، جهود المنظمة في تنمية الثروة السمكية في الوطن العربي، الندوة العربية السابعة التي نظمها الإتحاد العربي لمنتجي الأسماك، القاهرة.
9. بالحسن، عادل أبريك، 2007، الثروة السمكية في ليبيا في المنطقة الشرقية من طرابلس إلى الحدود المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية قسم الدراسات الجغرافية، القاهرة.
10. بشاي، حلمي والعاصي، يحيى وشرقاوى، منى وعبد الرحمن، تغريد، 2002، أساسيات علم الحيوان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.
11. خليفة، ندا ومنصور، محمد، 1996، صحة اللحوم والأسماك، ط1، ج2، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.
12. صادق، شريف شمس الدين وبرانية، أحمد عبد الوهاب، 1993، تقييم التجربة المصرية في مجال الاستزراع السمكي، الأهداف والنتائج والمحددات، ندوة الاستزراع السمكي، التقنية وفرص الاستثمار، الرياض 11-14-إبريل.

**العدد السابع والعشرون - 02 / سبتمبر ( 2017 )**

13. عيسى، أحمد السلام وعطية الله، إدريس حمد، 2007، مقدمة في علم الطحالب، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.
14. مركز البحوث البحرية، 2005، تقرير عن الثروة البحرية، غير منشور، طرابلس.
15. مهران، محمد بيومي، 2000، التاريخ الفرعوني، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
16. منظمة الأغذية والزراعة، 2008، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، روما.
17. يوسف، أسامة محمد الحسيني وجودة، أشرف محمد عبد السميع، 1998، التقنيات الحديثة للإنتاج التجاري للأسمك، ط1، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
18. نور، عبد العزيز، عمر جلال، 1997، إستراتيجيات تطوير بحوث الاستزراع السمكي في الوطن العربي، الدورة العربية الخامسة حول التطبيقات الحديثة في مجال استزراع الأسماك والأحياء المائية، وانعكاساتها على اقتصاديات الإنتاج، القاهرة 8-10/9/1997.

**ثانيا: المراجع الأجنبية:**

1. Al-thobaity, s. and james, c.m., 1996, developments in grouper culture in Saudi Arabia, infofish international.